جامعة اليرموك

قسم اللغة العربية وآدابها

الصراع بين التراكيب النحوية
دراسة في كتاب سيبويه

The Conflict between Syntactical Structures
A Study at Sibawayh's book

إعداد

عبدالله محمد طالب الكناعنة

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة

حقل التخصص ـ اللغة والنحو

١٤/ جمادى الآخرة/١٤٢٥هـ

٢٠٠٤/٨/١م

الصراع بين التراكيب النحوية
دراسة في كتاب سيبويه

The Conflict between Syntactical Structures
A Study at Sibawayh's book

إعداد

عبدالله محمد طالب الكناعنة

ماجستير لغة عربية، جامعة مؤتة، ١٩٩٦م.

قدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وقد وافق عليها:

- يحيى العبابنة — رئيساً
  أستاذ في الدراسات اللغوية، جامعة اليرموك
- عفيف عبدالرحمن — عضواً
  أستاذ في الأدب الجاهلي، جامعة اليرموك
- حنا حداد — عضواً
  أستاذ في الدراسات اللغوية، جامعة اليرموك
- عبدالقادر مرعي الخليل — عضواً
  أستاذ في الدراسات اللغوية، جامعة اليرموك
- محمد حسن عواد — عضواً
  أستاذ في الدراسات اللغوية، الجامعة الأردنية

تاريخ تقديم الأطروحة:

١٤/ جمادى الآخرة/١٤٢٥هـ

١/٨/٢٠٠٤م

الإهداء

إيمان عبدالكريم البدارنة

و

أمجد محمد الهلول

خلقهما الله بحاجة إلى رعاية خاصة، وما زالا بحاجة إليها،

ووجداها عند عائلتيهما الكريمتين.

فَـــ لإيمان ولأمجد

ولأسرتيهما

ولكل عائلة أردنية تحسن رعاية ابنها المعاق

أقدم هذا العمل

الباحث

شكر وتقدير

بعد أن أصبحت الرسالة بهذه الصورة، فإنه لا يسعني إلا أن اتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، من الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة المشرف على هذه الرسالة، الذي رعاها رعاية الأب لابنه، فكان بداية صاحب الفضل في اقتراح الموضوع، ثم تابع الرسالة خطوة خطوة، بعطاء لا ينضب وتوجيهات سديدة وآراء علمية دقيقة، كانت الرسالة بأمس الحاجة إليها، وكنت أطلبها في كل الأزمنة والأمكنة. لكل لهذا ولكثير جداً من الخصال والأعمال التي تقيّدني شروط البحث العلمي من الإسهاب في ذكرها وأبرزها أن بصماته على هذه الرسالة لن تنتهي حتى بعد إجازتها بإذن الله، أتقدم من أستاذي بالشكر الموصول داعياً الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته، وأن يوفقني لأكون أحد تلامذته المخلصين خُلقاً وعلماً. كما وأتقدم بالشكر الجزيل من الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الأستاذ الدكتور عفيف عبدالرحمن الذي لم تمنعه مشاغله الكثيرة من التكرم بقبول قراءة هذه الرسالة، وتقديم توجيهاته القيمة إليها، أمّا أستاذي الأستاذ الدكتور حنا حداد -متعه الله بالصحة والعافية- والذي تشرفت بالتتلمذ على يديه في مراحل دراستي الثلاث، فقد تجشم عناء قراءة هذه الرسالة على الرغم من الأعباء الملقاة على كاهله في قيامه بعمادة كلية الآداب، ولا شك أن آراءه وتوجيهاته ستكون في الصميم كما عهدتها دائماً. أمّا الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، فكثيراً ما كان يمدني بآرائه وتوجيهاته إضافة إلى دعمه لي بما يلزم من المراجع التي أحتاج إليها، فأشكره على ما قدمه، وعلى جهده في قراءة هذه الرسالة، وعلى توجيهاته التي ستفيد هذه الدراسة. ومسك الختام الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد الذي تجشم عناء السفر من عمان إضافة إلى عناء قراءة هذه الرسالة، على الرغم من أعباء رئاسة قسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية، والذي سيكون لتوجيهاته كبير الأثر في وضع هذه الرسالة بمسارها الصحيح. كما وأتقدم بخالص الشكر ووافر التقدير لكل من مد لي يد العون والمساعدة.

جدول الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة، وما يقابلها بالرموز الكتابية العربية

الصوامت	رمز الصامت	الحركة	رمز الحركة
أ	>	الفتحة القصيرة	a
ب	b	الفتحة الطويلة	$\bar{a}$
ت	t	الضمة القصيرة	u
ث	$\underline{t}$	الضمة الطويلة	$\bar{u}$
ج	g	الضمة القصيرة الممالة	o
ح	$\dot{h}$	الضمة الطويلة الممالة	$\bar{o}$
خ	$\underline{h}$	الكسرة القصيرة	i
د	d	الكسرة الطويلة	$\bar{i}$
ذ	$\underline{d}$	الكسرة القصيرة الممالة	e
ر	r	الكسرة الطويلة الممالة	$\bar{e}$
ز	z		
س	s		
ش	$\underline{s}$		
ص	$\dot{s}$		
ض	$\dot{d}$		
ط	$\dot{t}$		
ظ	$\dot{z}$		
ع	<		
غ	$\dot{g}$		
ف	f		
ق	$\dot{k}$		
ك	k		
ل	l		
م	m		
ن	n		
هـ	h		
و	w		
ي	y		

المحتويات

الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
جدول الرموز الصوتية	هـ
المحتويات	و
ملخص الرسالة باللغة العربية	ن
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	ع
المقدمة	١
التمهيد	٦

الفصل الأول

الإسناد ١٧

– الإسناد	١٨
أولاً: المبتدأ والخبر	١٩
١. الابتداء بالنكرة	٢٠
٢. التقديم والتأخير في متعلقات المبتدأ والخبر	٢١
٣. بين إضمار الفعل أو المسند إليه	٢٢
٤. بين الرفع في باب الابتداء والنصب على الظرفية	٢٣
٥. الصراع بين الرفع والنصب على معنى التعليل	٢٤
٦. ما بعد أداتي الإضراب	٢٥
ثانياً: الفاعل	٢٦
١. الصراع في لغة أكلوني البراغيث	٢٨
٢. الرفع على الفاعل والنصب على التمييز	٣١

ثالثاً: نائب الفاعل ٣١
رابعاً: النواسخ الفعلية الزمانية ٣٣
أ ـ كان وأخواتها ٣٣
١. الصراع في باب كان وأخواتها ٣٣
٢. كان التامة وكان الناقصة ٣٤
٣. جواز الابتداء في باب كان بالنكرة ٣٥
٤. التناوب بين كان وجاء ٣٦
٥. صراع الرتبة في باب كان ٣٦
٦. حمل لات على ليس ٣٧
٧. عدم إعمال كان ٣٧
٨. وظيفة ليس التركيبية ٣٨
٩. إضمار كان مع بقاء عملها ٣٩
ب- الصراع في باب عسى ٤١
ج- ما الحجازية والتميمية ٤٤
- العطف على خبر ما الحجازية إذا كان مجروراً بكاف التشبيه ٤٦
خامساً: الصراع في باب النواسخ الحرفية: ٤٧
أ- إن وأخواتها: ٤٧
١- إلغاء خبر إن إذا كان جاراً ومجروراً أو إثباته ٤٧
٢- حذف اسم إن إذا كان ضميراً وفي الجملة اسمٌ دالٌ عليه ٤٨
٣- عمل إن مخففة ٥٠
٤- الصراع في الرتبة ٥١
٥- الصفة بعد تمام جملة إن وأخواتها ٥٢
ب- لا النافية للجنس ٥٤
١. الصراع بين معاملتها نافية للجنس وحملها على ليس ٥٥
٢. حذف نون المثنى وإثباتها إذا كانت أسماً ل (لا) ٥٥
٣. حذف اسم لا النافية للجنس ٥٦

٤. وصف اسم لا النافية ٥٦
٥. وصف المعطوف على اسم لا النافية ٥٧
٦. الحمل على موضع اسم لا قبل دخولها ٥٧

الفصل الثاني

المنصوبات ٥٩

نظرة القدماء إلى الفتحة ٦٠
أولاً: المفاعيل ٦٢
١. المفعول به ٦٣
أ- الرتبة. ٦٤
ب- تأويل الموقع ٦٦
٢. المفعول المطلق ٦٨
- في المصادر المضافة ٦٩
- المصادر الدالة على انفعال ٧٠
- ما يجوز إضافته وإفراده من المصادر ٧١
- نيابة الأسماء الجامدة عن المصادر في باب المفعول المطلق ٧١
- في حذف الناصب ٧٢
٣. المفعول معه ٧٣
٤. المفعول لأجله ٧٧
٥. المفعول فيه (الظرف) ٨٠
- الصراع في الظروف المبنية ٨٤
ثانياً: المحمول على المفعول به في اللفظ ٨٦
١. الاختصاص ٨٦
٢. الإغراء والتحذير ٩٩
٣. الاشتغال ١٠٤

- أنماط في أسلوب الاشتغال ١٠٦
٤. النداء ١٠٩
- أقسام المنادى ١١١
- حركة صفة المنادى ١١٢
- مناداة ما فيه الألف واللام ١١٤
- تنوين المنادى المفرد ١١٧
- نداء المنتهي بتاء التأنيث ١١٨
٥. الترخيم ١٢٠
٦. الندبة ١٢٤
- الصراع في باب الندبة ١٢٥
ثالثاً: المشبهة بالمفعول في اللفظ ١٢٧
١. الحال ١٢٨
- الصراع في أنماط الحال ١٢٩
٢. التمييز ١٣٦
- مظاهر الصراع في باب التمييز ١٣٧
- النصب على التمييز والرفع على الخبر ١٣٧
- النصب على التمييز والرفع على الفاعل أو المعنى ١٣٨
- النصب والرفع على تمام الجملة الإسمية ١٤٠

الفصل الثالث

المجرورات **١٤١**

المجرورات ١٤٢
١. الإضافة ١٤٢
- الصراع التركيبي في باب الإضافة ١٤٣
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ١٤٥

١. النصب على نزع الخافض ١٤٦
٢. الممنوع من الصرف ١٥٠
- مظاهر الصراع في الممنوع من الصرف ١٥٠
- المسمى على أوزان الأفعال ١٥٠
- ذفرى وما يشبهها ١٥١
- الصراع بين اسم القبيلة واسم الحي ١٥٢
- وزن فعلان ١٥٣
- الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ١٥٣
- كراع ١٥٤

الفصل الرابع

التوابع ١٥٥

التوابع ١٥٦
أولاً: العطف ١٥٧
- العطف على الموضع. ١٥٨
- في إعمال اسم الفاعل ١٥٩
- العطف على المنادى ١٥٩
- تناوب حروف العطف ١٦٠
- العطف على الضمير المرفوع ١٦٢
- الصراع في عطف الأفعال ١٦٤
ثانياً: البدل ١٦٦
- الصراع بين البدل والحال ١٦٩
- الصراع بين الصفة والبدل والتمييز ١٦٩
- بدل الغلط أو النيسان ١٧٠
- بدل التفصيل ١٧١

ثالثاً: النعت ١٧٣
أ- صراع الحالة النحوية. ١٧٣
ب- الوصف بالأسماء الجامدة ١٧٦
ج- وصف المنفي ١٧٦
د- في لفظ أي ١٧٧
هـ- في الجر على الجوار ١٧٧
و- في أسلوب النداء ١٨٧
ز النعت السببي ١٧٩
رابعاً: التوكيد ١٧٩
مظاهر الصراع في باب التوكيد ١٨١
- توكيد المبهم ١٨١
- توكيد الضمير المتصل ١٨١

الفصل الخامس

حروف المعاني ١٨٤

حروف المعاني ١٨٥
مظاهر الصراع في باب حروف المعاني ١٨٦
- حذف حروف المعاني ١٨٦
- نواصب الفعل المضارع ١٨٨
١- حتى ١٨٩
٢- إذن ١٩٠
٣- الفاء ١٩١
٤- أو ١٩٢
- التعويض عن حرف النداء المحذوف ١٩٣
- في تركيب إما ١٩٥

- زيادة الباء ١٩٦
- عمل كأن مخففة ١٩٧

الفصل السادس

الصراع في أصول العملية اللغوية والتفكير النحوي ١٩٩

الصراع في أصول العملية اللغوية والتفكير النحوي ٢٠٠
- توطئة ٢٠٠
أولاً: الحذف والإضمار ٢٠١
- الإضمار بعد أدوات التخضيض والعرض ٢٠٢
- إضمار المبتدأ بعد لكنّ ٢٠٣
- واو ربّ ٢٠٤
- إعمال لام الأمر مضمرة ٢٠٥
ثانياً: في بعض قضايا الاستعمال اللغوي ٢٠٥
- صراع الرفع والنصب بين الصفة والحال ٢٠٧
- في قضايا التحويلات الأسلوبية ٢٠٨
- الصراع اللغوي والضرائر الشعرية ٢٠٩
- ثالثاً: العامل وسيادة الحركة الإعرابية ٢١١
توطئة ٢١١
- في إعمال الصفات والمصادر ٢١٣
- في الإعمال الإهمال ٢١٤
- في إعمال اسم الفاعل غير المنون ٢١٥
- في إعمال واو القسم وتعطيلها محذوفة ٢١٦
- في صراع الحالات الإعرابية ٢١٦
١- الرفع والنصب ٢١٦
٢- الرفع والجر ٢١٩

٣- الجر والنصب ٢٢٠
٤- الصراع الثلاثي بين حالات الإعراب الاسمية ٢٢٠
رابعاً: في إعراب الفعل المضارع **٢٢٢**
- ما بعد الفاء ٢٢٣
- الصراع فيما بعد أو من أفعال المضارعة ٢٢٤
- الفعل المضارع بعد الواو ٢٢٥
- حال الجزم ٢٢٦
- الرفع والجزم ٢٢٦
- الصراع الثلاثي (الرفع والنصب والجزم) ٢٢٧

- الخاتمة ٢٢٩
- ثبت المصادر والمراجع ٢٣٣

الملخص

الصراع بين التراكيب النحوية
دراسة في كتاب سيبويه

The Conflict between Syntactical Structures
A Study at Sibawayh's book

إعداد

عبدالله محمد طالب الكناعنة

إشراف

أ.د يحيى العبابنة

تتحدث هذه الدراسة عن قضية من القضايا المهمة التي أثيرت في التسعينيات من القرن الماضي على يد العالم اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي، في تعديله الأخير الذي أجراه على نظريته المعروفة باسم النظرية التحويلية التوليدية:

The Transformational Generative Gramar

المعروفة اختصار باسم (TG)، وهذا التعديل هو الذي بات معروفاً لدينا باسم صراع الأنماط التركيبية، وقد طرحه في كتابه المعروف باسم البرنامج المصغر The Minimalist Program ويقضي هذا التعديل بالتخلص من فكرة البنى العميقة (Deep Structures) والبنى السطحية (Surface Structures) ، لما واجهته هذه الفكرة من معارضة لدى المعنيين بالتداولية، فأجرى عليها تعديلاً يقضي بأنّ تعدد البنى واردٌ في اللغة، مُلغياً فكرة أن تكون إحدى البنى المتداولة أصلاً لغيرها من البنى النحوية، بل عدّ كل بنيةٍ أصلاً مستقلاً بذاته، وأن هذه البنى المتقاربة قد تداولها الاستعمال اللغوي عبر العصور، وأنها سارت جنباً إلى جنب، إلى أن استقرت على صورتها النهائية بالكيفية التي نراها في اللغة. فقد يسود نمط أو يتأخر آخر، وقد يموت استعمالٌ ما، فترصده كتب التاريخ اللغوي، وقد تستمر الاستعمالات المختلفة في التداول

دون أن ينتصر أحدها على الآخر. وكانت جميع هذه المظاهر مُمَثَّلةً في كتاب سيبويه، زيادة على قضية الأصلية والفرعية الموجودة فيه أصلاً. وقد بدأت هذه الدراسة بتمهيد عن الصراع، والفرق بينه وبين تعدد البنى، ثم جاءت الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: فيه حديث عن صراع الأنماط النحوية في الإسناد الذي يشتمل على المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، والنواسخ، وأما الفصل الثاني: فقد تحدث عن المنصوبات وما يحدث فيها من صراع نحوي، وقد قسمته إلى الأقسام الآتية:

١- المفعولون ويشمل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول فيه (الظرف).

٢- المحمول على المفعول به ويشمل: الإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال والنداء.

٣- المشبه بالمفعول به في اللفظ ويشمل الحال والتمييز.

وأما الفصل الثالث: فيتحدث عن المجرورات وما يحدث في بابها من صراع، وفيه حديث عن الجر والإضافة والممنوع من الصرف.

وأما الفصل الرابع: فيتحدث عن التوابع وفيه الأقسام الآتية، وهي: العطف والبدل والنعت (الصفة) والتوكيد.

ويتحدث الفصل الخامس عن حروف المعاني وما يحدث من صراع فيها.

الفصل السادس: ويتحدث عن الصراع في أصول العملية اللغوية والتفكير النحوي.

وأما خاتمة الدراسة فقد ضمَّنتُها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفي نهاية الدراسة ثبت بالمصادر والمراجع التي أفادت منها الدراسة.

Abstract

The Conflict between Syntactical Structures
A Study at Sibawayh's book

الصراع بين التراكيب النحوية

دراسة في كتاب سيبويه

This study is concerned with one of the most important issues that has been arised in the nineties of the late century by the American linguist Noam chomsky in his late adjustment which he has conducted to his remarkable theory which is known the T.G Transformational Generative Gramar.

This adjustment is now known the structures methods conflict which he has studied in his remarkable book entitled the minimalist program. This adjustment makes it necessary to get rid of the ideal of deep and surface structures due to the rigid rejection of those who are concerned with pragmatizem, So chomsky has made an adjustment says the multible structure is possible in the language canclling with this, The idea of the known structure is an origin for other syntactical structure. On the contrary, he considered every structure is an independent origin by itself. More over, The Similiar structure was lingually used the through ages. These similar structure was lingually used by the through ages, These similiar structures went side by side until it reached its final form. Thus, one structure might be in use, while the other form might die. On other hand, the two structures might go in a baralell way; no structure is capable of overcoming the other use.

Many examples are given in Sibawayh's book for these phenomena in addition to the Originality and sub originality issue.

This study has began with an introduction to this conflict and the difference between this conflict and the multi structure. Then the six chapter study has come as follows:

1st chapter: It deals with syntactical methods conflict which includes the subject, predicate, doer, vice doer, and the annullers.

2nd chapter: It deals with all kinds of syntactical conflicts of the objects.

3rd chapter: It deals with nouns preceeded by propositions or added to nouns and the conflict which occurs there.

4th chapter: It deals with followers.

5th chapter: It deals with prepositions and similar issues and the conflict happens there.

6th chapter: It deals with the conflict in the origin of the lingual process and the syntactical thinking.

The conclusion of the study includes the most important results and there is a list of the references the researcher has used.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، النبي العربي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد.

فقد قال تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، ولتحقق هذه الغاية، قيَّض الله نفراً من العلماء المخلصين، بذلوا جهوداً مضنية للحفاظ على نطق العربية بريئاً من اللحن، نقياً من اللّكنة، للحفاظ على المستوى القرآني بالدرجة الأولى، ويُعدُّ كتاب سيبويه واحداً من أهم هذه الجهود وأبرزها، وهو أقدم كتاب نحوي متكامل وصل إلينا.

وتبحث هذه الرسالة في موضوع مهم من موضوعات النحو العربي، وهو صراع التراكيب النحوية، جاعلة كتاب سيبويه أساساً لمادتها، وهذا الموضوع من الموضوعات الجديدة التي لم تدرس من قبل في دراسة مستقلة متكاملة، إذ لم أعثر على دراسة مشابهة في حدود ما وسعني الجهد، إلا تلك الدراسة التي قامت بها الباحثة رانيا الصرايرة، وهي دراسة اقتصرت على الجانب الصرفي، وهو ما لم تدرسه هذه الدراسة، ولم تعرج عليه؛ لأنه لم يُدرج أساساً عند صاحب فكرة صراع التراكيب.

أما ما تعنية الدراسة بالصراع فيقوم على فكرة موجودة في النظرية النحوية العربية وأعاد طرحها تشومسكي في كتابه المشهور:

The Minimalist Program

أو البرنامج المصغر، وهذه الفكرة مؤداها أن جميع الأنماط الجملية كانت مستعملة معاً، ثم حدث بينها نوع من الصراع أدى إلى تغلب نمط ما على نمط آخر، وبذلك فإن هذا التعديل الذي أجراه تشومسكي يلغي فكرة البنى العميقة التي تنبثق عنها بنى سطحية في

الواقع الاستعمالي، والتي كانت ركناً أساسياً في نظرية تشومسكي اللغوية، التي تبلورت بين عامي ١٩٥٧-١٩٦٥م، والمعروفة بـ

The Transformational Generative Gramar (T.G)

أمّا مشكلة هذه الدراسة فتمثلت في استثمارها التعديل الذي أجراه تشومسكي على نظريته، في تطبيقها على الأنماط المتصارعة على المستوى النحوي، كما وردت في كتاب سيبويه، محاولةً الربط بين هذا التجديد، والهيكل القديم للنظرية، المعتمد على البنى العميقة والبنى السطحية، أو ما عُرف في الدراسات العربية القديمة بقضية الأصالة والفرعية.

أمّا هدف هذه الدراسة فيتمثل في الإجابة عن التساؤل التالي:

هل يمكن القول بقضية الصراع النحوي التركيبي في اللغة العربية؟

أم أن قضية الأصالة والفرعية أقدر على تفسير تعدّد البنى التركيبية في اللغة العربية؟.

أما سبب اختيار هذا الموضوع فيعود إلى الرغبة في المزاوجة بين القديم والحديث، لإبواز ذلك الثراء اللغوي الذي يكتنزه تراثنا، وسعياً وراء إثبات وجود قضيّة الصراع النحوي في اللغة العربية، من خلال إثباتها في كتاب سيبويه. لنتبين بعد ذلك أن النظريات الحديثة لم تكن أفكارها غائبة عن أذهان سلفنا الصالح، وهاهي جذور هذه الفكرة متداولة في أول كتاب نحوي وصل إلينا.

وأما أبرز الصعوبات التي واجهت البحث، فقد تمثلت في عدم وجود دراسات مستفيضة في هذا الموضوع، إضافة إلى وعورة عبارة سيبوية، وصعوبة الإحاطة بكل معانيها في بعض الأحيان.

أما منهج هذه الدراسة فكان وصفياً تفسيرياً ، وهو منهج يصف الظاهرة اللغوية، ثم يعمد إلى التفسير والتحليل في المواضع التي تحتاج إلى ذلك، وهو المنهج الذي سارت عليه النظرية التوليدية التحويلية.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عمدتُ في هذه الدراسة إلى جمع المادة التي أعتقدُ وجود صراع فيها من كتاب سيبويه، ثم قمت بتصنيفها وفقاً للتقسيم العربي المعروف، وبعد ذلك دَرستُ هذه المادة وفقاً لمبدأ صراع التراكيب، مستفيداً من الكتب التي تيسر لي الرجوع إليها، كمؤلفات ابن جني، وابن يعيش، والكفوي، والشريف الجرجاني، وغيرهم من الأعلام، كذلك فقد رجعتُ إلى معاجم اللغة أنّى دعت الحاجة، مركزاً على معجم لسان العرب، إضافة إلى كتب القراءات وكتب التفسير، ودواوين الشعراء والمجموعات الشعرية التي كنت أُخرج فيها الشواهد ما أمكنني ذلك، أما الكتب الحديثة، فقد عدت إلى عدد وافر منها، وأشرت إلى كل معلومة في هذه الكتب مهما بدت صغيرة، حرصاً مني على الأمانة العلمية، لذلك أَعَدْتُ كلَّ رأي إلى صاحبه مهما بدا صغيراً أو قليل الأهمية.

أما بنية هذه الدراسة فقد جعلتها في تمهيد وستة فصول، وخاتمة، بحثت في التمهيد مدى أهمية النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، والتي تبوأت مكانة مرموقة في الدراسات اللغوية، منذ منتصف القرن العشرين تقريباً، وما زال لها صداها حتى الآن، ذاكراً أبرز المؤلفين، وعدداً من المؤلَّفات التي كُتبت حول هذه النظرية، ثم تحدثت عن كتاب تشومسكي المسمى البرنامج المصغر، وفيه فاجأ تشومسكي الباحثين بإصدار هذا الكتاب، وإجراء تعديل على نظريته المعروفة، فعرضت بعض الأفكار التي ناقشها الكتاب، مركزاً على الفصل الثالث منه، والذي ظهرت فيه فكرة تعديل نظريته السابقة بشكل واضح.

وأما الفصل الأول، فقد خصصته للحديث عن الإسناد، وجاء في خمسة أقسام، تحدثت في القسم الأول عن المبتدأ والخبر، وبينت مظاهر الصراع التي يمكن دراستها ضمن هذا

القسم، وفي القسم الثاني تحدثت عن الصراع في باب الفاعل، أما القسم الثالث فهو للحديث عن نائب الفاعل، ثم تحدثت عن النواسخ الفعلية في القسم الرابع، وختمت الفصل بالحديث عن الصراع في باب النواسخ الحرفية في القسم الخامس.

أما الفصل الثاني: فتحدثت فيه عن الصراع في المنصوبات، فبينت نظرة القدماء إلى الفتحة، ثم قسمت المنصوبات إلى ثلاثة أقسام، تحدثت في القسم الأول عن الصراع في باب المفاعيل، ويشمل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه. أما القسم الثاني فتحدثت فيه عن المحمول على المفعول به في اللفظ، وفصّلت الحديث فيه عن الصراع في أبواب الاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال، والنداء، والترخيم، والندبة. أما القسم الثالث فقد كان للحديث عن المشبه بالمفعول به في اللفظ، وفيه حديث عن الصراع في بابي الحال والتمييز.

أما الفصل الثالث فكان للحديث عن المجرورات، فتحدثت فيه عن الصراع في باب الإضافة، ثم تحدثت عن النصب على نزع الخافض، كما تحدثت عن الممنوع من الصرف.

وأما الفصل الفصل الرابع فكان للحديث عن الصراع في التوابع، وقد جاء في أربعة أقسام هي العطف والبدل والنعت والتوكيد.

وتحدث الفصل الخامس عن الصراع في حروف المعاني، وفيه حديث عن حذف حروف المعاني، وبعض نواصب الفعل المضارع مثل حتى، وإذن، والفاء، وأو، ثم تحدثت عن التعويض عن حرف النداء المحذوف، ثم عن تركيب (إمّا)، ثم عن زيادة الباء، وختمت هذا الفصل بالحديث عن عمل كأنْ مخففة.

أما الفصل السادس فقد خصصته للحديث عن الصراع في أصول العملية اللغوية والتفكير النحوي، فاشتمل على توطئة ثم حديث عن الحذف والإضمار، وقضايا الاستعمال

اللغوي. ثم الحديث عن العامل وسيادة الحركة الإعرابية، ثم ختمت هذا الفصل بالحديث عن الصراع في إعراب الفعل المضارع.

أما خاتمة البحث فقد أدرجت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وأخيراً، فإنني أرجو الله أن تكون هذه الرسالة قد حققت الأهداف المرجوة منها.

والله أسال أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، اللهم إن أصبت فمـــن فضلـــك، وإن أخطأت فمن نفسي، وكل ابن آدم خطاء .

والله ولي التوفيق

بين يدي الدراسة:

شاع في الدراسات اللغوية الحديثة النظر إلى الدراسة النحوية عند الغرب على أنها تركز أكثر ما تركز على قضية البنى السطحية والبنى العميقة، أو ما يمكن أن يطلق عليه التركيب الباطني والتركيب الظاهري Surface Structure و Deep Structure ، زيادة على وجود القوانين التحويلية: Trans Formational rules التي تعمل على تحويل التراكيب الباطنية (العميقة) إلى تراكيب ظاهرية (سطحية) ظاهرة في الاستعمال اللغوي الفعلي[1]. ٦٠٦٦٣٣

ويُنسب هذا الرأي في العادة إلى تشومسكي، العالم اللغوي الأمريكي المعروف، إذ بدأ نظريته التوليدية التحويليةThe Transformational Generative Gramar بإصداره كتاب البنى النحوية (Syntactic Structures) في عام ١٩٥٧، ويُعدُّ هذا الكتاب الصغير بداية لثورة في الدراسة اللغوية في أمريكيا وأوروبا انطلاقاً من المفاهيم الجديدة التي طرحتها هذه النظرية، وأهمها نظام القواعد، الذي يعني قدرة المرء على الاستعمال غير المحدد للوسائل المحدودة، والاهتمام بالصفات العامة المشتركة في اللغات، بدلاً من تأكيد الفروق بين اللغات[2].

ولعل أهم طرح جاءت به النظرية في هذا الباب هو تركيزها على نظرة دي سوسير إلى ما يسمى الكفاية اللغوية (Competence) والتفريق بين الكفاية اللغوية والأداء اللغوي (Performance) ، وفي سبيل طرح نظريته المتمثلة في هذا الكتاب، عقد فصولاً قصيرة، جاء

---

[1] الخولي، محمد علي، مدخل إلى علم اللغة، صويلح – الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، طبعة ٢٠٠٠م، ص١٢٠.

[2] تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م، ص٥. مقدمة المحقق.

الفصل الثالث منها بعنوان: نظرية لغوية أولية، طرح فيه فكرة توالد الاستعمالات اللغوية[١].

كما جاء الفصل الرابع من هذا الكتاب ليكشف النظرية بخصوص تركيب الجمل، ولذا فقد وسمه بعنوان بنية العبارة، وتحدث فيه عن الجملة التوليدية وما تتيحه اللغة لأبنائها من إمكانات يستغلون فيها القوانين التحويلية، في سبيل توليد أنماط تركيبية، استعمالية، صحيحة، انطلاقاً من الجملة التوليدية الأصلية[٢].

وأما النظرية التوليدية التحويلية في بعدها الذي عرف عنها فيما بعد، فقد برز في كتابه الموسوم بـ (جوانب من نظرية النحو): Aspects of the Theory of Syntax

الذي طرحه للباحثين في عام ١٩٦٥م، وقد طرح في مقدمته المنهجية عدداً من القواعد التي أكدت مفاهيمه التي طرحها في كتابه السابق، ولكنه ركز فيها على قضايا التحويل من البنى العميقة إلى البنى السطحية، كما تحدث فيه عن العلاقة بين مستويات اللغة المختلفة، مركزاً على الجانب الذهني، وأن اللغة ذات صورة ذهنية متشكلة في الدماغ، تختلف عن صورتها المسموعة التي تخرج إلى المتلقي في صورتها النهائية التي يسمعها[٣].

ومنذ صدور هذا الكتاب إلى يومنا هذا ونحن نلاحظ أن الباحثين العرب قد كثفوا جهودهم في تقرير العلاقة بين هذه النظرية، ونظرية الأصل والفرع المخدومة جيداً في تراثنا النحوي، ولا سيما في كتاب سيبويه، الذي كان كثيراً ما يكرر مقولة أن هذا الاستعمال

---

[١] تشومسكي، البنى النحوية، ص٢٦-٢٩.

[٢] تشومسكي، البنى النحوية، ص٣٧-٤١، وانظر ص٥١-٥٤.

[٣] تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، البصرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٥م، ص٨٩-٩١، وانظر ص١٠٥.

أصلٌ وأن استعمالاً آخر فرع عليه، مع الاختلاف في البنية والتحليل، وبعضهم هـــدف إلى تأكيد انتمائه وأصالته فذهب إلى أن نظرية تشومسكي موجودة بحذافيرها في تراثنا النحوي، ولا سيما في كتاب سيبويه، ومؤلفات ابن جني، وعبدالقاهر الجرجاني، وهم أعـــلامٌ لهـــم حضور عظيم في الدرس اللغوي العربي، وهذا الحضور مبعث لفـــخر هـــؤلاء البـــاحثين الدائم.

وأما بعضهم الآخر، فكان أقلّ تعصباً، إذ أرادوا أن يقولوا إن العلماء العرب قد ســـبقوا تشومسكي وغيره في الوصول إلى هذه النظرية، وأن فضل تشومسكي لا يتعـــدى إحيـــاء النظرية على أكثر تقدير، ولكن المؤكد لدينا أن هذه النظرية قد فعلت فعلها في الدراســـات اللغوية العربية التي تأثرت بهذه النظرية تأثراً كبيراً، فانبرى عدد كبير من علماء الأمة يكتبون في هذه النظرية تطبيقاً وتنظيراً، فكتب عبدالقادر الفاسي الفهري كتابـــه الموســـوم بـــ "اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية" في جزأين[1]. كما أصدر حلمـــي خليـــل كتابه الموسوم بـــ "العربية وعلم اللغة البنيوي - دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديـــث" جعل قسماً منه للحديث عن تطور الدراسة اللغوية العربية في القرن العشرين، فيما خصـــص جزءاً منه للحديث عن النظرية التوليدية التحويلية، وغيرها من المـــدارس اللغويـــة الغربيـــة الحديثة، كمدرسة فيرث الانجليزية المعروفة بـــ (التركيبية)[2].

---

[1] الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط٣، ١٩٩٣م.

[2] حليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دارسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، الاســـكندرية، دار المعرفـــة الجامعيـــة، ١٩٨٨م، ص١٦٧-١٩٨.

ونذكر منهم أيضاً خليل عمايرة الذي كان من أشد المتحمسين للنظرية التوليدية التحويلية، فكتب عدداً من الدراسات التي تنطلق في أساسها منها، لعل من أهمها كتابيه: في نحو اللغة وتراكيبها[١]، وفي التحليل اللغوي[٢]. زيادة على كتاب مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية[٣]. ومحمد علي الخولي في كتابه قواعد تحويلية للغة العربية[٤].

وميشال زكريا الذي أصدر كتاب: الألسنية (علم اللغة الحديث) [٥] وضمنه عدداً من المقالات لكبار العلماء ابتداءً من جان جاك روسو وديكارت ومروراً بسابير وموريس غروس، ودي سوسير، وجاكوبسون، وبلومفيلد، ومونان.

والملاحظ عليه أنه قد جعل لتشومسكي وسوسير مساحة كبيرة من الكتاب، فقد ورد له المقالات الرابعة والسادسة والثانية عشرة، والتاسعة عشرة، والخامسة والعشرين، والثامنة والثلاثين، وهو ما لم يحظ به غيره من أصحاب المقالات.

ولسنا في مقام حصر الكتابات المتأثرة بالنظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، وإنما ذكرنا ما ذكرنا تمهيداً للقول إن تشومسكي نفسه قام بإلغاء جزء كبير من نظريته، فأجرى عليها تغييراً منهجياً كبيراً، تمثل في التخلص من فكرة البنى السطحية والبنى العميقة، انطلاقاً

---

[١] عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، عجمان، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[٢] عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، الزرقاء- الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[٣] باقر، مرتضى جواد، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٢م.

[٤] الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، صويلح- الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، طبعة، ١٩٩٩م.

[٥] زكريا، ميشال، الألسنية (علم اللغة الحديث)، قراءات تمهيدية، بيروت – لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

من حرصه على تجنب النقد الموجه إلى نظريته، المتمثل بسيطرة الجانب العقلاني على النظرية، زيادة على تركيزه على الناحية المثالية للناطقين باللغة[١].

ففاجأ الباحثين في علوم اللغة في العالم أجمع في عام ١٩٩٤م بإصدار كتابه البرنامج المصغر The Minimalst Program وقد قسمه إلى مدخل وأربعة فصول:

جعل الفصل الأول للحديث عن مبادئ النظرية ومقاييسها، واشترك معه في هذا الفصل Howard lasnik وركز فيه على أن نظرية P and P هذه ليست نظرية في الجانب التنظيري فقط، وليست خاصة بجانب من جوانب النظرية اللغوية، ولكنها نظرية متكاملة عمرها أربعون سنة، وهو عمر المدرسة التوليدية التحويلية نفسها، وإن كانت بدأت تتبلور منذ عام ١٩٨٠م.

وقد طرح في هذا الفصل الصعوبات التي واجهت هذا الجانب من النظرية التوليدية التحويلية وعلى رأسها العلاقة بين الأداء والقدرة اللغوية، وفكرة عالمية النظرية[٢].

وأما الفصل الثاني فقد خصصه للحديث عن الاشتقاق والتمثيل، تحدث فيه عن التطور الذي حدث بفرع من فروع دراسة اللغة وهو الفرع المنطلق من الاعتقاد التاريخي للنظرية التحويلية مشيراً إلى نظرية P and P[٣].

---

[١] مور تيرنيس، وكارلنغ، كريستين، فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة حامد حسين الحجاج، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨م، ص١١-٢٣.

(2) Chomsky, N. The Minimalist Program, The MIT press, 2nd Edition, 1996, pp. 13-15.

(1) Ibid, p 129-134.

الفعلي، وقد يحدث أن يتقدم أحدهما على الآخر مما يفضي إلى اشتهاره وتغلّبه على النمط الآخر بصورة تكاد تكون كلية أحياناً، مما يعني موت الاستعمال الآخر، أو ندرته أو انحيازه إلى المرتبة الثانية، وقد يفسر هذا على أن الأشهر في الاستعمال أصل والأقل شهرة فرع عليه.

وحتى نمثل على هذا الأمر خير تمثيل، فإننا سنضرب مثلاً من اللغة العربية من أسلوب الاختصاص، فقد جاء فيه تركيبان يختلف كل واحد منهما عن الآخر، ولكنهما يؤولان في النهاية إلى دلالة واحدة، وهي دلالة الاختصاص؛ فالأسلوب الأول هو المحمول على النداء شكلاً ومعنى كقولنا: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فهذه الجملة وإن لازمها معنى الخطابية لا يمكن أن تُحمل على النداء لأن المنادى هو اللهم، وأما العصابة التي تبدو كما لو كانت تحمل معنى الخطاب، فإنها في الحقيقة هي المتكلم[1].

وأما الثاني فهو المحمول على النداء معنىً بعيداً عن الشكل، كقولنا: نحنُ العربَ أقرى الناس للضيف، فَـ (العربَ) محمول على النداء من جهة الاختصاص؛ لأن المنادى مختص أيضاً. ولكن التداولية التي تطرحها نظرية صراع الأنماط اللغوية لا تنظر مثل هذه النظرة، إلى الاستعمالين، بل تنظر إليهما على أنهما استعمالان كانا موجودين في البيئات اللغوية المختلفة، وقد استُعملا جنباً إلى جنب، فاستطاع أحدهما، وهو الاستعمال الثاني أن يتغلب على الآخر وهو الأول لسبب أو لآخر. وقد يكون في هذه الحالة ما يعانيه الاستعمال الأول

---

[1] السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٧-١٩٨٠م، ٣/٢٩.

المحمول على النداء شكلاً ومعنى من ازدواجية في دلالته على النداء والاختصاص من الناحية الشكلية على الأقل.

والملاحظ هنا أن الصراع أدى في النهاية إلى انحسار الشكل الأول وتنحيه عن ساحة الاستعمال اللغوي إلى أن ترك مكانه نهائياً، ومات من الاستعمال الفعلي، فلم يعد موجوداً إلا في هذه الاستعمالات المنقولة عن العرب القدماء.

وفي سبيل توضيح هذا الأمر، سنورد بعض الأمثلة الواردة في كتاب سيبويه من المستويين الصرفي[١] والنحوي.

فقد جاء في قضية إشباع الحركات أن العرب ربما مدّوا مثل مساجد ومنابر فيقولون مساجيد ومنابير[٢]. فإن التداول اللغوي قد رسَّخ لدينا أن مساجد هي الأصل، وأن مساجيد هي الفرع، وهو أمر غير محبب في نظرية صراع الأنماط؛ لأننا لا نستطيع الحكم حكماً يقينياً على هذا، مما يعني أننا لا نستطيع القول إن مساجيد بنية متحولة عن مساجد بصورة قطعية، ولكن يمكن القول إن مساجد أكثر تداولاً من مساجيد في الاستعمال اللغوي، مما يعني أن صيغة تغلبت على أخرى في بيئة استعمالية ما.

ومن ذلك أيضاً قضية الوقوف على الكلمة بالتشديد، فبعض العرب يشدد في الوقف ولا يشدد في الوصل فيقولون: سَبْسَبّا وكَلْكَلاّ كما يقولون سَبْسَبا وكَلْكَلا[٣]. والصيغتان

---

[١] صدر عن دار الشروق: الصرايرة، رانيا، صراع الأنماط اللغوية، دراسة في بنية الكلمة العربية، عمان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م.

[٢] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م، ٢٨/١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢٩/١.

الأخيرتان هما المشهورتان في التداول اللغوي، مما يدفع إلى الاعتقاد بأنهما الأصل، ولكنه اعتقادٌ يفتقر إلى الدليل.

ولا نريد أن نسترسل في الأمثلة حتى لا نكرر ما سنورد من أمثلة في الدراسة، ولكننا نقول هنا إن وجود الصراع في كتاب سيبويه أمر مرتبط بالسماع عن العرب، مما يعني أنه صراع استعمالي تداولي، ولاسيما أننا نجد أن أغلب هذه المظاهر الاستعمالية مرتبط بالسماع عن العرب. فسيبويه يقول مثلاً في أحد نصوصه: "وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرْآهم، يجيء بالفعل من رأيتُ على الأصل، من العرب الموثوق بهم"[١].

فاعتقاد أبي الخطاب بأن الاستعمال أرْآهم اعتقاد صحيح، وأما أن يكون الأصل فهو أمر مقبول عند الحديث عن البنية السطحية والبنية العميقة، وأما إذا أخذنا التداول اللغوي بعين الاعتبار، فإنه من الصعب القول إن أحد الاستعمالين أصل للآخر، ولاسيما أننا نرى أن اللغة العربية استعملت الهمزة في بنيتها السطحية إن جاز التعبير، كما استعملتها بعض اللغات السامية، فقد جاء في نقش ميشع المؤابي عبارة: hr>ny. bkl.ʾsn>y ومعناها حرفياً أرْآني بكل مُبغضيَّ (نصرني عليهم) [٢].

وعلى هذا فإننا نقول إن دراستنا هذه معنية برصد التراكيب اللغوية على مستوى الجمل في كتاب سيبويه، لقياس وجود قضية صراع الأنماط النحوية في اللغة العربية، ساعية إلى التأصيل والتحليل دون أن تضع في حسبانها محاولة وضع قُبَّعة تشومسكي على رأس كلٍ من سيبويه والخليل بن أحمد، وهذه العبارة الأخيرة لا تعني الانتقاص من تشومسكي، ولكنها

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣/٥٤٦.

[٢] العبابنة ، يحيى، اللغة المؤابية في نقش ميشع، دراسة صوتية صرفية دلاليّة مقارنة في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة مؤتة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٨٢.

تسعى إلى إثبات فكرة علمية زيادة على ما هو ثابت عند علمائنا السابقين، من إثبات فكرة الأصالة والفرعية في بعض الأنماط الاستعمالية.

وأما الفصل الرابع فقد كان حول التصنيف والتحويلات انطلاقاً من فكرة الصراع التي أكدها الفصل السابق، وقد توسع فيه بمفهوم النظم المعرفية لمؤسسة اللغة في مستوياتها المختلفة، وأفرد فصلاً خاصاً للحديث عن المعجم، وغيره من القضايا التي تهم البرنامج المصغر، كما خصص جزءاً للحديث عن بعض المشكلات التي يعاني منها البرنامج، وأغلبها يتعلق بتعميم النظرية وفحصها وشرط حزمة البرنامج[1]. والكلام الأخير يرتبط بالمعايير التي أشرنا إليها سابقاً والمتعلقة بمدى نجاح الباحث اللغوي بإصدار حكم يتعلق بالأصالة والفرعية، والدليل الذي يُطلب منه لإثبات هذه القضية.

---

(1) Chomsky, The Minimalist Program, pp. 219-291.

الإسناد

الإسناد أن يُخبرَ في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن كلمة أخرى، على أن يكون المخبرُ عنه (المسند إليه) أهمَّ بذلك الخبر في الذكر وأخصَّ به[١].

وينضوي تحت هذا المصطلح الرئيس مصطلحان مهمان، وهما المسند، والمسند إليه، فالمسند هو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه هو المبتدأ (أو اسم إنّ الناسخة وأخواتها، أو اسم كان الناسخة وأخواتها، والفاعل)[٢].

ووفقاً لهذا التقسيم فإننا سنقسم هذا الفصل إلى الأقسام الآتية:

أولاً : المبتدأ والخبر.

ثانياً: الفاعل.

ثالثاً: نائب الفاعل.

رابعاً: النواسخ الفعلية الزمانية.

خامساً: النواسخ الحرفية المشبهة بالفعل.

---

١) العبابنة، يحيى، ١٩٨٩م، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة (غير منشورة)، ص٢٧١.

٢) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١ و ١٢٦/٢، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ، ١٢٦/٤، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، د.ت (مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ٢١٩/٢، الزمخشري، جارالله، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي، بيروت، دار الجيل، ط٢، د.ت.، ص١٨.

أولاً: المبتدأ والخبر:

ليس الابتداء مصطلحاً موقعياً في عرف النحويين العرب، ولكنه يشتمل على ثلاثة عناصر، الموقعية واحدٌ منها، زيادة على التعرّي من العوامل اللفظية والإسناد، ولا يجوز أن نقتصر على ركن واحد من هذه الأركان الثلاثة، وإلا فإنّ الابتداء لن يتحقق[١].

وقد بدت الدراسات النحوية المبكرة ميّالة إلى استعمال مصطلح الابتداء بمعنى المبتدأ[٢]. فيما شهدت دراسات النحويين الذين جاؤوا في منتصف القرن الرابع تقريباً استعمال مصطلح الابتداء للتعبير عن العامل المعنوي الذي يرفع المبتدأ فقط[٣].

وقبل أن نبدأ بعرض مظاهر الصراع اللغوي في كتاب سيبويه نشير إلى أن كثيراً من مسائله كان مشتركاً مع فصل المنصوبات، فقد فصّلنا فيه الذكر هناك، وآثرنا عدم إيراد كثير من مسائله هنا تجنباً للتكرار، وما بدا أنه مكرر في هذا المقام هو مُسوَّغ من وجهة نظر الدراسة بضرورة توضيح ما يتصل بالإسناد حسب.

ومن أهم المسائل التي رصدتها الدراسة فيما يتعلق بالمبتدأ والخبر القضايا الآتية:

---

١) انظر، الحلواني، محمد خير، في أصول النحو، اللاذقية، مطبوعات جامعة تشرين، ١٩٧٩م، ص١٧٣.

٢) سيبويه، الكتاب، ١٢٨/١، و ٣٦٦/١، و ١٢٦/٢، الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٩٨١م.، ص٢٤، و ص٢٥ و ص١٤٥، والمبرد، المقتضب، ١٩/١ و ١٣-٢٥ و السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بغداد، مطبعة سليمان الأعظمي، والنجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٣م، ٢٥٢/٢ و ٣٣٦/٢، و النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م، ٢٤٥/١ و ٣/٢.

٣) بدا هذا الأمر واضحاً في إعراب القرآن للنحاس، ١٢/٢، ثم أصبح مصطلحاً يطلق على العامل المعنوي لا غير.

١- الابتداء بالنكرة:

تنبّه سيبويه إلى أن النكرة لا يصلح أن يكون محمولاً في الحديث، فضرورة التواصل بين المرسل والمتلقي تقتضي الحديث عن معرفة لكليهما، وأما الإخبار عن نكرة فهو أمر لا يحقق غاية اللغة، وفي هذا يقول سيبويه: "فإذا قلتَ كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ . فإن قلتَ: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزلُ به المخاطبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْربوا باب لبسٍ"[١].

ويرى أن المبرر في هذا هو عمومية الدّلالة الملبسة، فقد أضاف قائلاً: "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلبسُ لأنه لا يُستنكرُ أن يكون في الدنيا إنسانُ هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس"[٢]. وأما ما يمثل الصراع في هذه المسألة فهو أنه يجوز الابتداء بالنكرة في الشعر ضرورة، وعلى ضعف في سعة الكلام. وقد استشهد سيبويه ببعض الشواهد على هذه المسالة[٣] منهما شاهدان مشهوران، وهما قولُ حسان بن ثابت:

كأنَّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ[٤]

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٤٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٤٨.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/٤٨-٤٩.

[٤] الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط٢، د.ت، ص٧١.

والتقدير: عسلٌ وماءٌ مزاجها قبل دخول الناسخ، فهو ابتداء بنكرة دون مُسوّغ، ولكنّ ضرورة الشعر ألجأت حساناً إلى هذا، وأما الشاهد الثاني فهو قول خداش بن زهير:

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَولٍ أظبيٌ كان أُمَّكَ أمْ حِمارُ[1]

وتقدير الكلام قبل دخول الناسخة (كان): ظبيٌ أمُّكَ.

٢- التقديم والتأخير في متعلقات المبتدأ والخبر

يسمي سيبويه الجار والمجرور والظرف إذا كان خبراً لمبتدأ المستقرُّ[2]، فإذا ما نُزع عنها الصفة الإسنادية فإنها تصبح غير مُستقرَّة، ولذا يحسنُ تأخيرها مما يفضي إلى وجود صراع استعمالي في الرتبة، ولن نتوسع في الأمر كثيراً لأنه مذكور في مكانه في الفصل الخاص في الرتبة، ولكننا نذكره هنا لأنه من متعلقات الإسناد خاصةً. فقد قال سيبويه: "والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام ، مثلهُ فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيدٌ كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: "ولم يكن له كفواً أحد"[3]. وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحدٌ، كأنهم أخّروها حيث كانت غير مستقرة"[4].

---

[1] الشاهد في كتاب سيبويه ١/٤٨، وورد الشاهد في النحاس، أبو جعفر، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب ومطبعة النهضة العربية، ١٩٨٦م، ص٣٨، برواية:

ألا من مبلغ حسان عني أظبي كان أمك أم حمار

وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد. وذكر النحاس هنا أن هذه لغة بني دارم وبني فحشل يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكناً من المعرفة.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/٥٥، و ٢/٨٨ و ١٢٤/٢، و ١٢٨/٢.

[3] الآية ٤ من سورة الإخلاص.

[4] سيبويه، الكتاب، ١/٥٦.

٣- بين إضمار الفعل أو المسند إليه:

أورد سيبويه أنماطاً استعمالية يستوي فيها إضمار الفعل الناصب في جملة فعلية، أو المبتدأ إذا كانت الجملة إسمية، والدلالة الكلية في الاستعمال متقاربة، ولكن الإضمار هنا يخضع للرغبة النحوية في تسويغ الحركة الإعرابية، فإذا كان النمط منصوباً فإن الفعل هو الناصب، أي أن الجملة فعلية، وإذا كان مرفوعاً وبالمعنى نفسه، فإن الحاجة تقتضي تقدير مبتدأ يؤدي إلى إقامة عناصر الإسناد، والنمطان مستعملان بالدرجة نفسها من التداول، وقد قال سيبويه في هذا المعنى: "ومما ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه، أن ترى الرجل قد قدمَ من سفرٍ فتقول: خيرَ مَقْدَم، أو يقولُ الرجل: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقولُ: خيراً وما سرّ، وخيراً لنا وشراً لعدونا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا"[1]. أي أنه ساوى بين الرفع والنصب، ومثلُ هذه المساواة واردة بين استعمالي الرفع والنصب في قوله بعد قليل من هذا القول: "ومن ثمَّ قالوا مُصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنه قال: أنت مصاحبٌ، وأنت مبرورٌ. فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبتَ فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم"[2].

فهذه المساواة في الاستعمال تخضع لنوع الكلمة إذا كانت دالة على صفة، وأما إذا كان الاسم غير صفة فإن الوجه بالنصب، وأما الرفع فينحاز إلى المرتبة الثانية وإن كان

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٢٧٠.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/٢٧١.

جيداً، وذلك في قول العرب، أتميميٌّ أو أتميماً، فإذا رفع فعلى تقدير المبتدأ المحذوف (أنت)، وأما إذا نصب فلعله على تقدير فعلٍ يقتضيه السياق[١].

وأما ما يجب إضمار عامله فمفرد المصادر المثناة، مثل لبيك وسعديك وحنانيك، فإنها مسموعة على هذا الوجه و لم يُسمع مفردها إلا على وجه الشذوذ، كما أن عاملها لا يجوز إظهاره البتة، وكذلك عامل مفردها، وإن ظهر فإنه ليس من الاستعمالات المتقدمة، بل هو مما ينحازُ إلى مرتبة متدنية تداولياً، ومثاله قول الشاعر:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ها هنا[٢].

فإنه لم يُرد تحننتُ بك وإنما أراد" أمرى حنانٌ[٣]، بمعنى أنه لو أراد تحننت، سيكون الوجه بالنصب على المفعول المطلق، وهو ما لم يُسمع (مفرد حنانيك).

٤- بين الرفع في باب الابتداء والنصب على الظرفية:

جاء عن العرب أنهم يستعملون الرفع والنصب على هذين المعنيين كما في قولنا: عبدالله أخطبُ ما يكونُ يومَ الجُمَعَة، والبداوة أطيبُ ما تكون شهري ربيع، فهذا النصبُ يُفسر على الظرفية، فكأنما قلنا: في يوم الجمعة، وفي شهري ربيع، ومن العرب من يرفع ذلك

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٣٤٧.

[٢] الشاهد في كتاب سيبويه ١/٣٢٠ و ٣٤٩/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٠١، وهمع الهوامع، للسيوطي ١١١/٣، ونسبه محقق الهمع في الهامش إلى المنذر بن أدهم الكلبي.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/٣٤٩.

فيقول: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجُمَعة. وأطيبُ ما تكونُ البداوة شهرا ربيع. فكأنه قال: أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة، وأطيبُ أزمنة البداوة شهرا ربيع[1].

وعلى هذا فإن كل نمط من هذه الأنماط متداول بدلالة معينة، وليس أحدهما منقلباً عن الآخر، بل هما نمطان متداولان، و لم نرصد تفضيلاً لأحدهما على الآخر في كتاب سيبويه.

٥- الصراع بين الرفع والنصب على معنى التعليل:

وهو أمر نسبه سيبويه إلى التوهم، أو ما يطلق عليه في اصطلاحات المعاصرين القياس الخاطىء، ويراد به الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه، من كلمة، أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة متوهمة بينهما[2].

ويخص سيبويه لهجة الحجاز بهذا التوهم الذي أنتج نمطاً منصوباً بهذا المعنى، في حين لم يقع التميميون في مثل وهمهم، وهو ما يفهم من قول سيبويه: "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره؛ فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح، فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك: فَعلْتَهُ مخافة ذلك. وذلك قولهم: أما

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٤٠٢-٤٠٣، وانظر مثل هذه المسألة في ١/٤٠٢-٤٠٧ و ١/٤١٧ و ١/٤١٨.

[2] باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٧م، ص١٤١، وانظر، عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مطبعة الخانجي، ١٩٩٠م، ص١٠٠.

النبلَ فنبيل، وأما العقل فهو الرجلُ الكاملُ، كأنه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأي، أي للعقلِ والرأي، وكأنه أجاب من قال: لِمَهْ؟ وعلى هذا الباب فأجرِ جميع ما أجريته نكرةً حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام"[١]. فإن النصب في هذا النمط إنما جاء على معنى التعليل، وهو توهم من الحجازيين، وأما التميميون فلم يتوهموا، و لم يورد سيبويه ما يشي بتغلب أحد الاستعمالين على الآخر، وإن كان النصب كما نصَّ المتأخرون قليلاً يحتمل التأويل[٢].

٦- ما بعد أداتيّ الإضراب:

جاء فيه صراع بين الموقع الإعرابي للأول والرفع على الخبر في الثاني، فيجوز أن نقول: ما مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، وما مررتُ برجلٍ ولكنْ حمارٍ، فإنه يجوز أن يرِد ما بعد أداة الإضراب أو الاستدراك ما هو مرفوع على أنه مبتدأ، أي: ما مررتُ برجلٍ بل حمارٌ (لكن حمارُ). أي بل هو حمارٌ، ولكنْ هو حمارٌ، وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بأنه عربي[٣]، أي أنه متداول في البيئات الاستعمالية العربية، وهذا الوصف يوحي بتقدم استعمال الأول، ولا ينفي وجود الثاني.

وعلى هذا الصراع، يمكن أن نفسر إجازة سيبويه لقولنا مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه، وقد وصف سيبويه استعمال الرفع هذا بأنه أبعد، وهو يعني البعد الاستعمالي؛ لأن الصفة المشبهة

---

١) سيبويه، الكتاب، ١/٣٨٥-٣٨٦.

٢) انظر السيوطي، همع الهوامع، ٣/١٣١.

٣) سيبويه، الكتاب، ١/٤٣٩-٤٤٠.

في هذا المقام لا تعامل إلا على أنها نعتٌ سببي، إلا إذا كُرِّرَ النعت السببي فإن الأمور تنقلب فيصبح الرفع هو الحد والوجه وفقاً لتعبير سيبويه، وأما الجر فهو قبيح فيه[١].

ثانياً: الفاعل:

الفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية، وهو كل اسم أسند إليه فعلٌ أو شبهه، ويشترط في الفعل أن يكون مبنياً للفاعل (للمعلوم)[٢]. ويكون صريحاً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أو مستتراً أسند إليه فعل تام (بإخراج مرفوع كان وأخواتها) التي تُحمل على الإسناد الاسمي[٣].

وقد اشترط البصريون له أن يكون متأخراً عن المسند، فإذا ما تقدم على فاعله فإن الفعل لا يتسلط عليه في عمل الرفع، بل إنه يصبح خاضعاً لعامل معنوي هو الابتداء، لأنه حقق الأولية والتعرية والإسناد، في حين أجاز الكوفيون أن يتقدم على فعله دون أن يتغير معناه التركيبي عن الفاعلية. وإن كانت نظرتهم هذه أوقعتهم في إشكال تفسير الضمير العائد عندما يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة، أو غيرها من ضمائر الرفع. وعلى هذا فإننا تمشياً مع المذهب البصري، لم نناقش وجود صراع في الجملة التي تقدم فيها المسند إليه (الفاعل) على المسند في الجملة الفعلية؛ لأن هذا الصراع يمكن أن يكون صراعاً بين مذهبين نحويين، وليس في اللغة ذاتها. وأما على مستوى التراكيب اللغوية

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢/٢٩.

[٢] الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م، ص١٧٠-١٧١، و الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش، دمشق، ط١، ١٩٧٤م، ص٣/٣١٩، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١/٢٦٧، و الأهدل، محمد، الكواكب الدرية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٣٨م، ١/٧٥.

[٣] ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٦م، ص٥٣، و الأشموني، أحمد بن عبدالكريم بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العلمية، د.ت، ١/٣٠٠.

فإن الصراع يمكن أن يحدث بينهما في الرتبة بين الفاعل والمفعول بعيداً عن موقع المسند (الفعل) الذي لا يدخل ضمن هذا الصراع. وهذا يعني من وجهة نظر الدراسة أن اللغة تمنح أبنائها الناطقين مساحات واسعة من الحركة في موقعية الفاعل والمفعول به، وقد أورد سيبويه بعض الأنماط التي تثبت أن اللغة أتاحت مثل هذه الحرية دون التزام منّا بالحكم على الأصالة والفرعية في الصورتين المتصارعتين. ومن ذلك قوله في حديثه عن التنظير بموقعية معمولي كان وأخواتها بأفعال تامة: "وتقول ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ"[1]. فإن المثال المنظر به يعني أن اللغة اتخذت نمطين استعماليين لأداء هذا المعنى وهما: ما ضرب زيدٌ إلا أخاك، على الترتيب الأصلي لموقعية الفاعل، وما ضرب أخاك إلا زيدٌ، والمعنى العام واحد في الترتيبين، مع تفاوت في القيم الدلالية الفرعية.

ومن مظاهر الصراع الاستعمالي التي رصدتها هذه الدراسة ما يتعلق بعامل غير فعلي ولا معمول عليه، فالمقرر في الدرس النحوي أن الذي يعمل في الفاعل هو الفعل أو المصادر وأسماء الفاعلين والصفات المشبهة، إذا تحققت فيها شروط العمل التي تقربها من الأفعال، أما أن تعمل الأسماء الصريحة، فإن هذا من غير القياس، ومع هذا فقد أورد سيبويه أن اللغة قد تتيح فرصة لعمل بعض الأسماء في لغة الشعر خاصة، وقد وصف هذا الاستعمال بأنه مستكره، فقال: "ولا تقول: مررتُ بخزٍّ صُفَّتُهُ ولا بطينٍ خاتَمُهُ، لأن هذا اسمٌ. وقد يكون في

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٥٠، وانظر ١/٨٠-٨١.

الشعر: هذا خاتمٌ طينٌ وصُفّته خَزٌّ، مستكرها. فالجر يكون في مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُـــها على هذا الوجه. ومن العرب من يقول: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّهُ، يجعلونه كأنه وصفٌ"[١].

فالصراع الذي يشير إليه هذا الموقع يوضح أن الاستعمال الأصلي (أن يُسند إلى الفـــاعل فعلٌ أو شبهه قد حقق سيرورة في التداول اللغوي، جعلته في المرتبة الأولى، فيما انحاز إســناد الفعل إلى اسم على هذا المعنى إلى مرتبة متدنية في التداول، جعلت ســـيبويه يصفـــه بأنـــه مستكره. وهو وصفٌ لا يعني أن سيبويه يرفضه أو يستثنيه من شريحة الدراسة، ولكنه نظـــر فيه إلى القياس مع قبول النمط المروي.

١- الصراع في لغة أكلوني البراغيث:

تشير القاعدة النحوية التي ثبت عليها الاستعمال العربي الفصيـــح، إلى أن المطابقـــة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية أمرٌ غيرُ مطلوب، بل إن الإفراد هـــو الســـائدُ في اللغة، وهذا يعني أنه لا تتصل بالفعل علامة تثنية، ولا علامة جمع، للدلالة على تثنية الفـــاعل أو جمعه إذا تقدم هذا الفعل، فنقول: قام الرجلان، وقام الرجال، كما نقول قـــام الرجـــل بإفراد الفعل قام وغضِّ الطرف عن عدد الفاعل. وهي القاعدة المطردة في العربية الفصحـــى شعراً ونثراً[٢].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٤.

[٢] عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٥م، ص٢٩٩.

ولكن اللغة عرفت المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد مع تقدم الفعل وهو ما يُعرف في الدرس النحوي بلغة أكلوني البراغيث، وجاءت هذه التسمية من تمثيل سيبويه لها بهذا المثال في عدة مواضع[١].

وهذا يعني انطلاقاً من فكرة هذه الدراسة أن الصراع قائمٌ بين توحيد الفعل، أو اشتماله على علامة تشير إلى عدد الفاعل، والقياس الذي وصلت إليه العربية هو الإفراد، وأما المطابقة فقد وصفت بأنها قليلة، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[٢].

ومع هذا النص الذي يمكن أن يوصف بأنه على درجة عالية من العلمية والوصفية فإن سيبويه قد أبى أن يُدرجَ ضمن هذه اللغة الشاهد القرآني الذي في قوله تعالى: "وأسرّوا النجوى الذين ظلموا"[٣].

وقد أشار علماء اللغة التاريخيون إلى أن اللغات الساميّة عامة، تلحق الفعل علامة التثنية، والجمع، للفاعل المثنى، والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث. وهو ما يتفق مع عبرة سيبويه السابقة اتفاقاً تاماً، وقد أورد رمضان عبدالتواب أمثلة على هذه الظاهرة من اللغات: العبرية والسريانية والإثيوبية الجعزية. فقد جاء في العبرية wayyāmōṯ gam šnēhem maḥlōn w-kilyōn وترجمتها الحرفية: فماتا كلاهما محلون وكليون، كما جاء منها:

lō yāqōmō rŠā<īm bammiŠpāṭ

أي: لا يقومون الأشرار بالعدل (حرفياً)، وفي السريانية قول أحيقار (لابنه) وهو يعظه:

dalmā nġūrūn ḥrānē battaḥ

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/١٩، و ١/٢٠، ٢/٤١.
[٢] سيبويه، الكتاب، ٢/٤٠.
[٣] الآية ٣ من سورة الأنبياء، وانظر الكتاب ٢/٤١.

بمعنى: حتى لا يزنوا الآخرون بامرأتك، ومن الإثيوبية الجعزية w-hōrū >alyzāb بمعنى: وعادوا الشعوب (حرفيا)[١].

كما جاء في نقش الجص الآرامي من دير علا عبارة:

wy>tw. >lwh. >lhn. blylh . wyštmw. lh

بمعنى: ويأتون إليه الآلهة بالليل ويكشفون[٢].

وقد أشار رمضان عبدالتواب إلى أن العربية الفصحى قد تخلصت من المطابقة بين الفعل والفاعل رويداً رويداً، أخذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند تكدّسها للدلالة على الظاهرة الواحدة، فإن الذي كان يدل على التثنية هنا هو علامة التثنية في الفعل، ووضع الفاعل في صيغة المثنى، وكذلك كان يدل على الجمع علامته المتصلة بالفعل ووضع الفاعل في صيغة الجمع، فإذا استغنت اللغة عن العلامات المتصلة بالفعل لم تخسر الدلالة على التثنية والجمع لوجود ما يدل عليهما في صيغة الفاعل نفسها، وقد ظلت بقايا هذا الاستعمال حيّة في لغة طيء وبلحارث بن كعب وأزد شنوءة[٣]. والذي يهمنا في هذا المقام هو أن اللغة قد سارت باتجاهين مختلفين، الأول منهما المطابقة العددية بين الفعل والفاعل، والثاني إفراد الفعل مع الفاعل بغض النظر عن عدده.

وقد اختار المستوى الفصيح أخيراً أن يستعمل الإفراد مما يعني تغلب هذا الأسلوب التداولي على أسلوب المطابقة.

---

١) عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص٣٠٠-٣٠١.

٢) ليبنسكي، إدوارد، نقش الجص الآرامي من دير علا، ترجمة عمر الغول، إربد، منشورات عمادة البحث العلمي بجامعة اليرموك، ١٩٩٧م، ص٢٥-٢٦. السطر الأول من التأليفة الأولى.

٣) عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص٣٠١.

٢- الرفع على الفاعل والنصب على التمييز:

تحدث سيبويه عن قول القطامي:

كم نالني منهُمُ فضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَملُ[١]

فأورد فيه النصب على التمييز كما في البيت المكتوب، وأجاز أن يكون مرفوعاً، أي: كم نالني منهم فضلٌ على أنّ (فضل) فاعل للفعل نالني[٢].

فالصراع الذي يشير إليه الاستعمالان لا يمكن تدريجه تداولياً؛ لأن الأسلوبين مطروقان ومتداولان في العربية دون تفضيل أحدهما على الآخر، ولذا فإن سيبويه لم يُشر إلى مثل هذا التدريج في الاستعمال.

ثالثاً: نائب الفاعل:

تعني النيابة عن الفاعل هنا الجانب النحوي حسب، ولا ترتبط بالدلالة على القيام بالفعل بأي حال من الأحوال، ولعل هذا المصطلح من لوازم نظرية الإسناد في النحو العربي، التي تنص على أن الكلام المفيد لا بد أن يتكون من مسند ومسند إليه، فإذا ما اختلّ ركنٌ من ركني الإسناد لسبب من الأسباب، فإن اللغة تُقيمُهُ عن طريق تحويل قيمِهِ الحركية إلى الرفع مع الاحتفاظ بدلالته على المفعولية عن طريق تحويل شكل الفعل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول. والحقيقة أن سيبويه لم يستعمل مصطلح نائب الفاعل، بل إن الذين جاؤوا بعده لم يستعملوه إلا في فترات متأخرة، فنجد أن سيبويه قد عبّر عنه بمصطلحات وصفية

---

[١] الشاهد في كتاب سيبويه ١٦٥/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٢٨. وانظر: القطامي، عمير بن شييم، ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، د.ت، ص٣٠.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٦٥/٢.

طويلة العبارة كقوله: "المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ و لم يتعـدَّه فعلُـهُ إلى مفعـول آخر"[١].

وقوله: "هذا باب المفعول الذي تعداه فعلهُ إلى مفعول وذلك قولك: "كُسي عبـدُالله الثوبَ، وأُعطي عبدالله المالَ، رفعت عبدالله ههنا كما رفعته في ضُرِبَ حين قلت: ضُـرب عبدُالله، وشغلت به (كُسِيَ) و (أُعْطي) كما شغلت به (ضُرِبَ)، وانتصب الثوبُ والمـالُ لأنهما مفعولان"[٢].

وعلى هذا فلن تشغل الدراسةُ نفسها عن تصنيف نائب الفاعل في باب المسـند إليـه تركيبياً أو المفعول به دلالياً، ولذا فإن ما جاء فيه من صراع أشار إليه سيبويه كان قليـلاً في التداول اللغوي، ولعل أوضح ما جاء فيه الصراع بين الرفع على النيابة عن الفاعل والنصـب على الظرفية في قول سيبويه: "وتقول: كيف أنت إذا أُقْبلَ قبلُكَ ونُحي نحوُك، كأنه قـال: كيف أنت إذا أريدت ناحيتُكَ وإذا أُريد ما عندك حين قال: إذا نُحي نحوُكَ. وأما حين قال: أُقْبلَ قُبلُكَ فكأنه قال: كيف أنت إذاً أُقبلَ النقْبَ الركابُ، جعلهما اسمين. وزعـم الخليـل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفاً، وهو بمنـزلة قول العرب: هو قريبٌ منك، وهـو قريباً منك، أي مكاناً قريباً منك. حدّثنا يونس أن العرب تقول في كلامها: هل قريباً منـك أحدٌ، كقولهم: هل قُربَكَ أحدٌ"[٣].

ويُفهم من هذا النص أمران:

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٣٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٤١-٤٢.

[٣] سيبويه، الكتاب ١/٤٠٩.

الأول نحوي يخص القاعدة النحوية وهو جواز إنابة الاسم الدال على الزمان عن الفاعل.

والثاني تداولي يخص ما نسميه براجماتية اللغة، فهي تمنح مستعمليها حرية أن يقولوا: أُقبلَ قَبلُك بالرفع على أنه نائب فاعل، وأُقْبلَ قِبَلَك بالنصب على الظرف، كما تمنحهم أن يقولوا: هو قريبٌ منك بالرفع على الخبر، وهو قريباً منك بالنصب على الظرف، وغيرها من الأنماط الاستعمالية التي وصف النصب فيها بأنه جيد، دون قصدٍ أن يُدَرّج الاستعمالُ فيها تداولياً. إذ إن كلا البابين له استعماله ودلالته في اللغة، وليس أحدهما منقلباً عن الآخر، أو دالاً على ما دل عليه.

رابعاً: النواسخ الفعلية الزمانية:

أ- كان وأخواتها:

١- الصراع في باب كان وأخواتها:

إن علاقة الأخوة بين كان وأخواتها منوطة بالبعد التركيبي وليست مشروطة بالبعد الدلالي، فيما عدا الدلالة العامة على الزمان. فهي أنماط مرتبطة بقضية الإسناد لأن الناسخ يقوم على فكرة إلغاء عمل عامل الابتداء، فدخولها على المبتدأ والخبر يلغي شرط الأولية وهو أحد عناصر الابتداء، كما أنه يطيح بالعلامة الدالة على الإسناد وهي الضمة في أحد طرفي العملية الإسنادية، وهو في هذه الحالة المسند الأصلي (الخبر) الذي يتحول إلى حالة النصب، والنصبُ ليس من علائق عملية الإسناد كما هو مقرر.

كما روى بيتين لعمرو بن شأس على كان الناقصة أحدهما شبيه بالبيت السابق الـــذي كانت فيه كان تامة:

بني أسدٍ هلَ تعلمونَ بـــلاءَنا إذا كـــان يوماً ذا كواكبَ أشْنَعا

إذا كانت الحوُّ الطوالُ كأنما كساها السلاحُ الأرجوانَ المُضَلَّعا[1]

وقد ذكر سيبويه في حديثه عن هذين البيتين أنه سمع بعض العرب يقول:

إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشنعا

على اعتبار أن كان تامة[2]. وكأنّ الصراع هنا ناجم عن إجازة النمطـــين دون تفضيـــل أحدهما على الآخر، لأنهما على ما يبدو سارا جنباً إلى جنب في التداول اللغوي المروي عـــن العرب.

٣- جواز الابتداء في باب كان بالنكرة:

وهي قضية تتعلق بالقضية الأصلية وهي الابتداء بالنكرة، وقد استشهد سيبويه علـــى هـــذا الأمر بقول الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ إذْ هجا تَميماً بِجوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتساكرُ[3]

---

[1] البيتان في كتاب سيبويه، ٤٧/١، والبيت الأول في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤١.

[2] سيبويه، الكتاب ٤٧/١.

[3] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٣٨، وقد ذكر محقق الكتاب أنه في ص٤٨١، ديوان الفرزدق، طبعة الصاوي، ولم أقف عليه في طبعة دار صادر.

وقد ذكر سيبويه في حديثه عن هذا الشاهد أن رفع (سكران) هو إنشاد بعضهم، إشارة إلى قلته لأنه نكرة، وذكر أن أكثرهم ينصب (السكران) ويرفع) (ابن المراغة) على الابتداء[١].

٤- التناوب بين كان وجاء:

وهذا أمر يتبع الاستعمال اللغوي، حيث أورد سيبويه أن بعض العرب يقول: ما جاءت حاجتُكَ، كما يقولون، من كانت أُمُّكَ، ولكنهم لم يقولوا: ما جاء حاجَتَك، كما قالوا: من كان أمَّكَ، وهو اتفاق استعمالي، ربما عنى به سيبويه الوضع التداولي المتوارث دون قاعدة، ولذلك شبّهه باتفاق العرب على (لعمرو الله) في القسم[٢]، ولعل ما أشارت إليه هذه الدراسة بأنه صراع هو من باب النظائر في التمثيل وليس الاستعمال اللغوي نفسه.

٥- صراع الرتبة في باب كان:

ومعنى صراع الرتبة أن اللغة استخدمت إمكانية التقديم والتأخير بين اسم كان وخبرها انطلاقاً من أن الأصل في ترتيب المبتدأ والخبر هو أولية المبتدأ وهو أمرٌ ينسحب على معمولي كان، ويمثله قول سيبويه: "وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ. ومثل ذلك قوله عز وجل: "ما كان حُجَّتَهُم إلا أن قالوا"[٣]: وما كان جواب قومه إلا أن قالوا"[٤]. وقول الشاعر:

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٤٩.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٥٠-٥١.

[٣] الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

[٤] الآية ٨٢ من سورة الأعراف. وقراءة النصب في قوله: "ما كان جواب قومه" في العكبري: أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٧٩م، ١/٢٧٩.

وقد عِلِمَ الأقوامُ ما كان داءَها بَهْلانَ إلا الخزيُ ممن يقودُها[١]

وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً. وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع"[٢].

فالصراع الحادث هنا هو في تقديم خبر كان على اسمها، سواء كان هذا الاسم صريحاً أم مصدراً مؤولاً، وهو أمر يمكن أن يُحمل على عناصر تحويل الجملة التوليدية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الترتيب التوليدي لهذا الاستعمال هو:

كان + اسمها (المبتدأ) + خبرها (الخبر)

وعند ذلك يمكن أن يكون تقدّم الخبر نوعاً من عناصر التحويل بالرتبة.

٦- حمل لات على ليس:

ذكر سيبويه مُشككاً في زعم من زعم أن بعض القراء رفع كلمة حين في قوله تعالى: "ولات حينَ مناص"[٣].

٧- عدم إعمال كان:

ذكرنا في بداية حديثنا عن هذا الجزء من الدراسة أن (كان) تنسخ عمل الابتداء، فترفع الأول، ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، وهي قاعدة لا تقبل الاختراق

---

[١] الشاهد في كتاب سيبويه، ١/٥٠.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٥٠. والحديث هنا مرتبط بالآيتين الواردتين في الصفحة السابقة.

[٣] الآية ٣ من سورة ص. وأورد العكبري الاستعمال اللغوي في حديثه عن هذه الآية ذاكراً أن منهم من يرفع ما بعدها ويقدر الخبر المحذوف، انظر املاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/٢٠٩.

الاستعمالي، فإذا جاء ما يشي بهذا الاختراق، فإنه ينبغي تأويله لصالح القاعدة، وعند ذلك لا بد من اللجوء إلى الإضمار، ومثال ذلك ما أورده سيبويه من تأويل لقول الشاعر، العُجير:

إذا متُّ كان الناسُ صنفان: شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[1]

وقد وجّهه سيبويه على الإضمار أي: كان الأمرُ الناسُ صنفان[2] على أنه يمكن أن نقول إن الأمر محمول على أنّ (كان) دخلت عنصراً زمانياً فقط، دون أن يكون لها نصيب من عملها الأصلي وهو النسخُ. وهو أمر رأينا النحويين أجازوه فيما أطلقوا عليه كان الزائدة.

٨- وظيفة (ليس) التركيبية:

ألحقت (ليس) بالأفعال الناقصة اعتماداً على أدلة شكلية وهي البناء على الفتح والعلاقات التركيبية التي تنتج عن دخولها على الجملة الاسمية، فهي شبيهة بكان في هذا الخصوص. وهو مذهب جمهور النحاة، غير أن الحسن بن قاسم المرادي ذكر أن ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وابن شقير ألحقوها في باب الحروف[3]. ومعناها النفي مثل معنى ما، بمعنى أنه يمكن أن نبطل عملها، وهو أمر مرويٌ عن (بعضهم). قال سيبويه: "وقد زعم

---

[1] الشاهد في الكتاب لسيبويه ٧١/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤٠.

[2] سيبويه، الكتاب، ٧١/١.

[3] المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م، ص٤٩٣-٤٩٤.

بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكادُ يُعرف"[١]. واستشهد عليها بقول هشام أخي ذي الرمة:

هي الشفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بها وليسَ مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ[٢]

وهو نمط مسموع عن العرب، وقد ذهب سيبويه في هذا الموضع إلى أنه محمول على الإضمار، ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القول إن اللغة أتاحت في وجه من وجوهها التداولية تعطيل (ليس) عن دور النسخ المنوط بها.

٩- إضمار كان مع بقاء عملها:

ويتبدى هذا المظهر في قول سيبويه: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعامَ ولو تمراً، كأنك قلت: ولو كان تمراً، وأتني بدابّة ولو حماراً. وإن شئت قلت: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ. وأحسن ما يُضمر منه أحسنه في الإظهار. ولو قلت: ولو حمارٍ فجررت كان بمنزلته في (إنْ). ومثلُهُ قولُ بعضهم إذا قلت: جئتُك بدرهم، فهلا دينار. وهو بمنزلة (أنْ) في هذا الموضع يبنى عليها الأفعالُ، والرفعُ قبيحٌ في: فهلا دينارٌ، وفي: ولو حمارٌ؛ لأنك لو لم تجعله على إضمار يكون، فَفِعْلُ المخاطب أولى به"[٣].

واستناداً إلى هذا النص فإنه يجوز أن نقول: ألا طعامَ ولو تمراً، بإضمار كان، أي ولو كان تمراً، كما يجوز أن نقول: ألا طعامَ ولو تمرٌ، بإضمار ولو يكون عندنا تمرٌ. فهي مرفوعة على

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٤٧/١.

[٢] الشاهد في الكتاب لسيبويه ١٤٧/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤٠، وإعراب القرآن للنحاس، ١١/٢.

[٣] سيبويه، الكتاب ٢٦٩/١.

الابتداء، وعلى هذا فالصراع تداولي قد يكون موجوداً في البيئة الواحدة وفي الوقت نفسه مما يدل على أنه ليس أحد النمطين منقلباً عن الآخر، أو متحولاً عنه.

وأوضحُ من هذا في الإضمار قولُ النابغة الذبياني:

حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها إنْ ظالماً فيهمْ وإنْ مظلومَا[1]

والتقدير: إن كان ظالماً فيهم، وإن كان مظلوما، ويجوز في هذا البيت إن ظالمٌ وإن مظلومٌ، على التقدير الذي ذكرناه.

وقد وصف سيبويه إضمار الرافع بأنه عربي حسن، وأما إضمار الناصب فهو أحسن[2]. وهو تفضيل لا ينطلق من الواقع الاستعمالي التداولي، ولكنه ينطلق من رغبة أكيدة لتفسير العلاقات التركيبية في البنى اللغوية الاستعمالية. وإلا فهي إمكانات تمنحها اللغة لأبنائها ليرفعوا مثل هذه الأنماط أو ينصبوها. وأما قضايا الإضمار فليست في متناول وعيهم لأنهم كانوا يتكلمون على سجيتهم، دون أن يحاولوا معرفة العلاقات التي تحكم استعمالهم اللغوي، وهذا الأمر يتطلب معرفة واعية بقواعد اللغة، في حين أنّ ما يستطيعونه هو استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً، يمكّنهم من فهمها وإقامة مُعوجّها لأنفسهم دون تعلّم واعٍ للقواعد التي تحكمها.

---

[1]) الشاهد في الكتاب لسيبويه ٢٦٢/١، وانظر، الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٢، د.ت، ص١٠٣.

[2]) سيبويه، الكتاب ٢٥٩/١.

ب- الصراع في باب عسى:

يوجد في اللغة العربية مجموعة من الأفعال وظيفتها تقريب حدوث الفعل، وقد أطلق النحويون عليها مصطلح أفعال المقاربة، وتوسعوا في تقسيمها بحسب وظيفتها الدلالية في التركيب النحوي، فمنها ما هو للمقاربة، ومنها ما هو للشروع، ومنها ما هو للرجاء، ومعنى هذا أن الأول منها هو ما وضع للدلالة على قرب الخبر: وهو ثلاثة أنماط : كاد وكرب وأوشك.

والثاني ما وضع للدلالة على رجاء الخبر: ويشتمل على ثلاثة أفعال وهي عسى وحرى واخلولق.

وأما الثالث فهو ما وضع للدلالة على الشروع، وهو كثير، ومنه: أنشأ وطفق وجعل وهبَّ...الخ[1].

ولّما كان مصطلح المقاربة فرع من فروع هذا النوع من الأفعال، كما أن الشروع والرجاء من فروعه، فإننا نلتمس سبباً إلى نقد ابن هشام لهذا المصطلح عندما ذكر أنه من قبيل التعميم أو إطلاق الجزء على العموم[2].

وأما من حيث استعمال المصطلح فقد لاحظت الدراسة أن التلميح إليه بدأ منذ زمن سيبويه الذي أورد لفظ (تقريب) للدلالة على وظيفة هذا النوع من الأفعال ثلاث مرات.

---

[1] العبابنة، يحيى، ١٩٨٤م، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، (غير منشورة)، ص٢١، وينظر: الدقر، عبدالغني، معجم النحو، بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٢م، ص٤٧، ووهبة، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٩م، ص٣٢.

[2] الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٠م، ص١٨٩.

كقوله: وتقول: عسيت أن تفعل، فـ (أن) ههنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة دنوت أن تفعل"[١]. وقال في موضع آخر: "وتقول: يوشَكُ أن تجيء، و (أن) محمولة على يوشك، وتقول: توشك أن تجيء، فـ(أن) في موضع نصب، كأنك قلت: قارَبْتَ أن تَفْعَلَ"[٢]. وقال أيضاً: "وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال"[٣].

وأما عسى، فإن أول ما يطالعنا فيها هو اختلاف النحاة في تصنيفها بين الفعلية والحرفية، فالمشهور أنها فعلٌ من أفعال المقاربة، وهو رأي الجمهور، ولكن بعض النحويين صنفوها في باب الحروف[٤].

ويمكن أن نلتمس العذر للطرفين في هذا الخلاف وهو أن العلامة الجوهرية التي اعتمدت في تصنيف الأفعال في بابها وهي الحدث المقترن بزمنٍ ما لا تتوافر في عسى، فنحن عندما ننطق بفعل من الأفعال كـ (ضَرَبَ) فإنه يتشكل عند السامع فورَ النطق بها صورة ذهنية تومِيءُ إلى حدث الضرب المقترن بالزمن الماضي، وهو ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية المعاصرة اسم الدالّ والمدلول[٥]. وأما عندما نقول (عسى) فإنه لا يتشكل لنا أي حدث مقترن بأي زمن، ولذا فقد اعتمد النحاة العرب في تصنيفهم إياها على علامات

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣/١٥٧.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٣/١٦٠.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣/١٦١.

[٤] المرادي، الجنى الداني، ص٤٦١.

[٥] انظر: سوسور، فرديناند دي، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، الموصل، بيت الموصل، ١٩٨٨م، ص٨٤-٨٩، وانظر: كللر، جوناثان، فرديناند دي سوسير، تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة محمود حمدي عبدالغني، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص١١٣-١١٤.

شكلية، قد تكون مثيرة للجدل، كاتصال ضمائر الرفع البارزة بها، مثل: (عسيتُ، وعسيتم)، أو لحاق تاء التأنيث له مثل (عست هندٌ أن تقوم)، ولما كان هذا النمط يفتقر إلى العلامة الجوهرية ويقبل بعض العلامات الشكلية فقد صُنّف على أنه من الأفعال الجامدة[١].

وأما الذي يهمنا في هذا فهو أن القيمة الدلالية لـ (عسى) القريبة من قيمة أوشك، التي دفعت النحاة إلى تصنيفهما في باب واحد وهو أفعال المقاربة، قد أوجدت نوعاً من الصراع بين هذين النمطين من حيث الاستعمال التركيبي أيضاً، فقد رأينا في نصوص سيبويه السابقة أنّ (أنْ) المصدرية تقترن بالفعل المضارع، وهو أمر يخص التداول الاستعمالي، ولكنها لّما كانت قريبة من (أوشك) فقد حُملت الأخيرةُ عليها، وهذا معنى قول سيبويه: "وقد يجوز (يوشكُ يجيءُ)، بمنزلة (عسى يجيءُ)، وقال أميّة بن أبي الصلت:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْض غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا[٢]

وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض"[٣].

أي أن المشابهة كانت الدافع الذي أدى إلى وجود التعدد في الأنماط الاستعمالية، وقولُ سيبويه (وقد يجوز) دالٌ على أن حذف (أنْ) من هذا التركيب أمرٌ قليلٌ في الاستعمال اللغوي، والكثير المستعمل ذكرُ (أنْ) أي: يوشكُ أنْ تجيء.

---

[١] انظر في هذه العلامات: المرادي، الجنى الداني، ص٤٦١-٤٦٢.

[٢] البيت في كتاب سيبويه، ٣/١٦١، وانظر: الحديثي، فحة عبدالغفور، أمية بن أبي الصلت حياته وشعره، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م، ص٢٤٠.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣/١٦٠-١٦١.

كما أن التشابه في القيم الزمانية قد أفضى إلى وجود صراع استعمالي بين كان وعسى سببه التشابه بينهما في العمل في استعمالات نادرةٍ، كقول الزبّاء في مثلٍ من أمثال العرب: "عسى الغويرُ أبؤسا"[١].

وقد أورد المرادي أن خبر عسى، يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من (أنْ) في استعمالات قليلةٍ، وأما الأكثرُ فهو أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بأن[٢].

ولهذه القاعدة، فإنّ حذف (أن) من خبر عسى أمر محكوم بقلة الاستعمال، فالنمط السائد أن تُذكر (أن)، نجدُ هذا في نص سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعلُ، يشبّهها بكاد يفعلُ، فيفعلُ حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: "عسى الغوير أبؤساً" فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان. قال هدبة:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيهِ يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبٌ[٣]". [٤].

ج- ما الحجازية وما التميمية:

الأصل في (ما) أن لا تضاف إلى النواسخ بصورة عامة، وذلك لأنها أداة غير مختصة، فهي على هذه الحالة غير عاملة في أصلها، فقد أطلق عليها سيبويه مصطلح (ما) التي في لغة

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٥١/١ وانظر ١٥٨/٣، وانظر : الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دمشق، دار النصر، ١٩٨٠م، ١٧/٢، والمرادي، الجنى الداني، ص٤٦٣، و الأندلسي، أبو حيان في تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ص٥٢٤ و ص٥٦٣.

[٢] المرادي، الجنى الداني، ص٤٦٣-٤٦٤.

[٣] الشاهد في الكتاب لسيبويه ١٥٩/٣، وانظر: ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م، ص١٣٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٥٧.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١٥٨/٣-١٥٩.

أهل الحجاز، ناظراً في هذا المصطلح الوصفي إلى القوم الذين يتكلمون بها عاملة[١]. ويقابلها (ما) في لغة تميم وهي حرف غير عامل. وأما مصطلح (ما) الحجازية بهذا اللفظ فقد استعمله المبرد ومن جاء بعده[٢]. في حين سماها الزمخشري ما المشبهة بليس[٣].

كما استعمل المبرد مصطلح (ما) النافية دون تحديد لعملها[٤]. وقد حمل رمضان عبدالتواب النصب بـ (ما) الحجازية على أنها أثرٌ من آثار قانون القياس الخاطئ، إذ قاسوا (ما) على (ليس)، لأن المعنى فيهما سواء، فحملوها عليها في العمل أيضاً[٥].

ويمكن القول تبعاً لهذا بأن الصراع يتجسد في الاستعمال اللغوي جغرافياً، فقد عامل التميميون ومن سايرهم (ما) معاملة دلالية محضة، فهي لا تسبب أي أثر تركيبي إعرابي، فيبقى المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخولها من الناحية التركيبية، فهي تُخلّف أثراً دلالياً يتمثل في النفي حسب. ولكنّ النحاة الحجازيين لمّا قاسوها على (ليس)، فقد أجروها مجراها في العمل أيضاً، فكان أنْ تركت أثراً إعرابياً على المسند الأصلي في الجملة، وهو الخبر، فأصبح منصوباً، كما في قوله تعالى: "ما هذا بشراً"[٦]. وقوله تعالى: "ماهنّ أمهاتهم"[٧].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٥٧/١.

[٢] المبرد، المقتضب، ٤٠٦/٤، وابن السراج، الأصول في النحو، ١٠٦/١، و ٢٢٠/٢، والرماني، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، د.ت، ص٨٨-٩٠، وابن جني، الخصائص، ١٢٥/١، وابن جني، أبو الفتح عثمان اللُمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م، ص٣٩.

[٣] الزمخشري، المفصل، ص٣٠.

[٤] المبرد، المقتضب، ١٨٨/٤.

[٥] عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مطبعة الخانجي، ١٩٩٠م، ص١٠١.

[٦] الآية ٣١ من سورة يوسف.

[٧] الآية ٢ من سورة المجادلة.

وقد أشار سيبويه إلى قضية الصراع الاستعمالي بين الحجازيين والتميميين بقوله: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هلْ)، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"[١].

وانطلاقاً من هذه النظرة فقد قال عن قوله تعالى: "ما هذا بشراً" في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها، إلا من درى كيف هي في المصحف"[٢].

كما استشهد على (ما) الحجازية بقول شاعر تميمي، وهو الفرزدق:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٣]

وعلى الرغم من أن سيبويه قد قلّل من شأن الرواية بقوله: "وزعموا أن بعضهم قال"[٤]. فإن استعمال الفرزدق التميمي لـ (ما) على صورتها الحجازية يشير إلى شيوعها التداولي في غير الأوساط الحجازية أيضاً؛ بل إنها مستعملة في عقر دار التميميين أنفسهم.

- العطف على خبر ما الحجازية إذا كان مجروراً بكاف التشبيه:

أورد سيبويه صورتين استعماليتين في هذا المقام، إحداهما تجر المعطوف على الخبر المجرور بالكاف، والثانية تنصبه، وقد وصف استعمال النصب بأنه جيد، وأنه وجه الكلام،

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٥٧.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٥٩.

[٣] الشاهد في ديوان الفرزدق، ١/١٨٥.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١/٦٠.

كقولنا: ما زيدٌ كعمروٍ ولا شبيهاً به، وما زيدٌ كعمروٍ ولا شبيهٍ به[١]. ولعله يقصد بذلك أنّ النمط المجرور محمول على لفظ الخبر؛ لأنه معطوف على مجرور لفظياً، وأما النصب فهو محمولٌ على موضع الخبر؛ لأن موضعه النصب. فالصراع الحادث في هذين النمطين الاستعماليين هو صراع استعمالي تقدَّمت فيه بنية النصب على بنية الجر لأن سيبويه قد وصف النصب بأنه وجه الكلام.

خامساً: الصراع في النواسخ الحرفية:

أ- إنّ وأخواتها:

وهي مجموعة من حروف المعاني يطلق عليها اسم إنّ وأخواتها، وهو مصطلح استعمل عند جميع النحويين، وأطلق على مجموعة من الحروف المتشابهة في تأثيرها[٢]، وإن كان لا يربطها رابط دلالي واضح. وهذه الحروف هي (إنَّ، وأنّ، وليت، ولعل، وكأن، ولكنّ).

وما نرغب بالإشارة إليه في هذا المقام أن أشكال الصراع كثيرة جداً، ولكن الدراسة لن تلتفت إلى ما هو موجود منها خارج كتاب سيبويه، ومن هذه الأشكال:

١- إلغاء خبر إنّ إذا كان جاراً ومجروراً أو إثباتُهُ:

ونعني بالإلغاء أن يُستبدل به نمطٌ آخر يُقصيه عن دوره التركيبي، ويحل محله في أدائه، فإذا حدث هذا فإن العلاقات التركيبية ستتغير في النمط التركيبي.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٦٩/١.

[٢] انظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ١٣١/٢، ٣٧٥/٢، و ٣٣/٤، والمبرد، المقتضب، ٣٤٠/٢، وابن السراج، الأصول في النحو ٢٧٧/١- ٢٧٨، والزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، وإربد، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م، ص٥١-٥٢، والنحاس، إعراب القرآن، ١٣٤/١، والرماني، معاني الحروف، ص١٠٩، والزمخشري: المفصل، ص٢٩٢.

ولما كان يجوز في الكلام أن تُلغى وأن تبقى، فإن هذا سيؤدي إلى نشوء نمطين تركيبيين مختلفين، أحدهما النصب والآخر الرفع ، ولا نستطيع أن نقرر أن أحدهما بنية عميقة للثاني، لأنهما استعمالان متداولان عند العرب. وفي هذا يقول سيبويه: "وتقول: إنَّ فيها زيداً قائماً، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها، وإن شئت قلت: إنّ زيداً فيها قائماً وقائمٌ. وتفسير نصب القائم ههنا ورفعه كتفسيره في الابتداء، وعبدُالله ينتصبُ بإنّ كما ارتفع ثمَّ بالابتداء، إلا أنَّ فيها ههنا بمنزلة هذا في أنه يستغني على ما بعدها السكوت، وتقعُ موقعه. وليست فيها بنفس عبدالله كما كان هذا نفس عبدالله، وإنما هي ظرفٌ لا تعملُ فيها إنَّ، بمنزلة خلفك، وإنما انتصب خلفك بالذي فيه"[1].

وبغض النظر عن محاولة تفسير العلاقات التركيبية داخل النمطين، فإن هذا النص يشير إلى أن العربية تقبل في مستواها الفصيح النمطين معاً، دون أن يكون أحدهما أصلاً للثاني أو فرعاً عليه، ودون وجود ما يشير إلى تدريج تفضيلي لهما، فكأنهما واردان في التداول بنفس الدرجة.

٢- حذف اسم إنّ إذا كان ضميراً وفي الجملة اسمٌ دالٌ عليه:

وهذا العنوان هو عنوان نحوي تسويغي لظاهرة لغوية تبدو لأول وهلة مخالفة للقاعدة النحوية. وكأن تفسيرها على هذا النحو يعني محاولة لتعميم القاعدة على أنماط لا تلتزم بها شكلياً. وهذا واضحٌ في قول سيبويه: "وروى الخليلُ رحمه الله أن ناساً يقولون: إنّ بك زيدٌ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١٣٢/٢.

مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله إنّه بك زيدٌ مأخوذ، وشبّهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صريم اليشكري:

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمْ[1]

وقال الآخر:

ووجهٌ مشرقُ النحرِ كأنْ ثدياهُ حُقّانِ[2]

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار. وزعم الخليل أنّ هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق:

فلو كُنتَ ضبيّا عَرَفْتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ[3]

والنصبُ أكثرُ في كلام العرب، كأنه قال: ولكنَّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرفُ قرابتي. ولكنّه أضمر هذا كما يُضمرُ ما بني على الابتداء"[4].

وهذا النص يعني قضيتين: الأولى تهتم بالسياق اللغوي الاستعمالي، فاللغة تجيز الرفع كما تجيز النصب، وإن كان الرفع هو الوجه الكثير الاستعمال والتداول، مما يعني وجود صراع بين استعمال النمطين، أدى إلى سيادة حالة الرفع، مع حذف الضمير (وفقاً لرأي النحاة). وأما الثانية فهي قضية تخص التفكير النحوي لأن تقدير الضمير المحذوف لا يوجد

---

[1] الشاهد منسوب أيضاً لعلباء بن الأرقم اليشكري، انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٥٨، وص١٢٤.

[2] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ١٣٥/٢، وانظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٧٥، و ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، مطابع مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م، ١٢٨/٣، و الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر، د.ت، ١٩٧/١، المسألة ٢٤.

[3] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٥٨و ص١٢٤.

[4] سيبويه، الكتاب، ١٣٤/٢-١٣٦.

إلا في تفكير النحاة الذين حاولوا أن يفسروا العلاقات التركيبية الموجودة في النمط اللغوي، وكأن سيبويه قد أحس بهذا الصراع، فوصف حذف الضمير بأنه غيرُ حسنٍ في الكلام، ولكنه جائز في الشعر[١].

وهذا يعني أن تدريج الاستعمالين في اللغة يشير إلى أن النمط السائد هو الرفع، في حالة عدم وجود الضمير، وأن الاستعمالات الأخرى لا ترقى إلى درجة (الحَسَن)، وجُلُّ ما وصلت إليه في هذا السياق هو الجواز في الشعر حسب. وقد اشتُهرت هذه المسألة في الدراسات النحوية التي تلت زمن سيبويه حتى إن أبا البركات الأنباري قد أفرد لها مسألة خاصة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، توسع فيها في ذكر آراء كل من البصريين والكوفيين توسعاً كبيراً[٢].

٣- عمل إنْ مخففة:

ما يخضع للقاعدة في هذا المجال هو أن (إنّ) إذا خففت بطل عملها، ومع هذا فقد ورد في اللغة بعض الاستعمالات التي لا تتسق مع هذه القاعدة مما يعني أن اللغة العربية اشملُ من أن تضبطها قاعدة صارمة تحكم استعمالها. على أن لا يُفهم من هذا أن القاعدة المشار إليها غير صحيحة، ولكننا نستخدمها في دعم وجهة نظر الدراسة في قضية الصراع التركيبي،

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٥٧.

[٢] انظر: الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٩٥-٢٠٨، المسألة ٢٤.

فقد ورد أنهم يُعملونها مُخففةً، وفي هذا يقول سيبويه : "وحدّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ" [١].

ثم استشهد على هذا بقراءة نافع وابن كثير: "وإنْ كلاً لَمَا ليوفينَّهم ربُّكَ أعمالَهُم"[٢]. بتخفيف (إن) ونصب (كلً) [٣].

ثم انطلق بعد هذا الشاهد الذي يقوي الاستعمال الذي نظّر له، إلى عملية ذهنية بعيدة عن التداول اللغوي، إذ فسَّر إعمال (إنْ) مخففة من الثقيلة بأنها بمنزلة الفعل، فالفعل إذا حُذف منه شيء، لم يُغيرْ عمله، مستدلاً على رأيه هذا بأنَّ (لم يكُ) قد ظلت تعمل على الرغم مما تعرضت إليه من حذف[٤]، وهو تفسيرٌ نحويٌّ يُسوِّغُ الإعرابَ ذهنياً، ولكنه لا يُفسر الظاهرة اللغوية، وإن كان يجدر بنا أن نشير إلى أن إعمالها قليلٌ.

٤- الصراع في الرتبة:

لقد أصبحت قضية الرتبة في الدراسات الحديثة موضع جدل، لأنها تعتمد على الرأي النحوي الذي يفسر الرتبة بحسب الموقعية، ولكن هذا التفسير لا يرقى إلى درجة القطع لأنّ هذه الدرجة تحتاجُ إلى من يتابع الظاهرة منذ نشوئها، وهو أمرٌ يستحيل تصوُّره، غير أنهم اجتهدوا فرأوا أن الترتيب الأصلي لجملة باشَرَتْها (إنّ) هو: (إنّ + المبتدأ (اسم إن) + الخبر

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/١٤٠.

[٢] الآية ١١١ من سورة هود.

[٣] ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص٣٣٩، وانظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨١م، ١/٥٣٦-٥٣٧، والأصبهاني، أبو بكر، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حاكمي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٦م، ص٢٤٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٢/١٤٠.

استعمال على آخر، مما يدل على تساويهما في الاستعمال اللغوي. ولتوضيح ذلك فإننا نورد نصه المتعلق بهذه القضية كاملاً: "وذلك قولك: إنّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ. فالعاقلُ اللبيبُ يرتفعُ على وجهين: على الاسم المضمر في منطلقٌ، كأنه بدلٌ منه، فيصير كقولك: مررتُ به زيدٌ، إذا أردت جواب بمن مررتَ. فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ. وإن شاء رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جوابَ من هو؟ فتقولُ: زيدٌ، كأنه قيل له: من هو؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ. وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب"[1].

ونشير قبل أن نختم هذا الفصل إلى ورود أنماط أخرى تعنى بالاستعمال اللغوي في بيئات اللغة الاستعمالية المختلفة تتعلق باستعمال الكسر أو الفتح لهمزة (إنّ)، يتعلق أغلبها بالتفسير النحوي للكسر أو الفتح، ويُشير هذا التفسير إلى أن دلالة النص ربما كانت باعثاً على الصراع الاستعمالي، ولما كان الصراع مُنصبّاً على بنية الكلمة، وأثر هذه البنية؛ فقد رأينا أن نختصر في أمثلتها، كما في: أما إنّه ذاهبٌ، وأما أنه ذاهبٌ، فقد أورد سيبويه أنه إذا فتح الهمزة هنا، فإنه يجعل كلامه كقولنا: حقاً أنه منطلقٌ، وأما كسر الهمزة فكأنما قال: ألا إنه منطلق[2].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١٤٧/٢.

[2] سيبويه، الكتاب، ١٢٢/٣، وانظر الصفحات، ١٢٨/٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠.

ب- لا النافية للجنس:

تحدّث سيبويه عن لا النافية للجنس في معرض حديثه عن النفي بـ (لا) فقال: (لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها"[١]، وسماها المبرد (لا) التي للنفي، وفصّل في وظيفتها التركيبية والدلالية بقوله: "اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام، إذا قلت: لا رجلَ في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره"[٢]. وأما النحاس فقد استعمل مصطلح (لا) التي للتبرئة[٣]، ولعله متأثر بهذا الاستعمال بأساتذته من الكوفيين، فهو من استعمال شيوخ الكوفة أمثال الإمام ثعلب وأبي بكر الأنباري[٤].

وهم يقصدون بالتبرئة أن لا النافية هذه تُخلّص الشيء من الشيء، فهي تُبرئ اسمها أو الجنس الداخل عليه، وتنزهه عن الخبر الواقع بعده[٥]. وقد أشار سيبويه إلى كثير من قضايا الصراع المتعلقة باستعمال (لا) وتداولها في البيئات الاستعمالية العربية المختلفة مثل:

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٧٤.

[٢] المبرد، المقتضب، ٤/٣٥٧.

[٣] النحاس، إعراب القرآن، ١/١٢٨.

[٤] ثعلب، أبو العباس، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.، ص١٣١، و الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ، ١/١١٨.

[٥] الزمخشري، جارالله، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٢م، (برأ)، ص١٩، و ابن منظور، جمال الدين، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥م، (برأ) ١/٣١.

١- الصراع بين معاملتها نافية للجنس وحملها على ليس:

وفي هذا المقام يجوز أن نقول: لا أَحَدَ أفضلُ منك، بفتح (أحد) لأنه اسم لا النافية للجنس، ورفع (أفضل) خبراً لها. كما يجوز أن نقول: لا أحدٌ أفضلَ منك حملاً لها على ليس[١].

وعلى الرغم من أن إجراءها مجرى ليس محمول على التوهم أو (القياس الخاطيء)؛ فإن سيبويه لم يُشر إلى تقدّم أحد الاستعمالين على الآخر في التداول اللغوي.

٢- حذف نون المثنى وإثباتها إذا كانت اسماً لـ (لا):

وقد جاء مثل هذا في قول سيبويه: "وتقول: لا يَدَيْنِ بمالك، ولا يَدَيْنِ اليوم لك، إثباتُ النون أحسنُ، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبا لك، فالاسمُ بمنزلة اسم، ليس بينه وبين المضاف إليه شيء؛ نحو: لا مثل زيد؛ فكما قَبُحَ أن تقول لا مثلَ بها زيدٍ فتفصل، قَبُح أن تقول لا يَدَيْ بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها لك"[٢]. ووفقاً لهذا النص فقد حمل سيبويه إثبات النون أو حذفها على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولهذا فقد ذكر أن إثبات النون أفضل بسبب هذا الفصل، وأنه الوجه. وأما حذف النون، فهو قبيح. ومصطلح القبح هنا لا يشير إلى تفضيل جمالي، ولكنه يعني قبحاً في علاقته بالقاعدة، فالنمط السائد هو إثبات النون، وهو الذي عليه القاعدة. ومثلُ هذا تنوينُ الاسم المفرد إذا كان معمولاً لها، فنقول: لا آمراً بالمعروف لك، ولا آمرَ بمعروف، فكأن الجار والمجرور

---

١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٩-٣٠٠.

٢) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٧٩.

(بالمعروف) قد أُلغيا من الوظيفة التركيبية، فالكلام عنده: لا آمرَ لك، وكأنه جاء بـ (بالمعروف) بعد أن تم الإخبارُ واكتملت عناصر الجملة. فألغى ما يشي بأنه الخبر، وقدّمه على الخبر (لك) فلمّا فصل بين الاسم والخبر نوّن[1].

٣- حذف اسم لا النافية للجنس:

الأصل أن اسم (لا) عمدة من عُمَد الجملة، وقد أشار سيبويه إلى أن حذفه إنما جاء لكثرة الاستعمال، مثل: لا عليك، والأصلُ لا بأس عليك"[2]، فالصراعُ الذي يمثله هذا النمط يتأتى من ذكر النمط وحذفه على الرغم من عموديته، ولكنني أرى أن هذا التقدير على الرغم من وجاهته قد ابتعد بالتركيب عن أصله الذي حُمل عليه، وكأن الصراع قائم بين البنية العميقة والبنية السطحية، وقد أدى عنصر التحويل بالحذف إلى نشوء نمط جديد يستعمل في سياق يختلف عن السياق الأصلي لأنه يحمل بعداً انفعالياً أكثر مما يحمله النمط الأصلي.

٤- وصف اسم لا النافية:

أورد سيبويه في هذا المقام أنه يجوز لنا أن نصف اسم (لا) بصفةٍ منونة منصوبة، كما يجوز أن نصفه بصفة منصوبة غير منونة، وذلك حملاً للصفة على لفظ الموصوف إذا كانت غير منونة، وعلى (لا) واسمها إذا كانت منونة، والتنوين من الناحية التداولية موصوف بأنه الأكثر في الكلام، فنقول: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك. ويتمثل هذا في قول

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٨٧، ٢٨٨.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٥.

سيبويه: "اعلم أنك إذا وصفت المنفيّ؛ فإن شئت نوّنت صفة المنفي، وهو أكثرُ في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غُلام ظريفاً لك، ولا غُلام ظريف لك. فأما الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا: لا غُلام ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد"[1].

٥- وصف المعطوف على اسم لا النافية:

وهو كالموضع السابق مما ورد في تداوله استعمالان لغويان فيما يخص التنوين، إذ يجوز فيه التنوين وتركه، ولكنّ التداول اللغوي هنا كان متساوياً، فلا أفضلية لاستعمال على آخر، إذ يجوز أن نقول: لا ماء ولا لبنَ بارداً لك، أو باردَ لك، فأما إذا كان الوصف لاسم لا نفسه مع وجود المعطوف، فإن فكرة الصراع تنتفي لأن الوصف لا يجوز أن يأتي في هذا السياق إلا منوناً[2].

٦- الحمل على موضع اسم لا قبل دخولها:

موضع اسم لا النافية هو الرفع لأنه كان في الأصل مبتدأً، ولذا جاز أن يُحمل المعطوف على اسم لا على الموضع وهو الرفع، وكذلك جاز أن تُحمل الصفة على موضعه فتُرفع، ومثال العطف قول شاعر من بني مذحج:

---

[1]) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٨٨-٢٨٩.

[2]) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٠.

هذا لعَمْرُكُم الصَّغارُ بعينِهِ لا أُمَّ لي إنْ كَانَ ذاكَ وَلاَ أبُ[1]

فقد عطف (أب) وهو مرفوع على اسم (لا) المفتوح الآخر، وقد ذكر سيبويه أنه يجوز حملُ الكلام على إعمال (لا) فنقول ولا أبَ[2]. وأمثلة هذا الصراع التي ذكرها سيبويه كثيرة، بعضها ورد على هيئة التقليل، كما في إشارة سيبويه إلى أن (بعض العرب) يقول: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، ويجوز فيها لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله[3]. وهو الأكثر في الاستعمال.

---

[1] الشاهد في الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، ٨٠٤/٢، وقد ذكر محقق الكتاب في الهامش أنه منسوب إلى زرافة الباهلي، وهي بن أحمر الكناني، وضمرة بن ضمرة.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢٩١/٢-٢٩٢.

[3] سيبويه، الكتاب، ٢٩٢/٢، وانظر هذا في : ٢٩٤/٢.

الفصل الثاني

المنصوبات

نظرة القدماء للفتحة

لقد نظر النحويون العرب إلى الفتحة على أنها علامة للمفعولية[1]. ولذا فقد جاء تقسيمهم للفتحة منطلقاً من دلالة الفتحة التي ذهبوا إليها، فقسموا كل المنصوبات إلى ثلاثة أقسام باعتبار علامة الفتحة، ما عدا متعلقات الإسناد كمنصوب خبر كان واسم إن وما يمكن أن يحمل على النواسخ منها، وهذه الأقسام هي:

١- المفاعيل:

وهي الأبواب التي نصّ النحويون على أنها مفعولات، وهي المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه، وهو الظرف بنوعيه: المكان والزمان.

٢- المحمول على المفعول به في اللفظ:

ويقسم إلى أبواب متفرقة لا يجمعها إلا التأويل على معنى المفعول، وهي أبواب الاختصاص والمنادى والإغراء والتحذير والمنصوب على الاشتغال.

٣- المشبه بالمفعول في اللفظ:

وفيه بابا الحال والتمييز، ومن الممكن أن تحمل على هذا الشبه اسم (لا) النافية للجنس، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ أخواتها، ولكننا أدرجنا هذه الأبواب الأخيرة في باب الإسناد لتعلقها به. ومع هذا المقرر في الدرس النحوي، فإن كثيراً من الآراء النحوية في العصر الحديث تميل إلى عدم تبني وجهة النظر هذه، فهذا إبراهيم مصطفى يضع عنواناً كان

---

[1] الزمخشري، ، المفصل، ص١٨.

يلح على فكرته منذ أول كتابه (إحياء النحو)، وهذا العنوان هو "الفتحة ليست علامة إعراب"، وقد أدرج تحت هذا العنوان رأيه الذي يرى فيه أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست الفتحة عنده علم إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في العامية[١].

وقد تصدى غير عالم من العلماء للرد على إبراهيم مصطفى في رأيه هذا، منهم محمد عرفه الذي ألّف كتاباً للرد على كتاب إبراهيم مصطفى في أواخر سنة ١٩٣٧م، ووسمه بكتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، وقد رجّح فيه رأي النحاة الذين يرون أن الفتحة علم المفعولية، على الرغم من أنه وافقه في أن الفتحة أخفُّ الحركات، وإن كان لم يقبل إنها أخفّ من السكون كما ذهب إبراهيم مصطفى، وذكر أنه لو كان غرض العرب من الفتحة الخفّة لآثروا عليها السكون، وبهذا يتعين أن يكون لهم غرض آخر منها وهو أنهم أرادوا منها أن تدل على معنى إعرابي، فتكون علماً على معنى هو المفعولية، كما أن الضمة علم الفاعلية (وليس الإسناد)، والكسرة علم الإضافة[٢].

وقد استقى أحمد عبدالستار الجواري من محاولة إبراهيم مصطفى رأيه في أن النصب ليس علماً على شيء، وإنما هو الحركة الخفيفة المستحبة في اللغة العربية، فذكر أن تقسيم

---

[١] مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م، ص٧٨.

[٢] الصعيدي، عبدالمتعال، النحو الجديد، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت، ص ٦٦-٦٧.

النحاة للمنصوبات خاضع لهذا الحكم، وهو أمر غيرُ صحيح؛ لأنه منطلق من توجيه ظـــاهر التكلف بين التعسف من وجهة نظره[1].

أما هذه الدراسة فتسعى إلى توصيف مظاهر الصراع اللغوي انطلاقاً من شكل التقسيم الذي اتبعه النحاة العرب القدامى، دون أن يعني هذا الموافقة على أن الفتحـــة علـــم علـــى المفعولية، لأننا سنأخذ أيضاً برأي إبراهيم مصطفى الذي ذهب فيه إلى أن الفتحة ما هـــي إلا حركة خفيفة يستحبها الناطقون باللغة، ولا سيما أنها تبدو محببة للناطقين في اللغة في الأنماط التي تسمى الأنماط الإفصاحية، أو أنماط اللغة الانفعالية، كالنداء، والاختصاص، والإغـــراء، والتحذير، وغيرها.

أولاً: المفاعيل:

ويشمل الحديث عن الصراع النحوي التركيـــبي في الأبواب التي رأى النحويون أنهـــا من المفعول الصريح وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول من أجله، والمفعول معـــه، والمفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان) انطلاقاً من وجهة نظرهم التي تنص على أن الفتحة هـــي علامة المفعولية.

وقد رصدت الدراسة وجود أنماط مختلفة من الصراع النحوي في هذه الأبواب نوردهـــا فيما يأتي:

---

[1] الجواري، أحمد عبدالستار، نحو المعاني، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م، ٤٣-٤٤.

١- المفعول به:

ربما كانت موافقة المعنى المعجمي لدلالة المفعول به سبباً لاعتقاد النحويين أن باب المفعول به كان من أوائل الأبواب التي بحثها أبو الأسود الدؤلي وفقاً لما يرويه محمد بن سلاّم الجمحي[١].

وهو أمرٌ إن حدث ليس غريباً؛ لأن المعنى الدلالي للمفعول به يدفع الباحث دفعاً إلى استخدامه، وأما من حيث اللواحق الإعرابية فإنه يمكن تصنيف المفعول به إلى صنفين: المرفوع، وله بابان: القياسي: وهو ما أطلق عليه مفعول ما لم يسمَّ فاعله أي نائب الفاعل، ويكون في حالة بناء الفعل للمفعول، وباب هذا الصنف هو باب الإسناد. وأما الثاني: فهو السماعي، ونعني به أنماطاً بعينها سُمعت عن العرب مرفوعة بخلاف قاعدة المفعول به، وهي النصب، من ذلك ما حكاه النحويون من قول العرب: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ أو قول الأخطل:

مِثْلُ القنافِذِ هَدّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نجرانَ أوَ بَلَغَتْ سَوءاتُهم هَجَرُ[٢]

والسوءات هي البالغة[٣].

---

[١] الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م ١٢/١.

[٢] البيت في الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث، ديوان الأخطل، تحرير مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، ص١١٠ برواية

على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حُدِّثتْ سوءاتهم هجَرُ

وانظر: حاوي، إيليا، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، بيروت- لبنان، دار الثقافة، ط٢، ١٩٨١م، ص٢٢٦، بنفس رواية الديوان.

والشاهد: في الصقلي، ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبدالعزيز مطر، القاهرة، دارالمعارف، د.ت، ص٦٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٨/٣.

[٣] السيوطي، همع الهوامع، ٨/٣ وقد ذكر السيوطي أمثلة أخرى على مثل هذا النوع.

وأما الصنف الرئيسي الثاني فهو المنصوب الذي ينسجم مع القاعدة النحوية، وهو كل ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجر أو بها[١].

وما ينطبق عليه الصراع التركيبي يتنازعه بابان:

أ- الرتبة:

كشف النحاة منذ بداية الدرس النحوي أن أصل الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي يكون على النحو التالي: فعل --- فاعل--- مفعول به، وهو ما يمكن أن يُعدَّ الأصل التوليدي للجملة الفعلية، ولكنّ اللغة تمنحُ أبناءَها مجموعة من الخيارات، فتغير الجملة عن شكلها التوليدي ولا سيما في المفعول به الذي يجوز أن يتقدم ويتأخر، وفقاً لنوع رتبته وهي الرتبة المتنقلة. فإذا تغير موقعه إجبارياً أو اختيارياً فإن هذا يعني أن الجملة تتحول عن أصلها التوليدي إلى أصل تحويلي وفقاً لتعبير التحويليين[٢].

وقد كثر هذا التحويل في الأنماط الاستعمالية العربية لدرجة أن ابن جني والفارسي قد جعلاه قسماً قائماً برأسه[٣].

وعلى هذا يمكن أن نعد ما ورد على تحويل الرتبة نوعاً من تحولات البنية العميقة إلى بنى سطحية لأغراض دلالية أو تركيبية. وأما إذا أخذنا برأي ابن جني وأستاذه أبي علي

---

[١] انظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٢٤١، والزمخشري، المفصل، ص٣٤، والسيوطي، همع الهوامع ، ٣/٧.

[٢] الترك، أريج، ٢٠٠٤م، عناصر التحليل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، (غير منشورة)، ص٣٤.

[٣] ابن جني، الخصائص١/٢٩٦.

الفارسي السابق الذكر؛ فإن هذا التقديم يُعدُّ شكلاً من أشكال الصراع النحوي؛ لأن كل قسم سيكون مستقلاً بذاته.

وما ينطبق عليه رأي سيبويه قد يكون المعنى الأول الذي قصد إليه التحويليون، وهذا واضح من قول سيبويه: "فإن قدَّمت المفعول وأخّرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله؛ لأنك إنما أردتَ به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنَّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم"[1].

وهذا النص يعني أن المفعول به سيظل كذلك، سواء أُقدّم أم أُخّر، ولما وصف التقديم بأنه عربي جيد كثير؛ فإنه انطلق من أن الترتيب الأكثر هو أن يُقدَّم الفاعل، ولكنّ الأهمية هي التي دفعت إلى هذا التقديم.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديثه عن قول حميد الأرقط

فَأَصْبَحوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي المسَاكينُ[2]

فلو أنه أراد أن تكون (كل) اسماً لليس فإن حركتها ستكون الرفع؛ لأنها اسم لها، فمن الجائز أن نقول: وليس كلُّ النوى تلقى المساكين، وأما نصب (كل) فلا يكون إلا على أنها

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٣٤.

[2] الشاهد ضمن ثلاثة أبيات في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ١/١٧٥، وانظر الكتاب ١/٧٠.

مفعول به مقدم للفعل تُلقي، فكأن الترتيب الأصلي هو: (وليس المساكين تُلقي كلّ النوى)[١].

ولذا فإن هذا الصراع قد يكون صراعاً بالرتبة إذا كان بالنصب على تقدم المفعول به.

وقد ساوى سيبويه بين التقدم والتأخير من حيث شهرة الاستعمال، وإن لم يساو بينهما في العناية والاهتمام، وإن عَدَّ تأخير المفعول به عن الفعل والفاعل الحدّ، فقال: "فإن بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيداً، وهو الحدُّ، لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضربَ زيدٌ عمراً، حيث كان (زيدٌ) أولَ ما تشغلُ به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدَّمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمام والعنايةُ هنا في التقدم والتأخير سواء مثلُهُ في: ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ"[٢].

ب- تأويل الموقع:

ونعني به أن الاسم قد يجوز أن يقع معمولاً للفعل الظاهر فيُنصبَ، أو على تأويل تمام جملته فيُرفع، ويبدو هذا واضحاً في قول سيبويه: "قد عرفتُ زيداً أبو من هو، وقد عرفتُ زيداً أبا من هو مكنيٌّ"[٣]، ومثلُهُ قد عرفت زيدٌ أبو من هو، فإنه إذا نُصب (زيداً) فإنه قد نصب على المفعول به، وأما إذا رفع فإن جملته تكون تامة وهو مبتدأ فيها.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٧٠.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٨٠-٨١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/٢٣٩.

فالصراع إذن استعمالي، ولكن تحليله التركيبي انطلق من تأويل موقعه الإعرابي، وهو المفعول به أو المبتدأ. ومثلُ ذلك أيضاً: النمط الذي مثّل به سيبويه لمثل هذا النوع من الصراع، وهو: "قد عرفتُ زيداً أبو من هو" فإن (زيداً) قد جاء مفعولاً به للفعل عرفت. وهو قولُ العرب كما نص على ذلك سيبويه، كما أن من استعمالهم أيضاً: "قد علمتُ زيدٌ أبو من هو" وهو استعمال وصفه سيبويه بأنه شبيه بما لا يتعدى من الأفعال إلى مفعول[1].

وثمة نوع آخر قد يكون تفسيره مجافياً للاستعمال اللغوي، ولكنه ليس كذلك في محاولة النحاة تفسير العلاقات بين أجزاء التركيب، فقد أورد سيبويه أن العرب قالوا: مُصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير أنت مُصاحبٌ، وأنت مبرورٌ. كما أنه يقال: مصاحباً معاناً، ومبروراً مأجوراً، على تأويل فعل نصب هذا النمط، وهو أمر قد يبدو أن الناطقين به ليسوا على وعي بتأويله، ولكنه من تفسير النحويين الذين دأبوا على محاولة تفسير الحركات الإعرابية وتغييرها على الأواخر.

ويبدو هذا واضحاً في قول سيبويه: "فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم"[2].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٢٣٧.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/٢٧١.

كما ذكر سيبويه مثل هذا في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره، فقال: "ومما ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه، أن ترى الرجل قد قَدِمَ من سفر فتقول: خيرَ مَقْدَمٍ. أو يقولُ الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيراً وما سرَّ، وخيراً لنا وشراً لعدونا. وإن شئت قلت: خيرُ مقدمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا"[1].

وهذا يعني أنه يجوز أن نقول: رأيتُ خيراً وما سرّ، ورأيت خيراً لنا وشراً لعدونا، كما أنه يجوز أن نقول: هذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا، فالصراع واقع في تصنيف الجملة، أفي باب المبتدأ والخبر أم في باب المفعول به.

٢- المفعول المطلق:

سُمّي المفعول المطلق مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه، من غير تقييد بحرف الجر، بخلاف المفاعيل الأخرى[2].

وهذا يعني أنه لا فرق بين اللازم والمتعدي من الأفعال في هذا الباب، فكلاهما يمكن إطلاق صيغة المفعول منه بخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً، الذي لا نستطيع إطلاقه من اللازم إلا بوساطة حرف الجر.

وقد وجدت هذه الدراسة أن سيبويه قد أورد عدداً من الأنماط التي حدث فيها صراعٌ نحوي تركيبيٌ منها:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٢٧٠ وانظر مثل هذا في الكتاب ١/٢٦٨.

[2] الكفوي، الكليات، ٤/١٩٢، وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ١/٣٢٣.

– في المصادر المضافة:

تقول القاعدة النحوية إن المصدر المضاف (سبحانه) لا يستعمل مفرداً ولا معرفاً بـــأل ولا منوناً إلا في الشعر[١]، وقد أورد سيبويه هذا النمط منوناً مفرداً في الشـــعر، مستشـــهداً بقول أمية بن أبي الصلت:

سُبْحانَهُ سُبْحاناً نعوذُ بِهِ وَقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوديُّ والجُمُدُ[٢]

فقد استعمله منوناً، والقياس أن يكون مضافاً[٣]، فالصراعُ علـــى هـــذا صـــراع في الاستعمال، لا يخرجه عن باب المصادر المضافة.

وقد جاء في الشعر أنماط أخرى قطع فيها هذا النوع من المصادر عن الإضافة مع نيتها، كقول الشاعر:

أَقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ علقمةَ الفَاخِرِ[٤]

أي: سبحان الله من علقمة الفاخر، والمضاف إليه منويٌّ وإن لم يُلفظ به[٥]. ومما يمكـن التمثل به على الصراع النحوي في المصادر المضافة أيضاً ما جاء في المصدر (لبيـــك) مـــن استعمالات لغوية، فالقاعدة أننا لا نحتاج أن نفرد، على الرغم من أن صورة المصدر جـاءت

---

[١] السيوطي، همع الهوامع ١١٥/٣.

[٢] البيت في الحديثي، خديجة عبدالغفور، أمية بن أبي الصلت حياته وشعره، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م، ص٣٣٣، وقـــد نسبه ابن الأثير إلى ورقة بن نوفل في ابن الأثير، محمد الدين أبو العباس، النهاية في غريب الحديث الأثر، تحقيق طـــاهر الـــزاوي محمـــد الطناحي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ٢٩٢/١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣٢٦/١.

[٤] الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتـــب العلميـــة، ١٩٨٧م، ص٩٣ برواية: فخرُهُ ... والفاجِرِ.

[٥] السيوطي، همع الهوامع ١١٥/٣.

على التثنية، فقد قال سيبويه: "وزعم يونس أن (لبيك) اسمٌ واحدٌ، ولكنه جاء على هـــذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك، وزعم الخليل أنها تثنية بمنـــزلة حواليك... وبعض العـــرب يقول: لبّ فيجريه مجرى أمس وغاق، ولكن موضعه نصبٌ... ولست تحتاج في هذا البـــاب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبيَّن أنه ليس بمنـــزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقـــول: لَبَّي زيدٍ، وسعدي زيدٍ"[١].

وهذه هي القاعدة الرئيسة في التعامل مع هذا النمط من المصادر، ومع ذلك فقـــد أورد سيبويه قول الشاعر:

دعوتُ لما نابني مِسْورا فلبَّى، فلبَّى يدي مسورِ[٢]

– المصادر الدالة على انفعال:

كقول العرب: سمعاً وطاعة، فقد أورد سيبويه فيها نمطين استعماليين أحدهما بـــالنصب، والآخر بالرفع، فقال: "وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعاً وطاعة... ومن العرب مـــن يقول: سمعٌ وطاعة، أي أمري سمعُ وطاعة"[٣].

فالصراع البادي هنا هو صراع في الاستعمال اللغوي، وليس أحدهمـــا بنيـــة عميقـــة للآخر، ولكنه مستقل قائم بذاته. وأما مسألة تقدير العامل في النمطين فهي قضية تَخُـــصُّ التفكير النحوي بهدف تفسير الحركات الإعرابية، ولذا فقد أورد سيبويه أن هذا العامل سواء كان مفسِّراً للرفع أو للنصب أمرٌ غير مستعمل.

---

١) سيبويه، الكتاب ١/٣٥١.

٢) سيبويه، الكتاب، ١/٣٥٢، والسيوطي، همع الهوامع ٣/١١٣.

٣) سيبويه، الكتاب، ١/٣٤٩.

وذو ناب ويبدو أن سيبويه قد نظر إلى الاستعمال الشائع وهو ما روي عن العرب بالنصب، ولكنه قال إنّ الرفع جيد انطلاقاً من أن القاعدة تجيزه فهو من باب العطف عن المرفوع[١].

وأصل هذا الاستعمال الإنكاري أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مُشوّه الخَلقِ ذا ناب وهو السن، فقال بعض الأسديين هذه العبارة مُنكـــراً عليهم، وهو أمر مقصورٌ على السمـــاع، فلا يُقالُ أرضاً ولا جـــبلاً قياســـاً عليه[٢].

- في حذف الناصب:

وقد أورد سيبويه بعض الشواهد على هذا الأمر كقوله تعالى: " وترى الجبـــالَ تحســـبها جامدة وهي تمرُّ مرَّ السحاب"[٣] وقوله تعالى: "ويومئذٍ يفرحُ المؤمنون بنصر الله ينصر مـــن يشاءُ وهو العزيز الرحيم. وَعْدَ الله لا يُخلِفُ اللهُ وعْدَه"[٤]. وغير ذلك من الأمثلة، فالعـــاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ وذُكر المصدر توكيداً له. ويجوز الرفعُ على إضمار المبتدأ[٥].

أي أن الصراع هنا استعمالي يخضع للتفسير النحوي، فإذا كان نصباً فهو مـــن بـــاب المفعول المطلق الذي يُقدَّر عامله من الظاهر أي: صَنَعَ اللهُ صُنْعَ الله وهو تمثيل يـــهدف إلى تفسير الحركة الإعرابية، وإقامة عناصر الإسناد لأن تقدير العامل الفعلي يتضمـــن الفـــاعل بالضرورة، وفقاً لنظرية التلازم في النحو العربي التي تقول إن لكل فعلٍ فاعلاً.

---

١) سيبويه، الكتاب، ٣٤٧/١.

٢) السيوطي، همع الهوامع ١٢٩/٣.

٣) الآية ٨٨ من سورة النمل.

٤) الآيتان ٤،٥، من سورة الروم.

٥) سيبويه، الكتاب، ٣٨١/١ -٣٨٢.

وأما إذا كان مرفوعاً فهو من باب المبتدأ والخبر، وقد وُصف استعمال الرفع بأنه جائز، مما يوحي أن الاستعمال الكثير قد جاء بالنصب كما في الأمثلة التي أوردها سيبويه[١].

وقد أورد سيبويه أمثلة على هذا الإضمار، من ذلك قولهم: الحمدَ لله بالنصب على إضمار فعلٍ. وهي لغة تميم وناس من العرب كثير وفقاً لتعبير سيبويه الذي أشار أيضاً إلى أنه سمع العرب الموثوق بهم يقولون: التراب لك، والعجَبَ لك، بالنصب[٢].

وأما الحمدَ لله بالنصب فهي قراءة شاذة وقد فسرها العكبري بأنها مصدرُ فعل محذوف، أي أحمدُ الحمدَ، وقد وصف الرفع بأنه أجود، لأن فيه عموماً في المعنى[٣].

٣-المفعول معه:

بحث سيبويه المفعول معه تحت عنوانٍ وصفي وهو "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم" وهو عنوان غير محدد، ولذا فقد وجد سيبويه أنه يجب وصفه وتعليله فقال: لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب (نَفْسَهُ) في قولك: (امرءاً و نَفْسَهُ)، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لرضعها، إنما أردتَ ما صنعت مع أبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأبُ كذلك، والواو لم تغير المعنى ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها[٤].

---

١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/١.

٢) سيبويه، الكتاب، ٣٢٩/١-٣٣٠.

٣) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ، ٥/١.

٤) سيبويه، الكتاب، ٢٩٧/١.

وقد استمر هذا المفهوم عند العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه دون تغيير إلا في المصطلح، فقد أورد ابن السراج مصطلح توسط الواو في مكان عبارة سيبويه الوصفية الأخيرة[١].

ولعل أول مظاهر الصراع في هذا الباب يتمثل في معنى الواو، إذ يجب أن تُنقل من معنى العطف إلى معنى المعية حتى يصلح ما بعدها للنصب على هذا المعنى، بل إن استعمالها مع المرفوع لا يتأتى إلا على قُبح كما يقول سيبويه، لأن الاسم المنصوب على أنه مفعول معه، لا يتعلق بالفعل المذكور في الجملة تعلُّق الفاعل بالمفعول به، لذلك فإنه إذا كان مرفوعاً وجب أن يكون الفاعل مؤكداً بضمير منفصل، وعلى هذا قول سيبويه: "ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في صَنَعْتَ، أنك لو قلت: أقعُد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول أنت، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر، فإذا قلت ما صنعت أنت، ولو تُركت هي، فأنت بالخيار، إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول"[٢]. ويُفهم من هذا النص أن اللغة تتيح لأبنائها عند وجود فعل في جملة المفعول معه عدة خيارات، فهي تجيز الرفع عطفاً على الفاعل المؤكد، في مثل (ما صنعت أنت وأبوك)، كما تجيز النصب على المفعول معه في (ما صنعت أنت وأباك)، وأما إذا لم يكن مؤكداً فإن الوجه القياسي هو النصب على المفعول معه لا غير. وأما العطف (ما صنعت وأبوك) فهو

---

[١] ابن السراج، الأصول في النحو ٢٥٣/١، وينظر في هذا المفهوم: الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع ١١٧/١، وابن جني، اللُمع، ص٦٠، والخصائص ٣١٣/١ و ٣٨٣/٢، والزمخشري، المفصل ، ص٥٦.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢٩٨/١.

جائز على قُبح[١]. وهي قضية خلافية بين الكوفيين والبصريين. فقد عدّها البصريون غير جائزة إلا على قبح في ضرورة الشعر كما رأيناها عند سيبويه، فيما ذهب الكوفيون إلى جوازها في سعة الكلام[٢].

وأما إذا لم يكن الكلام مشتملاً على فعل فإن الصراع الذي أورده سيبويه فيه يشير إلى تغلّب المرفوع على المنصوب، لأن حمله على باب الابتداء أولى من حمله على الفعل ولذا فإنه يقرّ بأن النمط القياسي الذي ساد الاستعمال اللغوي هو أن نقول: كيف أنت وزيدٌ، ولكنّ سيبويه يذكر أنّه قد روي أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، على تضمين معنى الفعل، فكأنه قال: كيف تكونُ وزيداً، ممثلاً بالمثال: "كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً، وإن لم يلفظ بهما[٣].

والنمط المنصوب قليل في كلام العرب وإن كان موجوداً، ولذا فإن سيبويه لم يكتف بالشواهد المصنوعة السابقة، بل أورد بعض الشواهد الحيّة من الشعر العربي كقول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

فما أنا والسيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرَّحُ بالذَكَرِ الضابِطِ[٤]

فالاستعمال الكثير وفقاً لما ورد عند سيبويه أن يقول فما أنا والسيرُ أي أن النمط المرفوع هو الذي ساد في التداول الاستعمالي، وأما النمط المنصوب في مثل هذا الشاهد، فهو

---

[١] سيبويه، الكتاب، /٢٩٨.

[٢] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٧٤/٢ – ٤٧٥، المسألة ٦٦.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣٠٣/١.

[٤] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٩٨.

قليل جداً وربما ذكر سيبويه أنّ مثل هذا مسموع عن العرب الموثوق بعربيتهم، فقد روى عن أبي الخطاب الأخفش أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد شاهداً -مما ينطبق عليه الرفع- منصوباً وهو قول الشاعر:

أَتوعِدُني بِقَوْمِكَ يا ابنَ حَجْلٍ أُشَـــابات يُخالُونَ العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْـرٍو وَمَا حَضَنٌ وعَمْرٌو والجِيَادَا[1]

وتداول العرب لهذا النمط يشير إلى تغلب الرفع، ولكنه يثبت أن النصب كان موجوداً أيضاً، ولكنه انحاز إلى مرتبة متدنية في التداول اللغوي، كما أورد سيبويه شاهداً آخر على هذا الصراع يثبت أن النمط المنصوب كان موجوداً أيضاً، وهو الزعم الذي وصل إليه، ويشير إلى أن هذا البيت كان يُنشدُ نصباً:

أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعةَ كالذي مَنَعَ الرِّحَالةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلا[2]

والكثير في التداول أن يقول (والجماعةُ) بالرفع، ولكنّه نصبَ، حملاً على معنى كان، فكأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة.

وقد حمل سيبويه بعض الأنماط التي استعملت في مقابل النمط القياسي على القبح، أو الضرورة الشعرية، كقولهم: ما أنت وزيدٌ وما شأنُ عبد الله وزيد، فَرَفْعُ ما بعد الواو في الجملة الأولى وصفه سيبويه بأنه أجودُ، وأكثرُ، وأما الجر فقد وصفَهُ بأنه أحسن، وأجود، وأما إذا نَصَبَ وقال: ما أنت وزيداً، فلم يُطلق عليه سيبويه صفة تشير إلى جودته أو حسنه

---

[1] انظر سيبويه، الكتاب ١/٣٠٤، والبيتان في شرح أبيات سيبويه للسحار، ص٩٨.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/٣٠٥، وشرح أبيات سيبويه للسحار، ص٩٨.

أو كثرته[١]. وكأن المعيار في الجودة هو السياق التركيبي، فقبح النصب ليس دلالة على حكم ذوقي، وإنما هو نابع من رصد لتداول النمط اللغوي عند العرب.

وعلى هذا يمكن أن نحصر أنماط الصراع في هذا الباب في معنى الواو الذي تنازعه بابا العطف والمعية، ونصب ما بعد واو المعية في الجملة التي تتضمن فعلاً، أو نصبه ورفعه (وربما جره) في تلك الجمل التي لا يحتوي تركيبها على فعل، ولكن مظاهر هذا الصراع تثبت أن أحكام سيبويه كانت تستند إلى التداول، ودلالة السياق الاستعمالي.

٤- المفعول لأجله

من شروط المفعول لأجله عند النحاة أن يكون مصدراً معلّلاً لفعله، ولذا فإنه قريب من المفعول المطلق في شروطه، ويفارقه في معنى التعليل، لأن المفعول المطلق لا يكون كذلك؛ لأنه الفعل نفسه، والشيء لا يكون علّةً لنفسه[٢].

وقد اشترط أغلب النحويين أن يكون مصدراً قلبياً مفيداً للتعليل، متحداً مع فعله في الوقت، متحداً معه في الفاعل، وإذا فُقد شرط من هذه الشروط فإنه يجب جره بحرف من حروف الجر، وذلك نحو: "والأرض وضعها للأنام"[٣] لفقد المصدرية، ونحو: "ولا تقتلوا أولادكم من إملاق"[٤]. لفقد القلبية، ونحو أحسنت إليك لإحسانك، لأن الشيء لا يعلل بنفسه، ونحو: جئتك اليوم للإكرام غداً، لعدم اتحاد الوقت، ومنه قول امرئ القيس:

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٣٠٩-٣١٠.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، ٣/١٣٢-١٣٣.

[٣] الآية ١٠ من سورة الرحمن.

[٤] الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لنومٍ ثِيَابَها لَدَى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[١]

فإن نضَّ الثياب لا يقترن بوقت النوم. ومما فقد شرطاً من الشروط قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتعْرُونِي لِذِكْرَاكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[٢]

ففاعل (تعروني) هو هزة، وأما فاعل ذكرى فهو الشاعر، أي لذكراي إياك[٣] وأما بخصوص المصطلح فقد عبَّر عنه سيبويه بمصطلح المفعول له[٤]، وقد درج كثير من النحويين على هذا التعبير[٥].

وأما مصطلح المفعول من أجله أو لأجله، فلم يستعملهما سيبويه وإنما هي من مصطلحات المتأخرين عن سيبويه، بيد أنه استعمل مصطلحات وصفية للتعبير عن هذا الباب مثل: الموقوع له[٦]، وما انتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الفعل[٧] وهو مصطلح وصفي تفسيري يصلح أن يكون تعليلاً للتسمية.

ومن مظاهر الصراع النحوي الذي ورد في باب المفعول لأجله، ما اقترن بالحديث عن شرط المصدرية، فقد روى السيوطي أن يونس ذكر أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد

---

[١] البيت في ديوان امرئ القيس، ص١٤. وانظر: الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دارالفكر، د.ت، ٢/٢٢٦، وشرح شذور الذهب، ص٢٢٨.

[٢] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/٢٢٧، وشرح شذور الذهب، ٢٢٩.

[٣] السيوطي، همع الهوامع ، ٣/١٣٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١/٣٦٩.

[٥] ابن السراج، الأصول في النحو ١/٢٤٩، والنحاس، إعراب القرآن، ٢/٢٠٦، و٢/٢٢٢ و ٢/٤٨٢، وابن جني، اللُّمع، ص٥٨، والخصائص، ٢/٣٨٣ والزمخشري، المفصل، ص٦٠.

[٦] سيبويه، الكتاب،١/٣٦٧. وانظر ١/٣٨٥.

[٧] سيبويه، الكتاب،١/٣٦٧.

فذو عبيد، بالنصب، وأنه قد تأوّله على المفعول له وإن كان (العبيد) غير مصدر. وهو ما دفع الزَجّاج وفقا لما أورده السيوطي إلى تقدير التملّك، حتى يفضي إلى معنى المصدر، كأنه قيل: أما تملّك العبيد أي : مهما تذكره من أجل تملّك العبيد[١].

وقد أورد سيبويه حول هذه المسألة رواية مختلفة عما قاله السيوطي، فقد ذكر أن يونس زعم أن قول أبي عمرو بن العلاء في قول العرب: أما العبيدُ فذو عبيد، وأما العبدُ فذو عبد، وأما عبدان فذو عبدين، هو مما يختار فيه الرفع في جميع اللغات[٢].

وأما ما رواه السيوطي فيومئ في هذا المقام إلى أن هذا الصراع هو صراع استعمالي مرويّ عن العرب الذين يوردونه بالرفع تارة، وبالنصب تارة أخرى. غير أن سيبويه لم يورد أنماطاً يمكن حملها على النصب، لأنها مفعول لأجله، وقد حدث فيها صراع تركيبي غير هذا النمط، بل إن الشواهد التي أوردها لا تحمل إلا استعمالا واحداً[٣].

وأما نصب (العبيد) على هذا المعنى فيبدو أنه لم يصمد من وجهة النظر التداولية، ولذا فقد وصفه سيبويه بأنه قليل خبيث، فقال: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون أما العبيدَ فذو عبيد وأما العبدَ فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث، وذلك أنهم شبّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجمّاءَ الغفير بالمصدر"[٤].

---

[١] السيوطي، همع الهوامع ١٣١/٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٣٨٧/١.

[٣] انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٧/١-٣٦٩.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٣٨٩/١.

٥- المفعول فيه (الظرف):

كان مصطلح الظرف مستعملا قبل سيبويه على الأرجح، فقد ذكر ابن منظور أن الخليل يسمي الأوعية الزمنية والمكانية ظروفاً في حين يسميها الكسائي المحالّ، وأما الفرّاء فيسميها الصفات[١].

وقد جاء هذا المصطلح ناضجاً في كتاب سيبويه في كثير من المواضع لارتباطه بالمعنى اللغوي وهو الوعاء[٢]. كما أن البصريين جميعا قد درجوا على استعماله في هذا الباب[٣].

وأما مصطلح المفعول فيه، فلم يستعمله سيبويه للدلالة على الظرف، وإن كان استعمله للدلالة على التمييز[٤].

وهو من مصطلحات من جاء بعد سيبويه، كالمبرّد، وابن السراج، وابن جني، والزمخشري[٥].

كما استعمل سيبويه مصطلحاً آخر من المصطلحات الدالة على ظرف الزمان وهو مصطلح الأيام[٦].

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، ظَرَفَ، ٢٢٩/٩، وقد جاء في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ٢٤٥/١-٢٤٦ نقيض ما جاء في اللسان فيما يخص الكسائي والفراء، والكسائي يسميها صفات، وأما الفراء فيسميها المَحَالّ.

[٢] انظر مثلاً سيبويه، الكتاب، ٤٠٣/١، ٤٠٤، ٢١٩، ٢٢٣ وغيرها.

[٣] الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٩٨١م، ٤٩/١، والمبرد، المقتضب، ٣٢٨/٤ و ٣٣٢/٤، وابن السراج، الأصول في النحو ٢٤٥/١، ٥٢/٢، ٢٣٢/٢،و ٢٣٦/٢، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢، المسألة ٦٠.

[٤] سيبويه، الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥.

[٥] انظر المبرد، المقتضب ٧٤/١، و ١٧١/٤، وابن السراج، الأصول في النحو ٢٢٢/١، وابن جني، اللمع، ص٥٥، والزمخشري، المفصل، ص٥٥.

[٦] سيبويه، الكتاب ١٥٩/٢.

وأما المصطلح الذي تردد كثيراً في كتاب سيبويه للتعبير عن نمط من أنماطه، فهو المستقَرُّ، الذي عنى به خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

وأما عن مظاهر الصراع التركيبي في كتاب سيبويه، فقد جاء منها ما يشي بوجود أكثر من نمط واحد في الاستعمال اللغوي الفعلي. وأغلبها يشير إلى تمييز دلالي بين الظرف وغيره من الأبواب، وذلك كقول بعض العرب:

سير عليه يومٌ، برفع الاسم الدال على الزمان، وهو اليوم، وهو مما يمكن نصبه أيضاً. وقد وصف سيبويه استعمال الرفع بأنه عربي كثير في جميع لغات العرب[1].

ومثله أيضاًقوله: "وتقولُ سير عليه يومٌ، فترفعه، على حدّ قولك يومان، وتنصبه عليه، وإن شئت قلت: سير عليه يوماً أتانا فيه فلانٍ، كأنه قال: متى سير عليه؟ فيقول: يوماً كنتَ فيه عندنا"[2].

والملاحظ أن سيبويه قد وصف النمط المرفوع بأنه عربي جيد كثير، مما يعني أن الصراع لم يؤد إلى زحزحة أحد الاستعمالين للآخر. مع أن الاستعمال المألوف هو النصب. وهو ما ألَحّ عليه سيبويه في كثير من أجزاء حديثة عن هذه المسألة، فقد قال في موضع آخر: "وذلك قولك: متى سير عليه؟، فيقولُ: مَقْدَمَ الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فُلان، وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار، وإن

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٢١٦.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/١٢٠.

قال: كم سير عليه؟ فكذلك، وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً، وينتصب على أن تجعل كم ظرفاً"[١].

وإذا أضيف اسم الزمان أو المكان إلى (ذو) فإن (ذو) تُعامل معاملة الظرف، فلا تكون متصرفة. حملاً على ذات مرة، وقد وصفت هذه اللغة بأنها الجيدة العربية، وأما النمط الآخر المخالف له فأنْ تأتي مفارقة لذات مرة، وهي لغةُ خثعمٍ التي لم تصل في التداول إلى درجة اللغة الأخرى القياسية، وقد استشهد سيبويه على هذه اللغة بقول شاعر من خثعم:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لشيء ما يُسَوَّدُ من يسودُ[٢]

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع إذا وقع موقع الرفع[٣] وقد يلجأ في توضيح ما تطلق عليه هذه الدراسة مصطلح الصراع النحوي إلى تفسير دلالة التركيب، إذا احتمل وجهين إعرابيين كالرفع والنصب، ولكلٍّ معناه الخاص به، فمن ذلك ما جاء في قوله: "وتقولُ: عبدُ الله أخطبُ ما يكون يومَ الجمعة، والبداوة أطيبُ ما تكون شهري ربيع، كأنَّك قلت: أخطبُ ما يكون عبدُ الله في يوم الجمعة، وأطيبُ ما تكون البداوة في شهري ربيع. ومن العرب من يقول: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة، وأطيبُ ما تكون البداوةُ شهرا ربيع، كأنه قال: أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة، وأطيبُ أزمنة البداوة شهرا ربيع. وجاز: أخطبُ أيامه يومُ الجمعة على سعة الكلام"[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٢٢٢-٢٢٣.

[٢] انظر سيبويه، الكتاب،١/٢٢٧ والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص٨٥. وأشار محقق الكتاب إلى أن البيت لأنس بن مدركة الخثعمي.

[٣] سيبويه، الكتاب،١/٢٢٦-٢٢٧.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١/٤٠٢-٤٠٣.

ومما حدث فيه صراع بين حالتي الرفع والنصب في باب الظرف، ما رواه سيبويه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، من أن العرب ربما جعلوا لفظ قريب منصوباً على الظرف في قولهم: هو قريبٌ منك، وهو قريباً منك، كما رُوي عن يونس أن العرب تقول في كلامها: هل قريباً منك أحدٌ؟ كقولهم: هل قُربَكَ أحدٌ؟ وقد ساق سيبويه هذه الأنماط المتصارعة في التداول الاستعمالي نظيراً لاستعمال يتعلق بالظرف أيضاً وهو قولنا: كيف أنت إذا أُقْبِلَ قُبُلُكَ؟ ونُحِيَ نَحْوُكَ؟ على تقدير كيف أنت إذا أُريدت ناحيتُكَ[1].

فكأن الرفع يخُصُّ باب الاسناد في المبتدأ والخبر أو نائب الفاعل وفقاً للنمط الذي جاء فيه، والظرف إذا كان منصوباً، وقد وصف هذا النصب بأنه عربي جيد.

ومن ذلك أيضاً تلك الألفاظ التي يمكن تحديدها، ومن ثم فإنها لا تنصب على الظرفية في الأصل، ولكن الاستعمال العربي نصبها، وذلك قولهم: "هو مني معقد الإزار، وهو مني دَرَجَ السيل، أي مكان معقد الإزار، ومكان درج السيل، وهو أمر غير مقيس؛ لأن الرفع هو الأصل؛ لافتقاره إلى الإبهام، ولكنه مقصور على ما سُمع عن العرب، وهذا واضح في عبارة سيبويه "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلِسَكَ، أو متكأ زيدٍ، أو مربط الفرس، لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا[2].

ومثل هذا النص يحملُ لنا دلالة الصراع النحوي، وهو أن اللغة في استعمالها العام قد رفعت هذه الألفاظ لأنها لا تصلح للنصب على الظرفية، ولكنها نصبت بعضها، ولذا فقد صرَّح سيبويه بضرورة الالتزام بالمسموع عن العرب.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٤٠٩.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/٤١٤ وانظر ١/٤١٥.

الصراع في الظروف المبنية:

ومن هذه الظروف (أمس) وحكمها الاستعمالي أنها اسمٌ معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر، فإذا استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب، لتضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف[١].

ومع هذا الحكم المقرر في الاستعمال اللغوي، فقد أورد سيبويه أن قوماً من العرب يفتحون أمس إذ استعملت مع مُذ. مستشهداً بقول الراجز وهو العجاج:

لَقَدْ رَأَيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا[٢]

وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بأنه قليل[٣]، أي أن الغلبة في الصراع بين الحالتين قد كانت للبناء على الكسر، في حين تخلّف البناء على الفتح إلى مرتبة متدنية، وهو أمر محكوم بتداول النمط في البيئات الاستعمالية.

كما أورد سيبويه مثل هذا في حديثه عن الظرف (أول) كقولهم: مذُ عامٌ أوّلُ، ومذ عامٍ أوّلَ، وهو الكثير في الاستعمال اللغوي على ما يبدو، كما يبدو من النمط الآخر الذي أورده عن العرب وسأل عنه استاذه الخليل وهو: مُذ عامٌ أوّلَ، إذ إن العرب قد جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، كأنهم قالوا: مُذ عامٌ قبل عامك، في حين جعلوه صفةً في قولهم: مُذ عامٌ

---

[١] السيوطي، همع الهوامع ١٨٧/٣.

[٢] الشاهد في سيبويه، الكتاب، ٢٨٥/٣.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢٨٤/٣ – ٢٨٥.

أوّلُ[١]، كما أورد عن العرب أنهم يقولون: من دونٍ في (دون) وهو ظرف مبني ما لم يضف، ومن فوقٍ وحكمه الفتح، وكذلك من تحتٍ، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ ومن دبرٍ، ومن خلفٍ، مورداً إجابة أستاذه الخليل عن سؤاله عن هذه الأنماط وهي قوله: "أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف، ومن العرب من يقول: من فوقُ ومن تحتُ، يُشبِّهه بقبلُ وبعدُ"[٢].

كما أورد ظروفاً مبنية أخرى استعملت على غير ما هو معهود في سمتها القياسي، وهي من أمامٍ، ومن قُدَّامٍ، ومن وراءٍ، ومن قُبُلٍ، ومن دُبُرٍ، في حين كان يونس قد روى من قدامَ، يجعلها مَعْرِفة خلافاً للخليل الذي ذكر أنها نكرة[٣]. فالتركيب هنا يتعلق ببنية الكلمة، وحكمها في الواقع الاستعمالي عند العرب، فهم يقولون: تحتِ وتحتُ وتحتَ، وهو أمر ينبغي على النحوي أن يأخذه بعين الاعتبار، وإن كان النمط القياسي هو البناء على الفتح في مثل هذا الظرف (متى)، ولذا فقد كان سيبويه يحدد الأنماط الأخرى بالتبعيض، مثل: (من العرب من يقول) للدلالة على أن هذا الاستعمال أقلُّ شهرة من الفتح.

ولا نريد التوسع في الظروف المبنية لأنها كثيرة، وقد تعددت استعمالاتها بتعدد القبائل العربية أحياناً، وإنما ذكرنا هذه الأمثلة للدلالة على أن الصراع لا يقتصر على التركيب في سياقه الجملي، وإنما يتعدى ذلك إلى بنية الظروف المبنية في حال إفرادها (قطعها عن الإضافة).

---

[١]) سيبويه، الكتاب، ٣/٢٨٨ – ٢٨٩.

[٢]) سيبويه، الكتاب، ٣/٢٨٩.

[٣]) سيبويه، الكتاب، ٣/٢٩٠-٢٩١.

ثانياً: المحمول على المفعول به في اللفظ:

١- الاختصاص

ينطلق معنى الاختصاص من نظرة تركيبة محضة، فقد رأى النحويون المتأخرون أن اصطلاحات المتقدمين كانت تركز على معنى التركيب اللغوي، فقد استعمل سيبويه مثلاً مصطلح المنصوب على الشتم في حالة تقدير الفعل العامل النصب بـ (أشتُمُ). وقد مثّل له سيبويه بـ: "أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ" فإن الفاسق لا تقدم معلومة إخبارية، ولكنه أراد أن يشتمه بذلك وفقاً لتحليل سيبويه.

وعلى هذا فقد حلل قراءة: "وامرأتُهُ حمالةَ الحطبِ"[1] بنصب حمالة بأنه لم يجعل حمالة خبراً عن المرأة، ولكن كأنه قال أذكُرُ حمالة الحطب شتماً لها، وهو يقرر في هذا التحليل أن الفعل الناصب فعلٌ لا يُستعمل إظهارُهُ[2].

وقد جاء النمط الآخر في هذا الموضع بالرفع، أي: "وامرأتُهُ حمالةُ الحطب"، وهي قراءة الجمهور التي جاءت على الأصل وفقاً لرأي القدماء، لأن الأصل في الكلام الإسناد، فـ(حمالةُ) خبرٌ مرفوعٌ. وأما قراءة عاصم بالنصب فقد تغيّر إعرابُها من الخبر المحض الموجود في قراءة الجمهور، إلى المبالغة في الذم. وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن هذه المرأة كانت قد

---

[1] الآية ٤ من سورة المسد.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢/٧٠ .

اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذم لها لا للتخصيص، وفي الرفع ذمٌّ ولكنه في النصب أبْيَنُ. لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفاً وتبييناً[1].

وعلى هذا نقول إن هذا النمط "أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ" بالنصب، و "امرأته حمالةَ الحطب" بالنصب، هي مما ورد فيه استعمال آخر بالرفع، أي أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ، و "أمرأتُهُ حمالةُ الحطب"، وهما من وجهة نظر هذه الدراسة بنيتان منفصلتان؛ تفضي كلُ واحدة منهما إلى معنى فيه بعض الفرق عن معنى النمط الآخر. ولهذا فنحن لا نوافق الرأي القائل إن مثل هذين النمطين قد حدث فيهما تحويلٌ أسلوبي، فلعل المتكلم أراد أن يخبر أولاً فقال: أتاني زيدٌ، ثم انتقل أسلوب الخبر إلى أسلوب الشتم، وهو أسلوب انفعالي، فغيَّرَ الإعراب إلى النصب ليظهر هذا المعنى[2]. لأنّ هذا الرأي يفترض أنّ أسلوب الخبر كان سينسحب على النمطين، المرفوع والمنصوب، ولكنّه عدل عنه إلى النصب بعد أن بدأ بأداء الخبر، وهو أمرٌ يصعب أن تحتمله أساليب اللغة.

ولهذين النمطين الاستعماليين نظائرُ أخرى لا يكون فيها الصراع التركيبي بين المرفوع والمنصوب، بل ربما كان بين المجرور والمنصوب، كقول الفرزدق وفقاً لاستشهاد سيبويه:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت عليّ عشاري

---

[1] مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٢/٣٩٠.

[2] العبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، إربد – الأردن، المجلد ١١، العدد١، ١٩٩٣م، ، ص٢٠.

شغّارةً تقذُ الفصيلَ برجـلِهَا فطّـارةً لقـوادمِ الأبكار[١]

فقد ورد الشاهد في كتاب سيبويه بنصب "شغّارَةً وفطّارةً" عندما جعله شتماً، فكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطبُ عنده عالماً بذلك، وقد ذكر سيبويه في هذا المقام أنه لو ابتدأه وأجراه على الأول لكان عربياً جائزاً[٢].

فنحن إذن أمام نمطين مختلفي الدلالة إلى حدٍّ ما، فإذا نصبنا كما هو في شاهد سيبويه هنا، فإن الأمر قد خرج عن نطاق الخبر العادي، إلى نمط انفعالي يقصد منه الشتم والذم لا الإخبار.

وقد رأينا أن سيبويه أجاز أن تكون مرفوعة على الخبر، وهو عربي جائز كما يقول، وأما رواية الديوان فقد جاءت بالجر[٣]، أي على أن تُحمل "شغّارةٍ وفطّارةٍ" على أنها صفات لِعمةٍ وخالةٍ.

فنحن في هذه الحالة أمام ثلاثة أنماط، كل نمط منها مستقل عن الآخر من حيث البنية وله معنى يختلف عن الآخر بصورة أو بأخرى، فنمط النصب يحتوي على معنى انفعالي، وهو الشتم أو الذم، وأما النمط المرفوع فيفسر على أنه ابتداءُ كلام يرتبط بالكلام الأول من الناحية الدلالية، ولكنه كلام جديد على المستوى التركيبي، أي هي شغّارةٌ وفطّارةٌ،

---

[١] البيتان في ديوان الفرزدق، ٣٦١/١، برواية:

كم خالةٍ لك يا حرير وعمة

وهي رواية لا تحل بموضع الشاهد .

[٢] سيبويه، الكتاب، ٧٢/٢ .

[٣] ديوان الفرزدق، ٣٦١/١.

والنمط المجرور لا يخرج عن الإخبار العادي إلا في أن التوصيف يضفي دلالة جديدة وهي مجرد الذم[١]. وقد حمل سيبويه، على هذا أيضاً قول عروة بن الورد:

سقوني الخمرَ ثمَّ تكنَّفوني عُداةَ اللهِ من كَذِبٍ وزورِ[٢]

فقد كان قصد الاستعمال اللغوي في رواية النصب وفقاً لما يقول سيبويه الشتم بشيء قد استقر عند المخاطبين[٣].

وأما رواية الديوان فقد جاءت برفع "عداةُ الله" على الخبر[٤]، أي هم عُداةُ الله، ولا يمكن حملها على الفاعلية إلا على لغة ضعيفة، وهي لغة أكلوني البراغيث[٥]، فمهما يكن من أمر دقه رواية الشاهد بالنصب، فإنه أسلوب عربي جائز، يمكن القول فيه إن النمط المنصوب ليس منقلباً عن النمط المرفوع، فكلاهما نمط مستقل بذاته يؤدي دلالة تختلف عن الآخر حتى ولو كان هذا الاختلاف محدوداً.

فالدراسة لا ترى أن أحدهما مما يمكن أن يكون بنية عميقة للآخر، ولكنَّ النمطين موجودان في الاستعمال اللغوي الفعلي، وكل نمط له استعماله، ولا يُعتقد بأن أحدهما آثَرُ من الآخر في الاستعمال اللغوي.

---

١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٣٠٢.

٢) الورد، عروة، ديوان عروة ابن الورد، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له عمر فاروق الطباع، بيروت – لبنان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، توزيع دار القلم للتوزيع والنشر، د.ت، ص٤٨، برواية سقوني النسيء، ... عداةُ الله وعلى ذلك لا شاهد في البيت.

٣) سيبويه الكتاب، ٢/٧٠.

٤) ديوان عروة بن الورد، ص٤٨، برواية عداةُ الله .

٥) سيبويه، الكتاب، ٢/٧٠ .

ومنه كذلك المنصوب على التعظيم والمدح، وهو مصطلح ينظر إلى السياق الدلالي والتركيبي معاً، ويعني أن النمط المدروس قد نُصب بفعل يُقدَّر بـ : "أُعظِّمُ أو أمدَحُ" وهو من مصطلحات سيبويه، كما في قوله: "ما ينصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ، والملكُ للهِ أهلَ الملكِ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً"[١].

وهذا الحدُّ يعني جواز أن نقول: الحمدُ للهِ الحميدَ هو، والحميدُ هو، أو الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ أو أهلُ الحمدِ، فإن نُصب فالمعنى على التعظيم والمدح، وإن رُفع فعلى الإخبار العادي، وإن كان يحمل معنى المدح والتعظيم أيضاً.

فنحن إذن أمام نمطين يختلفان في الشكل الإعرابي النهائي، وإن كانا لا يختلفان في الدلالة العامة، فكلاهما يدل على المدح والتعظيم، ولكن الذي جعل النمط المنصوب مختلفاً هو الانفعال الذي يمثله النمط المنصوب، ولكن هذا التشابه في الدلالة العامة لا يعني أن أحد النمطين أصلٌ للآخر، ولكنهما استعمالان جائزان بدرجة القوة نفسها؛ لأن سيبويه كما يبدو من نصه خيَّرنا بين الاستعمالين، ووصف الاستعمال الثاني (الرفع) بأنه حسنٌ. وقد حمل عليه الآية القرآنية: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة"[٢].

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢/٦٢، وانظر ٢/١٩٤.

[٢] الآية ١٦٢ من سورة النساء .

النحوي لا يُعدُّ من العطف ولكنه يعني تحويلاً محدوداً في دلالة النص المنصوب وهو النصب على المدح.

ويرى الفراء أن العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مُجدَّدٍ غير مُتْبَعٍ بأول الكلام[١].

أي أن الصراع الذي نقصده في هذه الدراسة قد قام بين بنيتين تتحدان في الدلالة العامة على معنى المدح لأن النمطين (المرفوع والمنصوب) يمدحان فضل هذه الأشياء، وأما النمط المنصوب فهو يدل على خصوصية فضل إقامة الصلاة، وعلى هذا يمكن أن نحمل قوله تعالى: "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء"[٢].

والشكل التركيبي الذي نراه في هذه الآية، بنصب الصابرين، هو قراءة الجمهور، وقد ورد فيها قراءة أخرى وهي: والصابرون بالرفع عطفاً على (الموفون)، وجاء فيها أيضاً و(الموفين) بالنصب و(الصابرون) بالرفع[٣].

وقد ركز النحاة والمفسرون على الجانب الإعرابي الذي يهدف إلى تسويغ نصب (الصابرين)، إذ تبدو من الناحية الظاهرية معطوفة على (الموفون)، فقد ذكر الواحدي المفسر

---

١) انظر : الفراء، معاني القرآن، ١/١٠٥-١٠٦.

٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

٣) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار المعرفة، د.ت، ١/٣٣١، والرازي، الإمام الفخر، التفسير الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، د.ت، ٥/٤٦، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ، ص١١.

أن (الصابرين) في قراءة الجمهور منصوبة على المدح، وإن كانت معطوفة على مرفوع، لأن العرب إذا تطاول الكلام اعترضت فيه بالمدح أو الذم، فينصبون وإن كان حقّه الرفع[١].

وزاد الزمخشري الأمر تحديداً حين ذكر أنه منصوب على الاختصاص، والمدح، إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال[٢]. وهو ما ذهب إليه ابن كثير وأبو السعود والألوسي[٣].

كما أن الطبري تبنى هذا التوجيه ولكنه ذكر بعض الآراء الأخرى، فقال: "وقد زعم بعضهم أن قوله "والصابرين في البأساء" نُصب عطفاً على (السائلين) كأنّ معنى الكلام كلن عنده: وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين والصابرين في البأساء والضراء هم أهلُ الزمانةِ في الأبدان وأهلُ الإقتار في الأموال، وقد مضى وصف القول بإيتاء من كان ذلك صفته المال في قوله "والمساكين وابن السبيل والسائلين". وأهلُ الفاقة والفقر. هم أهل البأساء والضراء؛ لأن من لم يكن من أهل الضراء ذا بأساء، لم يكن ممن له قبول الصدقة، وإنما له قبولها إذا كان جامعاً إلى ضرّائه بأساء فإذا جمع إليها بأساء، كان من أهل المسكنة الذين قد دخلوا في جملة المساكين الذين قد مضى ذكرهم قبل قوله والصابرين في البأساء. وإذا كان كذلك تم نصب (الصابرين في البأساء)،

---

[١] الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق محمد حسن أبو العزم الزفيتي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٠٦هـ ١/٢٥٢.

[٢] الزمخشري، الكشاف، ١/٣٣١.

[٣] انظر: الدمشقي، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، القاهرة، مطابع عيسى الباب الحلبي، د.ت، ١/٢٠٩، العمادي، وأبو السعود محمد بن محمد، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث، د.ت، ١/١٩٤، والآلوسي، البغدادي، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ٢/١٤٧.

بقوله: (وآتى المال على حبه) كان الكلام تكريراً بغير فائدة معنى، كأنّه قيل وآتى المال على حبه ذوي القربى والمساكين، والله يتعالى أن يكون كذلك في خطابه عبادهُ، ولكن معنى ذلك: ولكن البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء، والموفون رفعٌ لأنه من صفة (مَنْ) و (مَنْ) رفع فهو مُعربٌ بإعرابه و(الصابرين) نصبٌ وإن كان مِنْ صفته، على وجه المدح الذي وصفنا من قبل[١].

وأما الفخر الرازي فقد ذكر علي بن حمزة الكسائي الذي أشار فيه إلى أنه معطوف على (ذوي القربى)، كأنه قال: وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين، فعلى هذا تكون (الصابرين من صلة (مَنْ)، وأما قوله (الموفون) فهو مقدّمٌ على قوله (والصابرين)، فهو عطف على (من)، وعند هذا يكون قد عُطِف على الموصول شيءٌ قبل صلته، وهذا غيرُ جائز بسبب علاقة التلازم القائمة بين الصلة والموصول؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، ومن غير الممكن أن يوصف الاسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه زيادة على أنه ذكر الآراء الأخرى[٢].

وهذه التأويلات مربوطة من الناحية التركيبية بقول سيبويه: "وسمعنا بعض العرب يقول: الحمدُلله ربَّ العالمين، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية.... فلو كان رفعاً كان جيداً"[٣].

ومعنى هذا أننا أمام هذه الأنماط الموجودة في الواقع الاستعمالي الفعلي:

- والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء.

---

١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٩٦٠م، ٢/٩٥ .

٢) الفخر الرازي، التفسر الكبير ، ٥/٤٥-٤٦.

٣) سيبويه، الكتاب، ٢/٦٣-٦٤.

- والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرون في البأساء.
- والموفين بعهدهم إذا عاهدوا والصابرون في البأساء.

مع الأخذ بعين الاعتبار وجود فروق دلالية محدودة بين هذه الأنماط إلا أنها بمجملها تفضي إلى دلالة عامة واحدة، وهي الثناء على هذه الأصناف، وقد حدث ما تسميه الدراسة صراعاً لم يُفضِ إلى تغلب صيغة على أخرى، وإنما هي صيغ مستعملة فعلاً وتقرها القواعد التركيبية النحوية للغة، وأما ما نراه من غلبة نمط قراءة الجمهور على النمطين الآخرين، فلا يعود إلى صراع تركيبي في قواعد اللغة، ولكنه يعود إلى قضية تداولية (براغماتية) تتعلق بالسند وشُهرة القراءة في الأوساط الدينية لأن القراءتين الأخريين شاذتان لا يجوز التعبد بهما، ولكن يجوز استعمالهما شاهدين من شواهد اللغة.

ومثّل سيبويه أيضاً لمثل هذا الصراع باستعمال شعري عربي تعددت رواياته مما يشي بما يسمى الصراع النحوي بين الانماط اللغوية، وهو قول الشاعرة الخرنق:

لا يبعدَنْ قومي الذينَ هُمُ سمُّ العداةِ وآفةُ الجُزرِ

النازلينَ بكلِّ معتـــركٍ والطيبون معاقدَ الأُزرِ[1]

فقد جاز للشاعرة، أو الشاهد أن يستغل طاقة تركيبية تتيحها اللغة، وهي، وصف المرفوع بمنصوب، فقد نصبت النازلين وفقاً لهذه الرواية على المدح، ومن الممكن أن تُرفَع

---

[1] هنان، الخرنق، ديوان الخرنق بنت هنان أخت طرفة بن العبد، رواية أبي عمر بن العلاء، شرحه وحققّه وعلّق عليه يسري عبدالغني عبدالله، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص٤٣، برواية:

النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

على تكرار الصفة، وهذا ما جاء في ديوان الشاعرة فقد رفعت (النازلون) في الشـــطر الأول من البيت الثاني ونصبت الطيبين[١].

ولو نظرنا إلى هذا الشاهد فاحصين، فسوف نجد أن الأنماط التي يمكن أن تنتج عنه هي كما يلي:

- لا يبعدن قومي النازلون والطيبون (بالرفع على الصفة).
- لا يبعدن قومي النازلين والطيبون (بالنصب على المدح) ثم العودة إلى الرفع.
- لا يبعدن قومي النازلين والطيبين (بالنصب على المدح فيهما).
- لا يبعدن قومي النازلون والطيبين (بالرفع على الصفة ثم بالنصب على المدح)

وقد كان لتعدد هذه الأوجه حضورٌ في الكتب النحوية، فورد بروايات كثيرة، لا تخرج عن هذه الأنماط المذكورة[٢].

ونشير قبل الانتهاء من الحديث عن الصراع بين الأنماط اللغوية القائمة على المـــدح أو الشتم، إلى أن بعض الأنماط قد وصفت بالقبح في كتاب سيبويه، ولا نعتقد أن هذا الوصف بالقبح ينطلق من صفة جمالية، بل إنه ينطلق من حكم تداولي على الأغلب. وذلك في مثـــل قول سيبويه: "وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا، فهما بمنـــزلة الجـــر والرفـــع،

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٥٧-٥٨ و ٢/٦٤. وانظر" ديوان الخرنق، ص٤٣.

[٢] انظر الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ١/٣٤٩، والفراء، معاني القرآن، ١/١٠٦، والسيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شـــرح أبيات سيبويه، حققه محمد علي سلطاني، دمشق وبيروت، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م، ٢/١٤، وابن الســـراج، الأصـــول في النحـــو، ٢/٤٠، والجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، وإربد، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م، ص١٤، والنحـــاس، شرح أبيات سيبويه، ص١١٦، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بـــيروت، مؤسســـة الرســـالة، ١٩٨٥م، ص٦١، والبغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٣٨٩هـــ، ٥/٤١.

وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين، وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد، وقبَّحَهُ بقوله: هذا لابن انسانين عندنا كراما، فقال: الجرُّ ههنا مختلف و لم يُشرَكُ الآخرُ فيما جر الأول"[١]. وهو يقصد بالإشراك هنا العطف.

وأما المنصوب على الترَحُّم، فعلى الرغم من أن المصطلح بهذه الصورة مستعمل في القرن السادس عند الزمخشري[٢]، فإن سيبويه قد ذكره تحت عنوان: "باب ما يجري في الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه"[٣]. وهذا المصطلح الوصفي طويل العبارة لا يفضي حقيقة إلى معنى الترحم إلا من خلال التمثيل، فلعله قصد به الشتم المنطلق من الاستعلاء على الضعيف، لا من قبيل الإشفاق عليه. وإن نقل عن الخليل أنه أورد معنى الترحّم. ومهما يكن من أمر فإن هذا النوع أيضاً مما تصارع فيه وضعان إعرابيان، وهما: الرفع في قولنا: مررتُ به البائسُ، كأنه قال: مررتُ به البائسُ هو أو أنت، فتكون الوظيفة النحوية لـ (البائس) إسنادية أي أنه مسند إليه (مبتدأ) وخبره هذا الضمير المظهر.

وأما النمط الثاني الذي طفا على السطح الاستعمالي الفعلي فهو النمط المنصوب على الترحّم وهو: مررتُ به المسكينَ، وأما حملُ سيبويه له على قول الراجز:

بنا تميماً يُكشفُ الضبابْ[٤]

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٥٩ .

[٢] الزمخشري، المفصل، ص٤٧.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/٧٥-٧٦.

[٤] العجاج، رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم إلفرت (ابن الورد))، بيروت، دار الآفاق الجديد، ١٩٨٠م، ص١٦٩، وابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت، ٢/١٨، وشرح شواهد للعيني بهامش حاشية الصبّان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ٣/١٨٧، والسيوطي، همع الهوامع ، ٣/٣١.

فهو حملٌ تركيبيٌّ لا غير، وأما من جهة المعنى فلا علاقة بينهما بدليل أن سيبويه قال: "وفيه معنى الترحم كما كان في قوله: رحمةُ الله عليه معنى رحمه الله، فما يُترحّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله"[١].

ومن الممكن أن نقول هنا إن النمط المنصوب يصادف تداولاً أكثر من النمط المرفوع؛ لأن التماس النصب في مثل هذا التركيب أفضلُ تسويغاً من التماس الرفع.

وجميع الأنماط التي رأيناها في أمثلتنا السابقة في كتاب سيبويه توحي بوجود فروق ضئيلة بين الأنماط المتصارعة، التي ربما كانت نابعة من معنى المدح، أو التعظيم، أو الشتم، أو الترحّم من جهة (للأنماط المنصوبة)، والأنماط المرفوعة أو المجرورة من جهة أخرى. ولكننا قد نجد في اللغة بعض الأنماط التي لا يختلف فيها معنى المنصوب عن المجرور، مما يعني أن الحالة الإعرابية لا تضيف دلالة ما إلى الأنماط المتصارعة، كما في قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون"[٢].

فقد قرأ عثمان بن عفان، وأُبي بن كعب، وعائشة أم المؤمنين، وسعيد بن جبير، وعاصم الجحدري: والصابئين بالنصب عطفاً على اسم إن، وأما قراءة السبعة فهي بالرفع، وقد نسبت قراءة النصب لابن كثير أيضاً[٣]. كما تنسب لابن محيصن[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٧٥-٧٦.

[٢] الآية ٦٩ من سورة المائدة.

[٣] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣/٥٣١، والزمخشري، الكشاف، ١/٦٣٢، والفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٢/٥١.

[٤] الدمياطي، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، نشره شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكب، والقاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧م، ١/٥٤١.

وقد وقف المفسرون والنحويون وقفة طويلة أمام قراءة الجمهور، وتنوعت آراؤهم في توجيهها، فمنهم من قال إنها مرفوعة على الابتداء، ومنويٌّ بها التأخير نحو: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمٌ، والتقدير إن زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ فحذف خبر عمرو (المبتدأ) بدلالة خبر إن عليه، قال سيبويه في هذا، وأما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر[١].

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه معطوف على موضع اسم إن وهو مرفوع في نظرهم هذه[٢]. وقولهم زيادة على قول البصريين لا يلغي فكرة الصراع فقد جاء النمط مرفوعاً وجاء منصوباً.

فلعلها مما تتيحه اللغة من حرية لأبنائها: فقد تعددت الأوجه الإعرابية الذهنية عند علمائنا تعدداً كبيراً[٣]، ولسنا في مقام حصرها أو الحديث عنها. ولكنها لا تنفي أبداً فكرة وجود نمطين استعماليين أحدهما مرفوع والآخر منصوب، وأما هذه الخلافات بين النحويين، فلسنا معنيين بها لأنها تهدف إلى تفسير العلاقات التركيبية القائمة بين الجمل.

٢- الإغراء والتحذير:

الإغراء هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله[٤]، وهو وفقاً لتعبير ابن عقيل أمر المخاطب بلزوم ما يُحمد به، وقد عُدَّ من المنصوب على إضمار الفعل[٥]، وأما التحذير فهو

---

١) سيبويه، الكتاب، ١٥٥/٢.

٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٩٤/١، المسألة ١٣، والأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٥٣١/٣.

٣) انظر مثلاً، العكبري، إملاء ما من به الرحمن ٢٢٢/١، والآلوسي، روح المعاني، ٢٠٢/٦.

٤) الدقر، معجم النحو، ص٤٦.

٥) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت والقاهرة، دار الفكر للطباعة، ط١٦، ١٩٧٩م، ٣٠١/٣.

من الناحية اللغوية التخويف[١]، وأما في الاصطلاح فهو معمول فعلٍ محذوف إما وجوباً وإما جوازاً تقديره اتّقِ مثل إياك والأسد[٢]، وأما من الناحية الدلالية فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، وله قسمان في كتب النحو:

أ- ما يكون بلفظ إياك وفروعه، وعامل هذا القسم محذوف وجوباً، سواء أكان معطوفاً عليه أم موصولاً بـ (من) أو متكرراً نحو إياك والتواني وفي هذا النوع لا بد من ذكر الواو.

ب- أن يُذكر المُحَذَّرُ بغير لفظ إيا، أو أن يقتصر على ذكر المحذر منه.

فإن كررت وقلت الأسدَ الأسدَ فالعامل محذوف وجوباً، وكذلك الحال إذا عطفت كما في قوله تعالى: "ناقةَ الله وسقياها"[٣] ومن الأحكام المقررة في كتب النحاة، أنَّ ذكر الواو في أسلوب التحذير القائم على العطف ضروري، فنقول: إياك والأسدَ، أو رأسَك والجدارَ، أو إياك وأن تفعل. وأما إذا حذفت هذه الواو فإن هذا الاستعمال يوصف بأنه غير جائز، ومع هذا الحكم الذي نجده في كتاب سيبويه[٤]، فإن سيبويه نفسه قد أورد أن العرب نطقت به، فقد قال: "إلا أنهم زعموا أنّ ابن أبي اسحاق أجاز هذا البيت:

إياكَ إياكَ المراءَ فإنَّهُ إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِّ جالبُ[٥]

---

١) ابن منظور، لسان العرب، حذر، ١٧٦/٤.

٢) التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبديع، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ٣٠/٢.

٣) الآية ١٣ من سورة الشمس.

٤) سيبويه، الكتاب، ٢٧٩/١.

٥) الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٩١ بدون نسبة

كأنه قال إياك ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر فقال: اتّقِ المراء"[١]. وهذا يعني أن العرب قد نطقت بإثبات الواو أحياناً وبحذفها أحياناً أخرى، ولكن يبدو أن إثبات الواو العاطفة هو الذي كثر في الاستعمال اللغوي، في حين قلّ حذفها، حتى وصف بأنه شاذ، مما يعني أن النمط الأول قد تفوّق عليه من الناحية التداولية. ومن جهة أخرى فقد أورد سيبويه أن الخليل قال: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أُعنّفْهُ، لأن هذه الكاف مجرورة[٢]. وهو يعني بالكاف المجرورة أن الكاف التي جاءت في كتلة التحذير إياك في محل جر. فإذا كان الخليل قد سمع هذا النمط من العرب فإن هذا يعني أن العربية تجيز حمل المحذر على التوكيد، وهو مما تتيحه اللغة لأبنائها، وإن كان هذا الاستعمال لم يصمد في وجه الاستعمال العام الذي لا يحملها على التبعية، وإنما يحملها على المحمول على المفعول به (المنصوبات)، ومع هذا فإنني أعتقد أن هذا النمط لا يمثل صراعاً تركيبياً ولكنه يقوم على التوقّع. وقال سيبويه في نص آخر:"وحدّثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: "إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشوابّ"[٣].

وقد وصف هذا الشاهد عند المتأخرين أيضاً بأنه شاذّ، ووجه الشذوذ فيه أن التحذير يكون للمخاطب أولاً، فلا يجوز أن نُحذّر الغائب، وهو أمر تركيبي لا نرى أن هذا الشاهد يمثله، وإن كان محمول الحديث قائم على المخاطب في رواية أخرى تقول: "إذا بلغ احدكم الستين، فإن الكلام موجه إلى مخاطب. وهذا التوجيه هو الشائع في اللغة وليس أصلاً انطلق منه المثال الآخر الذي يحذر الغائب (فإياه) بل إن النمط الأخير نمط قائم بذاته. ولكن هذا

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٢٧٩.

[٢] سيبويه، الكتاب، /٢٧٩.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/٢٧٩.

النمط قصَّر وفقاً لمفهوم الصراع النحوي بين التراكيب اللغوية، ولعله وفقاً لقلة شواهده قد خرج من التداول اللغوي بين أبناء اللغة، وإن كانت حفظت لنا أمثلة تثبت لنا أن هذه الظاهرة كانت موجودة جنباً إلى جنب مع الصيغة التي صارت تعد قياسية. فمن ذلك قول الشاعر:

فلا تصحبْ أخا الجهلِ وإياكَ وإياهُ

أي: باعد منه وباعدْهُ منك[1].

فأما وجه الصراع الثاني الذي يحمله النمط فإياه وإيا الشوابّ، فيتمثل في قضية تركيبية هي أن كتلة التحذير (إيا) تختص بالضمائر الدالة على الخطاب، ولا تختص بمباشرة الأسماء الظاهرة، ومع هذا فإن الشاهد يحمل مظهراً لعله يومئ إلى أن العربية قد استعملته مع الظاهر استعمالاً محدوداً، ثم انقضى أمره بعد أن تغلّب عليه السمت القياسي (الاختصاص بضمائر الخطاب).

وربما حملت إلينا كتب المتأخرين أمثلة أخرى على هذا الصراع كقول العرب: أعْوَرَ عينَكَ الحَجَرَ، وقد تقرر في الدرس النحوي أن هذا الشاهد قد جاء على حذف العاطف، أي والحجرَ، ومهما يكن من أمر فإن هذا التفسير اجتهاد يفيد في اتساق القاعدة، ولكنه على المستوى الاستعمالي يثبت أن العربية قد سارت في عدة اتجاهات، منها ما يمثله هذا النمط، ومنها ما يمثله النمط الذي صار قياسياً، ولعل النمطين قد سارا في الاستعمال جنباً

---

[1]) السيوطي، همع الهوامع: ٢٦/٣، وقائل البيت مجهول.

إلى جنب مدة من الزمان، ثم ساد النمط القياسي، فيما انتهى النمط الآخر مخلّفاً هذا المثال، ومن المفيد أن نذكر أن هذا المثال لا يحتمل التفسير على التحذير إلا إذا أدخلنا عنصراً غير فونيمي وهو التنغيم، فإنه لا بد من مرافقة نغمة التحذير لهذا المثال، وإلا فإنه لا يختلف عن (خرق الثوبُ المسمارَ).

ومن مظاهر الصراع التي تبدَّت عند النحاة أيضاً ما جاء من استعمال أسلوب التحذير مع المتكلم، فإننا اعتدنا أن الإنسان إذا أراد أن يحذر نفسه أن يجرد منها شخصية أخرى، ويحذرها على طريقة المخاطب، وهذا ما نجده في التحذير والنهي، ومع هذا فقد ورد في اللغة الشاهد: "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"، أي إياي نحِّ عن حذف الأرنب، ونحِّ حذف الأرنب عن حضرتي[1].

أي أن اللغة قد أجازت لأبنائها في مرحلة من مراحل عمرها أن يُحذر المتكلم نفسه على أسلوب المُتَكَلِّم.

وأما الصراع الذي يمثله الإغراء فلعله مما يتنازعه بابان: باب المحمول على المفعول في اللفظ (الإغراء)، وباب الإسناد (الابتداء والخبر)، ويمثله قول الشاعر:

لجديرونَ بالوفاءِ إذا قا لَ أخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ[2]

فلو قال: السلاحَ السلاحَ، لجاز أيضاً على اعتبار أن النصب هنا جاء يحمل أسلوباً انفعالياً أكثر مما تحتمله البنية المرفوعة.

---

[1] السيوطي، همع الهوامع: ٢٦/٣.

[2] السيوطي، همع الهوامع: ٢٨/٣.

٣- الاشتغال:

الاشتغال أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل عاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلّط على الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: زيداً ضربته، ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت (ضربت) على (زيد) لقلت: زيداً ضربت، ويكونُ (زيد) مفعولاً مقدماً وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم"[١].

وقبل أن نخوض في الحديث عن الصراع نذكر أن هذا الباب محمول على المنصوب باللازم إضماره، فقد عبر عنه سيبويه بأنه المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربته إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا استغناء بتفسيره[٢]. وقد استعمل أبو جعفر النحاس هذا التعبير أيضاً[٣]. وهذا التعبير يخص النمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوباً، فإذا ما رفع فإن سيبويه يطلق عليه مصطلح (بناء الفعل على الاسم) قال: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُهُ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلقٌ). إذا قلت عبدالله منطلقٌ، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: "وأما ثمودُ فهديناهُمُ"[٤].

إن الفرق في النمطين (المرفوع والمنصوب) لا يبدو كبيراً من الناحية الدلالية، ولكنه من الناحية التركيبية يمثل وجود نمطين أحدهما من باب الإسناد، وأما المنصوب فقد حمله النحاة

---

[١] الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣م، ص١٩٢-١٩٣، وانظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢٩٦/١.

[٢] سيبويه، الكتاب ٨١/١.

[٣] النحاس، إعراب القرآن، ٦٠٨/١.

[٤] سيبويه، الكتاب ٨١/١، والآية ١٧من سورة فصلت.

على المفعول به رغبة منهم في تسويغ الحركة الإعرابية. ومن المفيد أن نشير إلى أن هذا النمط قد تعرض لكثير من التأويل لغرض إخضاعه للمفعول به من أجل تفسير الحركة من جهة، وإقامة عناصر الاسناد (المسند والمسند إليه)، من جهة أخرى، ولهذين السببين فإن النحاة لم يفكروا أبداً في أن يُقدّروا العامل المحذوف حرفاً من الحروف المختصة؛ لأن هذا التقدير وإن كان يسعفهم في تسويغ الحركة الإعرابية فإنه لا يسعفهم في إقامة عناصر الإسناد.

وقد دفعتهم هذه الرغبة إلى شيء غير قليل من الحيلة والتأويل، فإذا كان تقدير العامل الذي يفسره الظاهر في مثل جملة (زيدا ضربته) يشير إلى أن العامل المحذوف وجوباً هو (ضربتُ)، فإن نمطاً آخر من الجمل القائمة على هذا الأسلوب لا يحتمل هذه المباشرة، فجملة زيداً مررتُ به لا يصلح فيها تقدير عامل يفسره الظاهر بصورة مباشرة كالمثال السابق، ولكن رغبة النحاة في اتساق أحكامهم دفعت بهم إلى تأويل فعل يفسره الظاهر حملاً على معناه، فقالوا إن العامل في مثل هذه الجملة هو معنى مررتُ وليس مررتُ، اللازم الذي يحتاج إلى حرف الجر حتى يصل إلى مفعوله، ولكنه بمعناه. وهو (لا بسْتُ)، وأكثر من هذا حاجة إلى الحيلة في التماس التأويل النمط الثالث من أنماط الاشتغال، وهو قول العرب: زيداً ضربتُ أخاهُ. فإن زيداً مما لا يمكن أن يتعرف بوقوع الفعل عليه، فقد وقع الفعل على لفظة (أخاه)، ومع هذا فإن النحاة مضطرون إلى إيقاعه عليه من الناحية اللفظية حسب. ولمّا كانوا على وعي تام بأنه لا يمكن أن نُقدّر الفعل (ضربت) فقد لجأوا إلى تأويل فعل صالح لغاية تعميم قاعدة، ولكنه بعيد من جهة الاستعمال اللغوي، فقد ذكروا أنه لما كان ضربي

لأخي زيد في مثل هذا المثال يُعدُّ إهانة لزيد، فإن الفعل المقدر هنا وهو أهنت من متعلقات العامل الظاهر، فتقدير الجملة عندهم: (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه)، وهو تفكيك لنظم الكلام لا يحتمله النص، ولكنه مفيد في تعميم القاعدة، وتفسير حركة النصب وإقامة عناصر الاسناد؛ لأن تقدير الفعل يحقق لمثل هذه التراكيب وجود المسند والمسند إليه معاً.

وقد وجد ابن مضاء القرطبي في هذه التأويلات هدفاً لتوجيه النقد اللاذع للقاعدة النحوية، فوجَّه إليها كثيراً من الملاحظ التي عدها معايب[١].

- أنماط في أسلوب الاشتغال

جاء في قوله تعالى: "وأما ثمودُ فهديناهم"[٢] قراءة الحسن البصري (وأما ثمودَ)[٣] بفتح الدال، وقد استشهد سيبويه بهذه القراءة على جواز نصب ما بعد أما، فإذا كانت ثمود في قراءة الجمهور مرفوعة على الابتداء، فإنها في حالة النصب مما نصب على شريطة التفسير، مما يعني وجود فرصة للناطقين لأن يختاروا بين الحالتين الإعرابيتين الرفع والنصب. وقد استعمل سيبويه[٤]نظيراً شعرياً لهذه القراءة الشاذة وهو قول بشر بن أبي خازم:

فأما تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألفاهُمُ القومُ رَوْبى نياما[٥]

---

[١] القرطبي، ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص١٠٣، وما بعدها.

[٢] الآية ١٧ من سورة فصلت.

[٣] انظر البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ، ٤٤٢/٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٨٢/١.

[٥] الأسدي، بشر بن أبي خازم، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ص١٣٥، بالرفع فقط.

فقد ذكر سيبويه أنه ينشد على وجهين، الرفع والنصب. نحن إذن أمام استعمالين: نصب الاسم بعد أما في أسلوب الاشتغال، ورفعه، ويبدو أن الاستعمال العربي قد تداول هذين النمطين بصورتين متقاربتين، مما دفع سيبويه إلى الحكم بأن النصب عربي كثير، والرفع أجود[١]. وهذا الحكم يعني أن الاستعمالين موجودان في العربية جنباً إلى جنب دون أن يكون أحدهما أصلاً للثاني، ولكن النمط المرفوع محكوم له بالأفضلية من وجهة نظر تداولية محضة، كما يبدو من عبارة سيبويه.

ومما يحمل على النمط الثالث الذي ذكرناه آنفاً قول سيبويه: "وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاهُ فهو كذلك، وإن شئت نصبت.... والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيداً بإهانتك أخاه، وأكرمت زيداً بإكرامك أخاه وهذا النحو في الكلام كثير"[٢].

وقد وصف سيبويه أنّ تقدير العامل على هذه الصورة تمثيل لا يُتكلّم به، وأن الرفع فيه أجود وأحسن[٣]. فالصراع استعمالي في الدرجة الأولى، وكلا النمطين وارد عن العرب.

وقد تساوى الرفع والنصب أيضاً في قول الربيع بن ضبع الفزاري:

---

١) سيبويه، الكتاب، ٨٢/١.

٢) سيبويه، الكتاب، ٨٣/١.

٣) سيبويه، الكتاب، ٨٤/١.

النصب لا يقل جودة من الناحية التداولية عن الرفع ولكن الذي جعل نمط الرفع في هذا المكان مألوفاً هو أنه قد جاء في قراءة العامة وهي سُنّة لا تخالف.

ولا نريد أن نخوض أكثر في الحديث عن الصراع بين الأوجه الاستعمالية الواردة في اللغة العربية، حتى لا يطول الحديث ويسترسل، ولكن الأمثلة التي ضربناها، تثبت أن اللغة العربية كانت تَمْنَحُ أبنائها خيارات كثيرة، ولا تحصرهم في معيار واحد، وتثبت أيضاً أن سيبويه كان على وعي كامل بقضايا التداول والمعايير التي تحدُّ من اشتهار نمط، مما يدفع بنمط آخر إلى أن يتغلب عليه على ألسنة أبناء اللغة.

٤- النداء:

النداء وفقاً لتعريف أبي البقاء الكفوي هو إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ، وأما على المستوى الاصطلاحي، فهو، تصويتُك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه[١].

وقد عرَّفه الشريف الجرجاني تعريفاً ينطلق من نظرية العامل فقال: "المنادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً"[٢].

وهو باب متشعب كثير الفروع لأنه أسلوب متكامل، وقد عدَّه النحويون فرعاً على المفعول به، لأنهم وجدوا بعض أنماطه منصوبة، كالمضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، ولذا فقد أقاموا قاعدتهم على اعتبار أن النداء مما يُحْمَل على المفعول به، وأما

---

[١] الكفوي، الكليات، ٣٦٤/٤.

[٢] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص١٨٢.

الأنماط المبنية على الضم (المنادى المفرد والمنادى المبهم) فقد عدّوها مبنية على الضم في محل نصب مفعول به، وهذه النظرة تنطلق من نظريتين سادتا التفكير النحوي العربي، وهما: نظرية العامل التي تفرض على الفكر النحوي العربي مسألة وجوب وجود العامل، ولّما كان المنادى منصوباً أو في موضع النصب، فإنه لا بد له من ناصب، ولّما كانت الجملة لا تحتمل وجود الناصب بعناصرها الظاهرة فقد بدأوا يبحثون عن ضالتهم خارجها.

والنظرية الثانية: هي نظرية الإسناد التي رأى النحويون أنها تسيطر على جميع الأنماط الجملية في الجملة العربية، وحتى تكون الجملة سوية، لا بد أن تكون إسنادية تشتمل على عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه) فإن لم يكونا موجودين، فلا مناص من تقديرهما.ولما كانت جملة النداء جملة غير إسنادية في بنيتها الظاهرة، فقد لجأ النحاة إلى المعنى لينقذ القاعدة، فوجدوا أن معنى جملة النداء في المحصلة النهائية هو (أدعو أو أنادي) ووجدوا أن تقدير هذا العامل يحقق غايتين: الأولى إقامة عناصر الإسناد في الجملة، واكتمالها، مما يحقق الاتساق للقاعدة النحوية، وثانيهما: أن هذا العامل الفعلي يسوّغ الحركة الإعرابية، وهي حركة النصب، مع أن النظر المباشر لجملة النداء لا يسعفنا في حقيقة الأمر في التماس معنى المفعول به في تراكيب النداء.

وانطلاقاً من تقدير العامل فقد أطلق العلماء على النداء مصطلحات تنبثق من العامل أدعو أو أنادي، فاصطلح معظم النحاة مصطلح النداء والمنادى[1]، كما استعمل آخرون مصطلح الدعاء والمدعو[2].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/١٩٨، والمبرد، المقتضب،٤/٢٠٤؛ وابن السراج، الأصول في النحو ، ١/٤٢٠، والرماني، معاني الحروف، ص٩٢، وابن جني، الخصائص، ١/١٧٠، والزمخشري، المفصل ، ص٣٥.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٢٩، والمبرد، المقتضب، ٣/٢٩٨- ٢٩٩ و ٤/٢١٦، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/٤٠٠، وابن جني، اللمع في العربية ، ص١٠٧

أقسام المنادى:

١- المنادى المضاف وهو المنادى الذي رُكِّبَ تركيباً إضافياً. أي من المضاف والمضاف إليه نحو يا عبد الله فَـ(عبد الله) منادى مضاف، وهو منصوب على أي حال[١].

٢- المنادى النكرة: ذكر سيبويه أن الخليل استعمل مصطلح المنادى النكرة[٢]، ثم درج البصريون بعد ذلك على استعماله وتحليله[٣]. فإذا كانت النكرة مقصودة فحكمها البناء على الضم، نحو: يا رجل ولا تنوَّن، وأما إذا كانت النكرة غير مقصودة فحكمها النصب نحو يا رجلاً أو يا ماراً ساعدني.

٣- المنادي المضارع للمضاف: لطوله، ومعنى المضارع: المشابه، وحكمه النصب أيضاً على اعتبار أنه مشابه للمضاف، وقد ذكر سيبويه أن الخليل كان يرى أنه نصب طلباً للخفة[٤].

٤- المنادى المفرد العلم وهو مبني على الضم في محل نصب، كما هو الحال في المنادى النكرة المقصودة، وقد عبَّر عنه سيبويه بمصطلح المنادى المفرد[٥].

وزاده المبرد تحديداً عندما سماه المفرد المعرفة، تمييزاً له عن المفرد النكرة[٦]، وقد تابعه على هذا التحديد كثير من البصريين منهم الرماني وابن جني والزمخشري[٧].

---

[١] سيبويه، الكتاب ١٨٢/٢، والمبرد، المقتضب، ٢٠٢/٤، وابن السراج، الأصول في النحو ٤٠١/١ و ٤١٤/١.

[٢] سيبويه، الكتاب ١٨٢/٢.

[٣] المبرد، المقتضب، ٢٠٢/٤؛ وابن السراج، الأصول في النحو ٤٠٣/١؛ وابن جني، اللمع، ص١٠٦.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١٨٢/٢.

[٥] سيبويه، الكتاب،١٨٢/٢.

[٦] المبرد، المقتضب، ٢٠٤/٤.

[٧] الرماني، معاني الحروف ٩٢، وابن جني، اللمع ١٠٦، والزمخشري، المفصل، ص٣٧.

وسنختار فيما يلي بعض المواضع التي نرى أنه قد حدث فيها صراع نحوي بين أنماط استعمالية بعينها نذكر منها:

- حركة صفة المنادى:

قال سيبويه: "فإن قلت: ياذا الجارية البائعها أبوه، جررت، كما تجر في زيد حين قلت: يا ذا الجارية البائعها زيدٌ، وتقول: ياذا الجارية البائعَها أبوه، تجعل (البائعَها) من صفة المنادى، ولا يجوز أن تقول: يا ذا الجارية البائِعها زيد، من قبل أن البائعها من صفة المنادى"[١]. وهذا يعني أن العرب قد نطقت بنصب البائعَها وجرّه، دون نظر إلى العلاقات اللغوية التي اكتشفها النحاة داخل الجملة بمعنى أنهم كانوا ينطقون على سجيتهم، وأما التفسير النحوي فهو محاولة لتلمس العلاقات التركيبية النحوية داخل النمط الاستعمالي، فذكر سيبويه أن العرب إذا حملت هذا النمط على المضاف إلى المنادى فإنها تجرّه، وأما إذا حملته على المنادى نفسه فإنها تنصبه؛ لأنه إما أن يكون منصوباً أو في موضع نصب[٢].

وينسحب هذا الحكم على صفة المنادى المفرد إذا كان علماً، أو نكرة مقصودة، ففي قولهم: يا زيدُ الطويلَ نصبوا (الطويلَ) لأنه صفة المنصوب وإن كان يمكن أن يكون منصوباً على الاختصاص، وأما إذا قالوا: يا زيدُ الطويلُ فقد رفعوا الطويل لأنه صفة لزيد على اللفظ[٣].

---

١) سيبويه، الكتاب،٢/٥٣. والشاهد ليس بلفظ البائعها، إنما قمنا بتغييره منعاً للإحراج.

٢) سيبويه، الكتاب،، ١٨٢/٢.

٣) سيبويه، الكتاب،، ١٨٣/٢.

أي أنه يجوز أن نقول: يا زيدُ الطويلَ ويا زيدُ الطويلُ، و لم نجد سيبويه يشير من قريب أو بعيد، إلى أفضلية حالة على أخرى في هذا المقام. ومثل ذلك الصراع قد نجده في المعطوف على المنادى المفرد، فإن المنادى المفرد مبني على الضم، فإذا عطفنا عليه فإن العرب قد عطفت عليه على اللفظ تارة وعلى الموضع تارة أخرى.

وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "وقال الخليل رحمه الله: من قال يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العربُ، فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج " يا جبال أوّبي معه والطيرُ" فرفع.

ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس كأنه قال: ويا حارث، ولو حمل(الحارث)على (يا) كان غير جائز البتة، نصبَ أو رفعَ، من قبل أنك لا تنادي اسما فيه الألف واللام بيا"[1].

يشير هذا النص إشارة صريحة إلى أن العرب إذا عطفت على المنادى المفرد العلم، فإنها في الغالب تلتزم البناء على الضم، وهو حمل مباشر على لفظ المنادى، وإن كان قد ورد عنهم أنهم نصبوا المعطوف، وقد وصف الخليل وسيبويه استعمال الضم بأنه الأكثر، وأما النصب فهو القليل، ثم ذكر الخليل وفقا" لرواية سيبويه أن الضم هو القياس. وهذا يعني من وجهة نظر صراع الأنماط النحوية أن اللغة سارت في مسارين: الأول منهما العطف على

---

[1] سيبويه، الكتاب،٢/١٨٦-١٨٧ والآية ١٠من سورة سبأ بنصب والطير.

اللفظ، والثاني: العطف على الموضع. وقد تَغلَّبَ الأولُ منهما على الثاني، مما جعل العلماء يقولون إن الأول أكثر أو إنه القياس. مما يعني أن الثاني غير مقيس .

وثمة مثال يوضح العلاقة العددية بين المنادى المتعدد باستعمال حرف العطف والصفة المتعددة كما في قول سيبويه: " فإذا قلت يا زيد وعمرو ثم قلت الطويلين) فأنت بالخيار، إن شئت نصبت ، وإن شئت رفعت"[١].

وهذا النص يعني صراحة أن العرب استعملت نصب الطويلين حملا" على موضع المنادى (زيد وعمرو) بعد أن طابقت بينهما في العدد بالدرجة التي استعملت فيها (الطويلان) بالرفع حملا" على اللفظ، و لم يُشر سيبويه هنا إلى تدريج تداولي يتسم بالكثرة أو القلة في هذين النمطين.

كما أن هذا الأمر ينسحب على الجمع من وجهة نظر سيبويه فنقول: يا هؤلاء وزيدُ الطوالُ والطوالَ[٢].

مناداة ما فيه الألف واللام

صنَّفَ النحويون المحلّى بأل في باب مالا ينادى إلا في الضرورة، وعلَّة ذلك عندهم الجمع بين أداتي تعريف، وهو رأي البصريين في الغالب، ما عدا ما يخص مناداة لفظ

---

١) سيبويه، الكتاب ١٩٤/٢.

٢) سيبويه، الكتاب، ١٩٤/٢.

الجلالة، أو الجملة المسمى بها إذا كان أولها أل التعريف كأن يسمي أحدهم ابنه: الرجُلُ قائم، وأما الكوفيون فقد جوَّزوا ذلك مطلقاً شعراً ونثراً[١].

والصحيح أن مسألة الجمع بين أداتي تعريف ليست مقنعة في هذا السياق؛ لأنهم قد جمعوا بين أداتي التعريف (أداة النداء في هذا المقام)، وحالة التعريف في الأسماء الأعلام، فنقول: يا زيدُ، فلم تنفر اللغة من هذا الجمع، ومن أصعب ما قيل في هذا أن أسماء الأعلام إذا نوديت فإنها تجرَّد من تعريفها بالعلمية وتصبح مُعرَّفة بالنداء[٢]، ولكننا لسنا بصدد مناقشة هذه الحجة، وإنما نذكر أن اللغة ليست بهذا الضيق الذي تحدّده القاعدة، فقد أتاح لنا الاستعمال اللغوي بعض الأمثلة على هذا الجمع، كقول الشاعر:

مِنَ اجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلةٌ بالود عني[٣]

فقد باشرت ياء النداء الاسم الموصول، والمعيار القياسي لا يقبل بهذا، وثمة شواهد أخرى على هذه المباشرة من مثل[٤]:

عباسُ يا الملكُ المُتوَّجُ والذي عَرَفَتْ لهُ بيتَ العلى عدنانُ

وقوله:

فيا الغُلامانِ اللَّذانِ فرَّا

إيّاكُما أن تَعقبانا الشرّا

---

[١] السيوطي، همع الهوامع، ٤٧/٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٩٧/٢.

[٣] الشاهد في سيبويه، الكتاب ١٩٧/٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٣٢، غير منسوب.

[٤] انظر هذه الشواهد في السيوطي، همع الموامع ، ٤٧/٣.

ونحن مع القدماء في أنّ تداول هذه الظاهرة كان محدوداً جداً في الاستعمال العربي الأدبي، الذي نُقل عن العرب، ولذا فإننا نقول إن السمت القياسي الذي اتخذته العربية هو اجتذاب ما يسمى بالمنادى المبهم مثل أيّ، وأيّة، لمناداة ما فيه الألف واللام ما عدا لفظ الجلالة الذي لا تقبل فيه العربية اجتلاب أي لفظة لأنه لا يجوز أن نقول يا أيها الله، لاعتبارات ربما كانت تصويتية تتعلق ببنية اللفظة الكريمة ووجود الألف واللام فيها.

وأما الألفاظ الأخرى التي أدخلوا عليها (أيّ وأيّة) في النداء، فإنما حدث ذلك لغايات الهروب من تشكل مقطع طويل مغلق، فعندما ننادي كلمة القمر مثلاً فإننا نقول: يا القمر

yāl ḳamaru

فقد تشكل في بداية هذه الكلمة مقطع طويل مغلق، (yāl)، وهو مقطع لا يمكن قبوله في اللغة العربية إلا إذا تحقق فيه شرط قبوله، وهو أن يكون حدّ الإغلاق مشدّداً، وعند ذلك فإن اللغة قد تلجأ إلى إحدى طريقتين:

الأولى منهما تقصير الحركة الطويلة، وهو ما لم يحدث في الفصحى إلا في الأمثلة القليلة التي ذكرناها على الأغلب، ولكن اللهجات العامية قد اتخذته المعيار القياسي أو الوحيد فيها، فالعاميّات الآن لا تمانع أبداً في مثل هذا الأمر.

والثانية: اجتلاب كتلة مساعدة للتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام، وهو الطريق الذي اتخذته العربية الفصحى التي اجتلبت لفظتي (أيّ وأيّة) للتخلص من تشكّل المقطع المرفوض، وليس كما قال القدماء للتخلص من مسألة دخول تعريف على تعريف[1].

---

[1] العبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، عمان، دار الشروق، ط١، د.ت، ص٣١-٣٢.

وأما لفـــظ الجلالة فإن له ظرفاً خاصاً، إذ إنّه عند مناداته ب(يا) فإنه سيصبح(yāllāhu) وهذه الكتابة الصوتية تظهر لنا أن المقطع الطويل المغلق (yāl) مقبول في العربيـــة لأن حـــد الإغلاق فيه مشدد، فهو حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه. ويجوز فيه أيضاً التخلص من هـــذا المقطع عن طريق إقحام همزة محركة بالفتح وهو ما يسمى بقطع الهمزة، وقد وصف القطـــع بأنه لغة أكثر العرب[١].

تنوين المنادى المفرد

لقد رأينا في عرضنا لهذا الموضوع أن المنادى المفرد سواء كان علماً أم نكرة مقصـودة، يبنى على الضم ويكون في موضع نصب، ولكن لا يجوز تنوينه. ومع هذا فقـــد سـجّلت العربية عبر تاريخها بعض الأمثلة التي خالفت فيها السمت القياسي العـــام كمـــا في قـــول الشاعر:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ[٢]

لقد ذكر سيبويه أن التنوين لحق(مطر) للضرورة الشعرية كما يلحـــق الممنـــوع مـــن الصرف للسبب نفسه[٣].

ومعنى هذا أن بعض السياقات الاستعمالية تتيح لأبناء اللغة أن ينونوا الاســـم المفـــرد المنادى كما في هذا الشاهد، ولعلها لم تكن في أصلها تضع هذا القيد الذي وضعته لاحقـــاً،

---

[١] ابن منظور، لسان العرب مادة (أله) ١٣/٤٧٠.

[٢] البيت للأحوص كما في سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٢، وشرح أبيات سيبويه للسحاس برواية مطراً بالنصب، ص٦٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٣/٤١.

[٣] سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٢.

ولكنها عندما تقدم بها الزمان، طورت النمط الذي لا يسمح بالتنوين، واستقرت عليه، فعندها نقول إن النمط الآخر قد انتهى من الاستعمال بعد أن تغلب عليه النمط الأول، وظلت اللغة تحتفظ بهذا الشاهد الذي ربما أوحى إلينا بأن هذه الظاهرة كانت موجودة يوما ما، ثم انقرضت من الاستعمال حتى وصلت اللغة فيه إلى درجة الإنكار.

نداء المنتهي بتاء التأنيث

ذكر سيبويه أن الخليل روى أنه سمع من العرب من يقول: يا أمةُ لا تفعلي وهو ينادي (أمّ) فالتاء فيها هي تلك التاء التي نراها في عمة وخالة. وفي الوقف يكون النمط على هيئة (يا أُمّه) بالهاء الساكنة و(يا أبَهْ).

كما تقول: يا أُمّتاه أيضاً[1].

فقد ذكر سيبويه أن اللغة تقول يا أمّةُ في الوصل، ويا أمّتاه، كما تقول في الوقف يا أمّهْ بالهاء الساكنة. والفرق بين يا أمّه ويا أمّتاه، أن التاء في النداء تلزم إذا أضفت إلى نفسك خاصة. فكلاهما مستعمل في لغة العرب، ولا يبدو أن سيبويه قد فرّق بينهما على المستوى الاستعمالي أو التداولي.

ومثل هذا ينسحب على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، مثل: يا قومي ويا قومِ، وهما لغتان، وقد وصف سيبويه بقاء الياء بأنها لغة في الوصل والوقف، وربما قالوا: يا قومَ. أو يا قوماه.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/٢١١.

وعلى هذا فإن الأنماط التركيبية المتصارعة في هذا المقام هي: يا قومِ، يا قومُ يا قومي، يا قوما،يا قوماه، بهاء السكت التي جاءت لتوضّح الألف[١].

ويمكن أن نحمل على هذا أيضا المضاف إلى المنادى كقولنا: يا ابن أمي، فإنه يجـــوز أن نقول يا ابن أمي بالياء كما في قول الشاعر:

يا ابنَ أُمّي ويا شُقَيّق نَفْسِي أنت خلّيتني لدهرٍ شَديدِ[٢]

جعل (ابن أمي) اسماً واحداً وأضافه إلى نفسه. وفيه لغة أخرى أن يكون (يا ابـــن أمَّ) بتشديد الميم وفتحها، ويا ابن عمَّ، وقد وصف هذا الاستعمال الأخير بأنه أكثر من يا ابـــن أمي بالياء.

كما جاء فيه استعمال آخر وهو يا ابنِ أمٍّ بتشديد الكسر[٣].

وعلى هذا فإننا نجد أن اللغة قد أتاحت لمستعمليها ثلاثة خيارات:

الأول من حيث التداول والكثرة هو: يا ابن أمَّ.

الثاني: أن يبقى المضاف إليه على حاله فتقول: يا ابن أمي.

الثالث: هو الاجتزاء بالكسرة عن الياء، وقد وصف الاجتزاء نفسه بأنه كثير في كـــلام العرب. ولكن يبدو أن الصراع بين هذه الأنماط قد آل إلى النمط الثاني السابق الذكر مـــن حيث الكثرة والتداول.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٩-٢١٠ بتصرف في الأمثلة.

[٢] الشاهد لأبي زبيد الطائي في سيبويه، الكتاب ٢/٢١٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٣٥.

[٣] سيبويه، الكتاب ٢/٢١٣-٢١٤.

ونجد أن الصراع التركيبي النحوي فيما يخص النداء لا يتوقف عند هذه الجزئيات وإنما يشمل جميع أجزاء الأسلوب، ولكننا لا نريد أن نستكثر من الأمثلة والظواهر لأن الهدف من هذه الدراسة أن نثبت وجود صراع بين البنى التركيبية لا أن نحصرها برُمتّها.

٥- الترخيم:

يمكن أن نُعرّف الترخيم بأنه حذف أواخر الأسماء في النداء، واستناداً إلى هذا التعريف، فإن الاسم المنادى إما أن يكون مبنياً بسبب النداء، فيكون نكرة مُقْبَلاً عليها (مقصودة)، أو غير ذلك. فإن كانت مقصودة فإنه يجوز ترخيمها[١].

وقد عرفه السيوطي بقوله: حذف آخر الاسم باطراد، وهذا عنده يختص بالمنادى، فلا يُرخّم غيره، إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء[٢].

وهو بهذا يتفق مع المعنى اللغوي للترخيم بأن معناه التسهيل، والتسهيل جاء من معنى الرخيم، وهو الحسن الكلام، وهو التليين أيضاً، ومنه ترخيم الأسماء في النداء. والعرب تقول: جاريةٌ رخيمة إذا كانت سهلة المنطق[٣].

وهذه التعريفات منقولة عن تعريف سيبويه الذي قال: "والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، ولا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر"[٤].

---

[١] ابن عصفور، المقرب، ص٢٠٤.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، ٧٦/٣.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، رخم، ٢٣٤/١٢.

[٤] سيبويه، الكتاب ٢٣٩/٢ وانظر في ذلك ابن السراج، الأصول في النحو ٤٣٧/١ وابن جني، اللمع في العربية، ص١١٤، والزمخشري، المفصل، ص٤٧.

وبهذا فإن تعريفات القدماء لم تختلف فيما بينها، كما أن تعريفات المحدثين لم تختلف كثيراً عنها[١].

غير أن الأمر مختلف عند برجشتراسر، فقد عرّفه بأنه اختصار الكلمة وحذف أكثر من حركة واحدة منها، في النداء وغير النداء، فقد عد منه مثلاً كلمة (أيش) بدل أي شيء، و(عم صباحاً) التي زعم العرب أن أصلها أنعم صباحاً، و(مُ الله) وأصلها كما يقول العرب: أيمُنُ الله. بل لقد عَدَّ الحذف الصرفي نوعاً من الترخيم مثل تَذَكَّرون في تتذكَّرون. وحرف الاستقبال السين الذي عدَّه ترخيماً لسوف[٢]. وهو بهذا لا يفرق بين الترخيم والحذف وبلى الألفاظ.

ونعني ببلى الألفاظ أن الألفاظ تكون عرضة لقص أطرافها فتبلى كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي تتداولها أيدي البشر على مر الزمان[٣]. وقد ذكر فندريس أن الكلمات الطويلة تكون أكثر عرضة للبلى وتساقط الأطراف من الكلمات القصيرة[٤].

وقد وقع في الترخيم نوع من الصراع من حيث الاستعمال اللغوي، إذ إن له لغتين (استعماليتين) عند العرب تسميان لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر.

---

١) عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والانجليزية، بنها، دار المعارف، د.ت، ص١٣٨.

٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات في ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م، نشرها رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م، ص٧٠.

٣) رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، ص١٣٥.

٤) فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠م، ص٨٩.

ويعني الانتظار هنا أن ابن اللغة يحذف آخر الاسم المنادى الذي تنطبق عليه شـــروط الترخيم، دون تغيير في حركة الحرف قبل الأخير الذي استقر النطق عليه، لأنه وفقاً لتفسـير النحاة ينتظر الحرف الأخير الذي يحتمل حركة المنادى، فيقول: يا فاطمَ مثلاً.

وأما اللغة الثانية فهي لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف فيعامل الاسم المنادى المرخـم معاملة الاسم المنادى العادي كأنه لم يحذف منه شيء[١].

وعلى هذا فإن الصراع موجود في هذا الباب وجوداً استعمالياً، ويبدو أن الغلبة في هذا الصراع كانت للغة من ينتظر، فهي وفقاً للقدماء أكثر استعمالاً وأقوى في النحـو[٢]. وإن كانت لغة من لا ينتظر مستعملة أيضاً.

ومن الصراع الاستعمالي التركيـبي الذي جاء في كتاب سـيبويه، منـاداة الاسـم (طلحة)، فهو ينادى بالترخيم وبعدم الترخيم كغيره من الأسماء، فقد ذكر سيبويه أن هـذا الاسم بالذات أكثر ما ينادى بالترخيم. أي أن استعمال (يا طلحَ)على لغة من ينتظر أكـثر من (يا طلحةُ) بغير ترخيم[٣].

وقد يقتضي الصراع بين الأنماط الاستعمالية وجود بعض التغيير في بنية الاسم المرخـم كما جاء في ترخيم اسم طفاوة، فقد جاء فيه يا طفاء، بالهمزة، وهي ليست جزءاً من بنيـة الاسم. وجاء فيه أيضاً (يا طفاوَ) على لغة من ينتظر، وإن لم يأتِ به استعمال على لغة مـن لا ينتظر.

---

[١] السيوطي، همع الهوامع، ٣/٨٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٥٠، وانظر السيوطي، همع الهوامع، ٣/٨٨.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/٥٣.

وقد علّل سيبويه وجود الهمزة "أنه ليس في الكلام اسم هكذا آخره يكـــون حـــرف الإعراب، يعني الواو والياء إذا كانت قبلهما ألفٌ زائدة ساكنة لم يثبتا على حالهما، ولكـــن تُبدل الهمزة مكانهما، فإن لم تجعلهما حروف الإعراب فهي على حالها قبل أن تحذف الهـاء، وذلك قولك: يا طفاوَ أقبلْ، إذ لم تُرد أن تجعله بمنـــزلة اسم ليست فيه الهاءُ"[١].

وهذا يعني أن مثل هذا الاسم لا يجوز مناداته على لغة من لا ينتظر، فلا يجوز معاملتـــه معاملة الاسم التام في النداء.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى تشكّل حركة مزدوجة صاعدة (wu) تحتوي على تتـــابع أمثال في المقطع الأخير من الاسم المرخّم، وهذا النمط من الحركات مســـتثقلٌ في العربيـــة، حيث تلجأ اللغة في كثير من الأحيان للتخلص من مثل هذه الحركات، وتقوم بـــالتعويض، وجاء التعويض هنا بالهمز.

ومن مظاهر الصراع في باب الترخيم أيضاً أنه مقررٌ في كتب النحاة أن الأسماء الـــتي تنتهي بالتاء هي المعرضة للترخيم أكثر من غيرها، وربما أمكننا أن نعيد هذا إلى أن الـــترخيم ربما كان صالحاً للإناث أكثر، ومع ذلك فقد قرر سيبويه أن العرب حذفوا من غير مـــا في آخره تاء التأنيث فقال: "واعلم أنّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ أنْ لا تحذف منها أكثرُ، لأنهم كرهوا أن يخلوا بها، فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٥٠.

في الوصل ولا يزول، وإن حذفت فحسنٌ، وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثر التسمية بها للرجال"[١].

٦- الندبة:

قال ابن منظور: "ونَدَبَ الميتَ أي بكى عليه، وعدّد محاسنه، يندبه ندباً، والاسمُ النُدبة بالضم... والندْبُ أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها وافُلاناه... واسم ذلك الفعل الندبة"[٢]. والاسم المندوب هو المُتَفَجَّعُ عليه بيا أو وا[٣].

وعلى هذا فهي نداء يقصد به التفجع على عزيز عند المتفجع أو عند المجموع، أو يقصد منه التوجع من مؤلم للمتوجِّع أو المجموع، وذلك كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أُخبر بِجَدْبٍ أصاب بعض المسلمين: واعُمراه واعمراه!، وتصحُّ فيه (يا) إذا أُمِن أن لا تختلط الندبة بالنداء الحقيقي"[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٥١.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، نَدَبَ ١/٧٥٤.

[٣] الشريف الجرجاني، التعريفات ، ص٢٥٠.

[٤] أسير، محمد سعيد، والجندي، بلال، معجم الشامل في علم العربية ومصطلحاتها، بيروت، دار العودة، ط١، ١٩٨١م، ص٩٦٣. وانظر في باب الندبة، سيبويه، الكتاب ٢/٢٢٠، والمبرد، المقتضب، ٤/٢٣٣ و ٤/٢٦٨ ، وابن السراج، الأصول في النحو ٤/٤٣٢-٤٣٥، وابن جني، اللمع ص١٢٠، والزمخشري، المفصل ، ٤٤.

الصراع في باب الندبة

أورد سيبويه بعض أشكال الصراع الاستعمالي في التراكيب المتعلقة بباب الندبة، منها على سبيل المثال أنه يجوز أن نقول في المندوب المضاف إلى النادبِ واغُلامِيَهْ، وواغلامي[١] والهاء في هذا النمط الاستعمالي هي هاء السكت.

ومن ذلك أيضاً المندوب المضاف إلى النادب (في تركيب الإضافة)، وقد روى لنا سيبويه فيه طريقتين في الندبة:

الأولى: هي ما أطلق عليه إلحاق الألف وهو يعني بذلك ألف الندبة.

وأما الثانية: فهي عدم الإلحاق.

فمثال الإلحاق وانقطاع ظهرياه، ومثال عدم الإلحاق وا انقطاع ظهرياه[٢].

وأما الاسم المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم فقد أورد سيبويه فيه نمطين استعماليين متساويين في الاستعمال في أسلوب الندبة، فقال: وإذا ندبتَ فأنت بالخيار إن شئت ألحقت الألف وان لم تلحق جاز، كما جاز ذلك في غيره، وذلك قولك، واغلاميّاه وواقاضيّاه وواغلاميَّ وواقاضيَّ"[٣].

ولم يشر سيبويه إلى أن إحدى الطريقتين قد تغلبت على الأخرى مما يعني أنهما قد سارتا جنباً إلى جنب في الاستعمال اللغوي دون أن تتغلب إحداهما على الأخرى.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٢١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٢٢.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٢٣.

كما أن هذا الصراع موجود في الأسماء التي تنتهي بألف أصلها ياء، فإن اللغة خيَّرت أبنائها بين إلحاق الألف وعدم إلحاقها في حالة الإضافة إلى ياء المتكلم. فيجوز أن يقال: وامثنياه، ووامثنايَ، وأما إذا لم يكن مضافاً فإنه يقال: وامثناه، فتُحذف إحدى الألفين المدّيّتين، ألف الاسم أو ألف الندبة.

وقد عد سيبويه هذا الحذف بأنه تجنّبٌ لالتقاء الساكنين، ولأمن اللبس[1]، فحالُ الصراع في النمط المضاف إلى ياء المتكلم كحاله في المنقوص بالياء.

ومن مظاهر الصراع ما وقع في أداة الندبة الغالبة عليه من جهة، وفي ندبة النكرة من جهة أخرى، فإن قولنا (وازيداه) و(يا زيداه)، جائزان في الاستعمال اللغوي، دون أن تتغلب إحدى الصيغتين على الأخرى. وأما ندبة النكرة فهي مستعملة، وإن وصف هذا الاستعمال بأنه قبيح، إذ إن استعمال (وارجلاه) أو يا (رجلاه) استعمالٌ قد وصف بالقبح عند الخليل ويونس. كما كان ذلك مُقبّحاً في ندبة المبهم كاسم الإشارة كقول العرب: (واهذاه). لأن الندبة إنما هي تفجّعٌ يكون بأعرف الأسماء فينبغي أن تُخَصَّ ولا تبهم لأن الندبة على البيان[2].

وعلى هذا فإن سيبويه قد أورد أنماطاً متصارعة في أسلوب الندبة، بعضها لم يفض إلى غلبة نمط على آخر، فوصف ذلك بالتغيير، بمعنى أن النمطين قد استعملا بالدرجة نفسها من الشهرة والقبول، فيما أورد أنماطاً أخرى تَغَلَّب فيها أحد الأسلوبين على الآخر، دون أن

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٢٣-٢٢٤.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٢٧.

وسندرس في هذا الجزء من الدراسة صراع الأنماط النحوية في بابي الحال والتمييز وفقاً لما أثبته سيبويه، وأما ما يتعلق بباب النواسخ، كاسم إن، وخبر كان، فهو مدروس في باب الصراع الإسنادي السابق.

١- الحال:

لسنا بحاجة إلى تعريف الحال عند النحاة لغوياً واصطلاحياً[١]. وقد رأينا أن سيبويه كان يفصل أجزاء الحال وفقاً لدلالة كل جزء، وتحدّث في موضع عن الحال التي يقع فيها الأمر كقولنا: مررتُ بهم جميعاً[٢]. والحال التي يقع فيها السعر مثل لك الشاءُ شاةً بدرهم شاة بدرهم[٣]. وما ينتصب من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر، مثل: قتلته صبراً ولقيته فُجاءة[٤].

ومن أشهر المصطلحات التي عبّر بها عن الحال مصطلح الخبر. كقوله: هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً، فعبدالله ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرته قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله[٥].

---

١) ينظر في هذا الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٨٥، والكفوي، الكليات، ١٨٧/٢، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١٢٠/٢، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٢٣٤.

٢) سيبويه، الكتاب، ٣٧٦/١.

٣) سيبويه، الكتاب ٣٩٥/١-٣٩٦.

٤) سيبويه، الكتاب، ٣٧٠/١.

٥) سيبويه، الكتاب ٨٨/٢ وانظر ٧٧/٢.

ولعل هذا المصطلح متعلق بباب المبتدأ والخبر من جهة الأصل، ولذا فإننا سنرى أنه مما تعاورته حالات النصب والرفع، مما يدعونا إلى تصنيفه ضمن "الصراع النحوي التركيبي".

وبسبب الارتباط الدلالي بين الحال والصفة فإننا نجد أن سيبويه قد استعمل مصطلح الصفة وعبّر به عن الحال، وإن كان هذا المصطلح لم يشتهر كثيراً عنده، أو عند من أتى بعده رغبة في الفصل بين ما يستحق الإعراب بعمل عامل وهو الحال، وما يستحق الإعراب بالتبعية وهو الصفة. ومن الأمثلة على استعماله عند سيبويه قوله: "هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام. شبّهوه بما يُشبَّه من الأسماء بالمصادر نحو قولك: فاهُ إلى فيَّ، وليس بالفاعل ولا المفعول، وكما شبّهوا هذا بقولك: عودَهُ على بَدْئِهِ، وليس بمصدر.. وهو قولك: دخلوا الأول فالأول[1]. وقال في موضع آخر: هذا ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسراً أطيبُ منه تمرا[2]. ويمكن أن نقول هنا بأن التسمية لا تتعلق بالنظرة التركيبية إلى النعت ولكنها تنبثق من نظرته إلى دلالة الحال، وهي الوصف.

الصراع في أنماط الحال

أورد سيبويه بعض الأنماط التي تتغير من حال النصب على الحال، والإعراب على النعت، فمن ذلك أن الاسم إذا كان خصلة في الموصوف، فإن العرب تتبعه إياه، ولكنها إذا أرادت أن تذكر أن هذا حاله ساعة الفعل، فإنها تنصبه على الحال. وفي هذا يقول سيبويه:

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٣٩٧.

[2] سيبويه، الكتاب ١/٤٠٠، وانظر ٢/١٢١.

"وذلك قولك: له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء. وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصالٌ تذكرها في الرجل كالحلم والعلم والفضل، و لم تُرد أن تخبر بأنك مررت برجلٍ في حال تعلّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنك أردتَ أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين؛ لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رُفع الصوتُ. وإن شئت نصبت فقلت: له علمٌ علمَ الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالمٌ"[1]. ويمكن أن ننسب هذا التغير في المعنى النحوي إلى اختلاف المعنى الدلالي، وهو ما يمكن أن ينطبق على بعض الحالات الجامدة التي يجب تأويلها بمشتق، أو وصف. ونسبَ سيبويه التغير فيها إلى عامل المعنى، زيادة على العامل الجغرافي. مثل قول الحجازيين: مررتُ بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة، فعندما يقال: مررت بهم ثلاثتهم؛ فإن المعنى مررتُ بهم و لم أجاوزهم وكذلك الحال في مثل: جاءوا ثلاثتهم، ورأيتهم ثلاثتهم، فإن هذا استعمال حجازي ينصبونه على الحال، وأما بنو تميم فيتبعونه للأول، إن كان جراً فجراً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً[2].

وقد أكد سيبويه هذا المعنى في موضع آخر، في تمثيله على الصراع بين الرفع على الابتداء، والخبر، والنصب على ما سماه توهم الحال، وذلك في قول العرب: أما علماً فلا علمَ له، وأما علماً فلا علم عنده، وأما علماً فلا علم.

وهو يرى في هذه الأمثلة أن النصب قد جاء على إضمار فعل، لأن المتحدث إنما عنى (رجلاً)، وهذه كما يبدو لغة الحجاز، وأما بنو تميم فإنهم يرفعون وينصبون، فيقولون: أما

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٣٦١ – ٣٦٢.

[2] سيبويه، الكتاب ١/٣٧٤، ومسألة التأويل بمشتق من مصطلحات المتأخرين، وأما استعمال سيبويه فهو استعمال وصفي بمثله قوله: "وزعم الخليل رحمه الله حيث مثل نصب وحده وخَمْستهُم أنه كقولك: أفردتهم إفراداً، فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام.

علمٌ فلا علم له، ويقولون: أما علماً فلا علم له، وقد وصف سيبويه النصب على الحال في لهجة تميم بأنه أحسن، لأنهم يتوهمون الحال. إلا إذا كان النمط معرفاً بالألف واللام، فعند ذلك لا ينصبونه لأن الحال لا تأتي معرفة[١].

وأما ما حدث في الأنماط الأخرى التي تؤول بمشتق، فهو لا يختلف كثيراً عن هذا الذي حدث في المثال السابق، كما في قول العرب: كلمته فاهُ إلى فيٍّ، وبايعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهةً، وبايعته نقداً، وهذا هو الاستعمال العام. إلا أن مظهر الصراع الذي أورده سيبويه يتمثل في أن بعض العرب يقولون: كلمته فوه إلى فيّ، ونصَّ سيبويه على أن واو الحال مقدرة هنا، فكأنه قال: وفوه إلى فيٍّ، فتصبح الجملة هي المؤولة على الحال، وهذا يعني من وجهة نظر سيبويه أننا إذا نصبنا (فاه) فإنِ هذا من الأسماء الجامدة التي وقعت حالاً، وأوّلت بوصف أو مشتق، وأما رفعُ (فوه) فإنه سبب عن علاقات إسنادية (مبتدأ وخبر)، مع تقدير معنى الحال انطلاقاً من أن واو الحال مُقدَّرة[٢].

ومثل ذلك قولهم: بعتُ الشاء شاةً ودرهماً، وقامرتُهُ درهماً في درهم، وهو ما يمكن أن نجد له استعمالاً عند العرب على غير النصب، فيقولون: بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ بالرفع، والمعنى: شاةٌ بدرهم، صارت الواو بمعنى الباء. فارتفاع (شاة) جاء على الابتداء وخبره

---

١) سيبويه، الكتاب ١/٣٨٤- ٣٨٥.

٢) انظر: سيبويه، الكتاب ١/٣٩١.

(بدرهم)[١]. وقد تحدث عملية الصراع بين النصب على الحال والرفع على الخبر، كما في مثال سيبويه: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان.

وقد وصف سيبويه النمط المنصوب على الحال بأنه الأكثر في كلام العرب، وأنه القياس، كما وصف الوجه الآخر بأنه وجهٌ قاله بعض العرب[٢]. وتفسير النصب نحوياً هو الحال، وأما الرفع فعلى الخبر، كأنه قال: هذان راتعان، ومثل هذا أيضاً قولُ العرب: هذا الرجل منطلقٌ، فالرجل صفة لاسم الإشارة، وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: هذا منطلقٌ، وأما النصب في مثل هذا النمط فقولك: هذا الرجلُ منطلقاً، فإن الرجل لا يكون صفة، ولكنه خبر، وهو ما سوّغ نصب (منطلقاً) على الحال. وهو شبيه بعبارة هذا عبدالله منطلقاً، أي أن الخبر قد صار حالاً فيهما؛ لأن المرفوع لم يعد صفة في الأولى، وهو ليس كذلك في الثانية[٣]. وقد استعمل سيبويه نظيراً شعرياً لهذا النمط، وهو قول النابغة الذبياني:

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ[٤]

أي: وهذا سابعُ[٥].

ويتعدى الأمرُ ذلك إلى وصف المجرور، فقد يُجرُّ على النعت وقد يُنصب على الحال كقول العرب: مررتُ برجل قائماً، وكذلك في جميع أحواله الإعرابية، فنقول: فيها رجلٌ قائماً في حالة الرفع[٦].

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٣٩٣.
[٢] سيبويه، الكتاب ٢/٨٢.
[٣] سيبويه، الكتاب ٢/٨٦- ٨٧.
[٤] الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٢، د.ت، ص٣٠.
[٥] سيبويه، الكتاب، ٢/٨٦.
[٦] سيبويه، الكتاب ٢/١١٢.

وقد أوضح سيبويه في هذا السياق أن النصب على الحال. وأما الجر أو الرفع وفقاً للمثالين اللذين ذُكرا فهو على الصفة، وقد نقل عن يونس بن حبيب أن ناساً من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قَعْدَة رجلٍ، ويبدو أن هذا الاستعمال كان قليلاً لأن الجر فيه هو الوجه وفقاً لتعبير سيبويه، وأن النصب استعمالٌ بعيد[١].

وأما في قول العرب: هذه عشرون أضعافاً أو مضاعفةً أو أضعافها، فإن الوجه الاستعمالي الكثير هو النصب، وأما الرفع (أضعافٌ أو مضاعفةٌ أو أضعافُها) فقد نقله عن يونس و لم يجعله وجهاً[٢].

وأما النظير الذي ساقه لهذه المسألة فهو قوله عز وجل: "في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين"[٣] وفي قراءةٍ "سواءٍ" بالجر[٤].

وقد وجَّه العكبري النصب بأنه جاء على المصدرية في موضع الحال، وأما الجر فهو على الصفة لأيام، وقد قُرئت بالرفع على أنها خبرٌ لمبتدأ مُقدَّر "هي سواء"[٥].

ومن الأمثلة على الصراع أيضاً قولهم: هذا عربيٌّ محضاً، وهذا عربيٌّ محضٌ، وقد وصف سيبويه الرفع بأنه وجه الكلام، ولكنّ النصب جاء فيه على الحال وليس على الصفة كما في الرفع[٦].

---

١) سيبويه، الكتاب ١١٢/٢.
٢) سيبويه، الكتاب ١١٩/٢.
٣) الآية ١٠ من سورة فصلت.
٤) الزمخشري، الكشاف ٤٤٤/٣.
٥) العكبري، إملاء ما من به الرحمن ٢٢١/٢.
٦) سيبويه، الكتاب ١٢٠/٢.

ولكنَّ قولهم: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، فإن استعمال النصب هو الوجه الكثير المستحسن في حين أن الرفع فيها (هذا قائمٌ رجلٌ) قد وصف بأنه قبيح؛ لأنه وضع الصفة موضع الموصوف. إلا أن هذا القبح يزول نسبياً إذا كان السياق يفضي إلى أنه ليس على الصفة، فكأنه لمّا قال: فيها قائمٌ، كأنه قيل: من هو؟ فقال: رجلٌ، أو: عبدُالله وهو نمط جائز على ضعفه، ولعل المقصود بقول سيبويه (على ضعفه) أمرٌ استعمالي محض، فهو ليس من الكثير لأن سيبويه قد وصف النصب على الحال بأنه فرار من القبح[١]. واستشهد على النصب بقول ذي الرُّمة:

وتحتَ العوالي في القنا مُستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذِرُ[٢]

والشاهد فيه نصب "مستظلة" على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة، فلما صارت متقدمة، امتنع أن تكون نعتاً، لأن النعت لا يتقدم على منعوته[٣].

ومما حُمل على الصراع بين النصب على الحال والرفع على الخبر ما جاء في عمل أداة النسخ (إنَّ)، في قولنا: إنَّ فيها زيداً قائماً، فقد يجوز أيضاً أن يلغي موقع (فيها)، وهو خبر إنّ المقدم، فلا تعود خبراً فنقول: إن فيها زيداً قائم، على أن قائمٌ خبر الناسخ[٤]. أي أنه يجوز أن نستعمل الرفع والنصب فيهما دون تفضيل أحدهما على الآخر، وهذا يعني أن

---

١) سيبويه، الكتاب ٢/١٢٢-١٢٣.

٢) العدوي، ذو الرمة غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه عبدالقدوس أبو صالح، بيروت، لبنان، مؤسسة الإيمان، د.ت، ص٢٥٤.

٣) سيبويه، الكتاب ٢/١٢٣.

٤) سيبويه، الكتاب ٢/١٣٢.

الصراع بين هذين النمطين لم يُفض إلى غلبة أحد النمطين على الآخر، كما أن الإلغاء فيها وعدم احتسابها خبراً يشبه ما ورد في باب المبتدأ والخبر من إلغاء عند سيبويه نفسه، كما في مثاله: لك الشاءُ شاةً بدرهم شاةً بدرهم. قال سيبويه: "وإن شئت ألغيت لك، فقلت: لك الشاءُ شاةٌ بدرهم شاةٌ بدرهم، كما قلت: فيها زيدٌ قائمٌ، رفعت، وإذا قلت: الشاءُ لك فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت، فصار لك الشاءُ إذا نصبت بمنزلة وجب الشاءُ، كما كان: (فيها زيداً قائماً) بمنزلة استقر زيدٌ قائماً"[١]. وأما الحال الدال على ترتيب فهو مما وقع فيه الصراع الاستعمالي أيضاً، فنقول: دخلوا الأولَ فالأولَ، كأننا قلنا: دخلوا واحداً فواحداً، أو دخلوا رجلاً رجلاً، وهذا النمط مما يجوز فيه الرفع أيضاً فنقول: دخلوا الأولُ فالأولُ فكأننا قلنا: دخل الأولُ فالأولُ[٢].

وقد نجد أمثلة أخرى كثيرة على الصراع في باب الحال، ولكن أغلبها يؤول في منتهاه إلى قضايا الإسناد والنصب على الحال، أو إلى التبعية والنصب على الحال. ولعل وجود مظاهر الصراع هذه هو ما يفسر تعدد مصطلحات التعبير عن الحال عند سيبويه، فقد رأينا كيف أنه استعمل مصطلح الخبر والصفة والمفعول به والموقوع به زيادة على مصطلح الحال نفسه، والسبب في هذا أن سيبويه قد اهتم بدلالة التركيب اهتماماً كبيراً، فسمى كلَّ نمط وفقاً لدلالته، دون أن يغفل المصطلح التركيبي الرئيس وهو الحال، مما يثبت أن سيبويه كان يهتم بوصف اللغة كما هي في واقعها الاستعمالي. وهو أمرٌ لا نجده في دراسات

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٣٩٦.

[٢] سيبويه، الكتاب ١/٣٩٨.

المتأخرين عنه كثيراً؛ لأن المتأخرين قد اهتموا بالبعد التركيبي، فاستعملوا مصطلح الحال بدلالته العامة الدالة على التركيب[١].

٢- التمييز:

لقد جاءت مصطلحات التعبير عن التمييز في كتاب سيبويه وغيره من النحاة السابقين قليلة العدد، بسبب ارتباطه بالمعنى اللغوي، فهو يدل على العزل والفرز[٢].

ولذلك جاء في الاصطلاح أنه اسم نكرة بمعنى من، يُبين إبهام اسمٍ وهو المفرد، أو نسبة وهو الجملة[٣].

وقد اشتهر في الأوساط النحوية أن الكوفيين يسمونه التفسير أو المفسر، وقد أورد أبو حيان الأندلسي أن الفراء الكوفي هو أول من سماه تفسيراً أو مفسراً[٤]. ثم تابعه الكوفيون على ذلك[٥].

وقد استعمل الكوفيون أيضاً مصطلح المترجم أو الترجمة، كما في قول الفراء: "وإنما ذكرتُ هذا لأن العرب تقول: للهِ درُّه من رجلٍ، ثم يُلقون (من)، فيقولون: لله درُّهُ رجلاً،

---

[١] الأخفش، معاني القرآن، ص٢١٠، والمبرد، المقتضب٣،٢٦٨ و ٤/٣٠٠، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/٢٥٨ و ٢/٤٠، والنحاس، إعراب القرآن، ١/١٦٦ و ١/٣٠٨ و ٢/٢٠، والفارسي، أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة، مطبوعات مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م، ١/١٤ و ١/١٠٦، وابن جني، اللمع في العربية، ص٦٢، وابن جني، الخصائص، ٢/٢٦٨، والزمخشري، المفصل، ص٦١، وغيرها.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، ميز ٥/٤١٢.

[٣] العاملي، أحمد قصيد، متن الأجرومية ودروس في النحو، بيروت والكويت، دار التوجيه الإسلامي، ١٩٨٠م، ص١٤٨.

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ٢/٥٢٠.

[٥] انظر: الجبالي، حمدي، ١٩٨٢م، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد - الأردن (غير منشورة).، ص٥٣.

فالرجل مترجمٌ لما قبله وليس بحال[١]. وأما سيبويه فقد كان يفضل استعمال مصطلح التبيين[٢].

ومن المفيد أن نذكر أن سيبويه قد استعمل مصطلح التفسير أكثر من مرة[٣]. مما يثبت أن هذا المصطلح ليس مصطلحاً خاصاً بالكوفيين، فلعله من مصطلحات الخليل بن أحمد، وقد استعمله من جاء بعد سيبويه أيضاً[٤].

- مظاهر الصراع في باب التمييز:

أورد سيبويه عدداً قليلاً من الأنماط التي حدث فيها صراع بين النصب على التمييز والأوضاع الإعرابية الأخرى، منها:

- النصب على التمييز والرفع على الخبر:

جاء هذا في قول سيبويه: "وأما قولهم داري خلف دراكَ فرسخاً، فانتصب لأن خلفَ خَبَرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلما قال: داري خلف دارك أبْهَمَ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك، فقال: فرسخاً وذراعاً وميلاً، أراد أن يُبيّن، فيعمل هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنصب كما عملَ: له عشرون درهماً، في الدرهم، كأن هذا الكلام شيء مُنوَّنٌ يعملُ فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان: أفضلُهُم رجلاً، بتلك المنزلة، وإن

---

[١] الفراء، معاني القرآن ، ٢/١٠٤.

[٢] سيبويه، الكتاب ١٨١/٢ و ١٩١/٢ و ٢٢٨/٢،...

[٣] انظر سيبويه، الكتاب ١٥٩/٢ و ١٧٥/٢.

[٤] المبرد، المقتضب ٣٤/٣ وابن السراج، الأصول في النحو ٢٧٢/١ و ٤٩٤/١ و ٢٣٨/٢، والزمخشري، المفصل، ص٦٥ وغيرها.

شئت قلت: داري خلف دراك فرسخان، تلغي خلف كما تُلغي فيها إذا قلت: فيها زيدٌ قائمٌ"[١].

ويفيدنا هذا النص في أنه يجوز أن نرفع مثل هذا النمط على اعتبار أن الظرف (خلف) ملغى كإلغاء (فيها) في قولنا: فيها زيدٌ قائمٌ، فيكون الرفع على الخبر لأن (خلف) في هذا المثال خبرٌ أيضاً، وأما النصب فعلى التمييز، ومهما يكن من أمر فإن سيبويه قد أورد النمطين دون أن يُفضّل أحدهما على الآخر، مما يدعونا إلى القول إنهما مستعملان في البيئات الاستعمالية دون أن يتغلب أحدهما على الآخر.

- النصب على التمييز والرفع على الفاعل أو المعنى:

ويبدو أن هذا النمط يخص تمييز (كم) بنوعيها، فقد أورد قول القطامي:

كمْ نالني منهمُ فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ[٢]

فإنه يجوز أن نقول: (فضلُ)، قال سيبويه: وإن شاء رفع، فجعل (كم) المرار التي نالـه فيها الفضل. فارتفع الفضلُ بنالني فصار كقولك:

كم قد أتاني زيدٌ، فزيدٌ فاعلٌ. وكم مفعول فيها. وهي المرار التي أتاه فيها، وليس زيدٌ من المرار[٣].

وقد أورد نظيراً لحالة الرفع ، وهو قول الفرزدق الذي نسبه إلى بعض العرب:

---

[١] سيبويه، الكتاب ٤١٧/١.

[٢] الشاهد في الكتاب ١٦٥/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٢٨.

[٣] سيبويه، الكتاب ١٦٥/٢.

كم عمةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ فدعاءُ قد حلبتْ عليّ عِشاري[١]

وهذا يعني أن ما بعد كم يمكن أن يأتي مرفوعاً على تأويل الفاعل، فإذا كانت كم خبرية كما في قول الفرزدق، فإن ما بعدها يأتي مجروراً، كما في رواية الديوان، وأما رواية الشاهد بالرفع فعلى تأويل: حلبت عماتٌ كثيراتٌ عشاري. وهو تأويلٌ يهدف إلى تفسير الحركة الإعرابية على الرغم من أنه يخلخل جمال النظم. والحالة السائدة في مثل هذا الاستعمال هي حالة الجر وهو حكم تمييز كم الخبرية[٢]، وأما حالة الرفع فهي جائزة ولكنها لا تُحمل على التمييز، بل إن ورودها في الاستعمال محدودٌ ومحكوم بالتأويل.

وقد جاء في حديثه عن كم أنه يجوز في الشعر جر تمييزها على الرغم من الفصل بينها وبينه بحاجز، فتقول: كم فيها رجلٍ، مستشهداً بقول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا وكريمٍ بخلُهُ قد وَضَعَهْ

فيجوز في (مقرف) الرفع على الابتداء، وتكون كم للتكثير، وجملة (نال العلا) خبر للمبتدأ. ويجوز فيه النصب على التمييز (مقرفاً)، والجر على تمييز كم الخبرية، وقد احتج سيبويه على من يمكن أن يفسر إضمار (مِن) (كم بجودٍ من مقرفٍ) بأنه ليس في كل موضع يُضمر الجار[٣].

---

[١] الشاهد في ديوان الفرزدق ٣٦١/١ برواية:

كم خالةٍ لك يا جريرُ وعمةٍ فدعاءَ قد حلبت عليّ عشاري

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، وربما كان هذا هو سبب قول سيبويه: وقد قال بعض العرب.

[٢] السيوطي، همع الهوامع، ٨٠/٤.

[٣] سيبويه، الكتاب ١٦٦/٢-١٦٧.

وقد وصف سيبويه هذا النمط بأنه جائز في الشعر، ولا يساوي الأوجه الأخرى (الرفع والنصب) في الاستعمال.

- النصب والرفع على تمام الجملة الاسمية:

وهو استعمال عربي حدث فيه صراع بين حالة الرفع على الاتباع (الصفة أو البدل) والنصب على التمييز، وذلك كما في قول العرب: له عسلٌ ملءٌ جرة، وعليه دينٌ شَعْرُ كلبين. فالوجه في هذا الاستعمال الرفع لأنه صفة، وأما النصب فعلى التمييز كقولهم: عليه مائةٌ بيضاً بعد التمام[1].

ولكننا نفهم من نص سيبويه أن الوجه هو الرفع أي أنه الكثير، وأما النصب فهو جائزٌ، وإن لم يكن وجهاً. وهذا يعني أن إحدى الجملتين ليست أصلاً للأخرى، ولا منقلبة عنها: فلا يمكن حملهما على الأصل والفرع، وإنما يُحملان على الصراع الاستعمالي.

---

[1] سيبويه، الكتاب ١٨١/٢.

الفـــصل الثالـــث

المـــجـــرورات

المجرورات

١- الإضافة:

الجر هو الإضافة في الاصطلاح لأن حرف الجر يضيف ما بعده إلى ما قبله، أو بتعبير الزجاجي، الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، فالباء في قولنا مررتُ بزيد، أوصلت المرور إلى زيد، وكذلك في تركيب الإضافة[١].

وقد استعمل مصطلح الإضافة عند جمهور البصريين للتعبير عن معنى الجر، كما استعمل للتعبير عن تركيب الإضافة، الذي يعني إضافة اسم إلى آخر، بحيث يكون الأول مضافاً عاملاً في الثاني الذي هو المضاف إليه، وكلتا الدلالتين تتعلقان بالجر[٢]. وقد أشار عباس حسن إلى أن بعض النحويين يسمي حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف[٣]. والإضافة قسمان وفقاً لتحديد العلماء:

الأول: الإضافة المحضة وهي ما كان المضاف فيها وصفاً، أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، ويكون المضاف عاملاً في المضاف إليه مثل: قارئ الكتاب، وتسمى هذه الإضافة أيضاً الإضافة اللفظية وهي لا تفيد تعريف المضاف.

---

١) الزجاجي، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٢م، ص٩٣.

٢) سيبويه، الكتاب، ١٧٢/٢ و ٢١٥/٢، والأخفش، معاني القرآن، ص١٤، وص٣١٣، وص٣١٨، والمبرد، المقتضب، ١٨٥/٢ و ١٣٦/٤، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢٢٥/١، و٣/٢. والزجاجي، الإيضاح، ص٩٣، والفارسي، الحجة في علل القراءات ١٠/١، وابن جني، اللمع في العربية، ص١١، وص٨٠، والزمخشري، المفصل، ص٨٢.

٣) حسن، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، القاهرة، دار المعارف، ط٥، د.ت، ٧١/١.

الثاني: الإضافة غير المحضة، وهي التي لا يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً في المضاف إليه، وتشمل الإضافة المعنوية، وتفيد تعريف المضاف للمضاف إليه مثل: حديثُ الخليفة شائق، أو تخصيصه به إن كان نكرة مثل: رسالةُ سلامٍ[١].

الصراع التركيبي في باب الإضافة:

في حديثنا عن الإضافة ذكرنا أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً، وقد مثّل سيبويه لها بتركيب حسن الوجه، فهي من هذا النوع الذي لا يقدم فائدة في هذا الموضوع، وقد أورد سيبويه قول العرب (الحسن الوجه) فقال: واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدا، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله البتة... فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين"[٢].

نفيد من هذا النص أنه يجوز أن نقول في المعرفة هذا الحسنُ الوجه، وهذا حسنُ الوجه، ولا تقدم لام التعريف أي دلالة، فهو على هذا نوع من الصراع التركيبي الذي يبدو أن نمط حسن الوجه قد تقدم فيه من ناحية تداولية، وأما إذا كان تركيب الإضافة قائماً على النكرة، فإن سيبويه لم يذكر حدوث صراع استعمالي فيه، فلا يقال إلا (الحَسَنُ وَجْهاً)، وإن كان قد أورد شاهداً يومئ إلى استعماله في النكرة والمعرفة مروياً عن أبي الخطاب الأخفش

---

[١] الدقر، معجم النحو، ص٣٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/١٩٩ - ٢٠٠.

الكبير الذي سمع قوماً من العرب ينشدون بيتاً للحارث بن ظالم على الوجهين، الأول منهما يوافق النكرة، والثاني يوافق المعرفة، دون تغيير في المعنى العام، وهو قول الحارث بن ظالم:

فما قَوْمي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفزارةَ الشُّعرى رِقابا

فقد رواه رواية مختلفة في هذا الموضع أيضاً:

فما قَوْمي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفزارةَ الشُّعرِ الرقابا[١]

أي أن روايتي هذا الشاهد المذكورتين تتضمنان صراعاً بين نمطين تركيبيين، ولعل مرد هذا الصراع يعود إلى تعدد البيئات اللغوية وإن لم ينص على ذلك، بل نص على أن الاستعمال الثاني عربي جيد[٢].

ومن مظاهر الصراع التي نص عليها سيبويه في باب الإضافة ما ذكرناه في حديثنا عن المصادر المضافة في تعليقنا على استعمالات المصدر المضاف (سبحان الله)، فالنمط المتداول فيه هو النمط المضاف إلى ظاهر أو ضمير، وأما الأنماط الأخرى وهي المفرد، أو المعرف بأل، فهي أنماط محدودة الاستعمال جاءت في الشعر[٣].

ومن أنماط الصراع أيضاً أن العربية في إضافتها الأسماء إلى المصدر المؤول، تجيز شكلين من الاستعمال: الأول: الإضافة والرفع أو الإضافة والنصب والثاني: التنوين دون إضافة وفي هذا يقول سيبويه: "وتقولُ إذا أضفت إلى أن الأسماء: أنه أهلُ أن يَفْعَلَ، ومخافة أن يَفْعَلَ،

---

[١] الشاهد في كتاب سيبويه ٢٠١/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٦٣. برواية الشُّعري رقابا، ونصَّ النحاس هنا على رواية شُعر الرقابا.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢٠١/١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣٢٦/١-٣٢٧.

٢- النصب على نزع الخافض:

هذه القضية ليست مما يمكن أن يُحْمل على معنى المفعولية، وإنما هي قضية تتعلق بأساليب العرب وتعاطيها مع الاستعمال اللغوي، وتفسيرها يخضع للتفكير النحوي دون أن يكون له من وعي أبناء اللغة نصيب، فهي إذن قضية استعمالية محضة. ولذا فإننا قد لا نجد كثيراً من النحويين يهتم بتبويبها في باب مستقل. وإن كانت مسائله مبثوثة في الكتب القديمة ابتداء من سيبويه، غير أن صاحب كتاب الجمل في النحو أفرد له باباً مستقلاً تحت عنوان "النصب بفقدان الخافض" أورد فيه ما يمكن أن يفسر أسلوبياً على أنه نزع للخافض، أو إسقاط له، وتلك المواضع التي تحتاج إلى نظر وتأويل، وممّا ذكره من الصنف الأول قوله تعالى: "إنما ذلكم الشيطانُ يخوفُ أولياءه"[١] نصب (أولياءه) على فقدان الخافض. فالمعنى بأوليائه. فلمّا أسقط الباء نصب. وأما مثال النوع الثاني فما أورده في قوله تعالى: "ما هذا بشراً"[٢] أي (ببشرٍ) فلما أسقط الباء نصب كما يقول[٣]. والحقيقة أنه لا حاجة إلى تقدير حرف الجر الزائد في هذا النمط.

وأما ما ورد من هذه المسألة في كتاب سيبويه فيشير إلى وجود صراع تركيبي بين النصب على نزع الخافض وفقاً للاستعمال العربي المنصوب، أو البدل أو التوكيد وفقاً للاستعمال المرفوع، وهو ما نصَّ عليه سيبويه بقوله: "فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطرنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطرنا السهلُ والجبلُ. وإن شئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً. وإن شئت نصبت،

---

[١] الآية ١٧٥ من سورة آل عمران.

[٢] الآية ٣١ من سورة يوسف.

[٣] الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، ص٩٣.

تقول: ضُربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ، وقُلبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه. فالمعنى أنهم مُطروا في السهل والجبل، وقُلب على الظهر والبطن. ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيتَ، وإنما معناه دخلتُ في البيت. والعاملُ فيه الفعلُ، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت: قُلبَ هو ظهرُهُ وبطنُهُ وأنت تعني على ظهره لم يجز"[١].

فالصراع بناء على هذا النص بين الأنماط في حالة الرفع (ظهرُهُ وبطنُهُ) أو (الظهرُ والبطنُ)، أو (سهلُنا وجبلُنا) أو (السهلُ والجبلُ) الذي فُسِّر على أنه بدل بعض من كل، وبين الأنماط نفسها في حالة النصب، وقد حمل سيبويه ذلك على دخلتُ البيت، والمقصود دخلتُ في البيت، لأنه اسمٌ دالٌ على المكان. فلم يورد سيبويه في هذا المكان ما يشير إلى تقدُّم في استعمالٍ على آخر، ولكننا نعرف أن النصب على نزع الخافض قليل في العربية.

وقد ذكر سيبويه مثل هذا عندما قال في حديثه عن النمط: "ضُرِب زيدٌ اليدُ والرِّجْلُ، وإن نصبته لم يحسن، لأن الفعل إنما أُنفِذَ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر، إلا إذا سمعت العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مَطَرَتْهُم ظهراً وبطنا"[٢].

وقد ذكر سيبويه أن النصب على نزع الخافض وارد عن العرب الفصحاء، رابطاً هذا الاستعمال في الإجراء على جواب متى، فقال: "وتقول: ذهبتُ الشتاء، ويضربُ الشتاءَ،

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/١٥٨-١٥٩.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/١٦٠.

وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيفَ، أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، و لم يُرد العدد وجواب كم، وقال ابن الرقاع:

فَقُصِرْنا الشتاءَ بعدُ عليهِ وهو للذودِ أن يُقَسَّمْنَ جارُ[١]

فهذا يكون على متى، ويكون على كم، ظرفين وغير ظرفين[٢].

وجاء في كتاب سيبويه نص صريح على حكم هذا النوع من الأساليب العربية في باب القَسَم الذي يسميه سيبويه الحَلْف فقال: "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقاً إذا قلت: إنك ذاهبٌ حقاً. فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق، ويجرُّ بحروف الإضافة كما يُجرُّ حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحق، وذلك قولك: اللهِ لأفعَلَنَّ. وقال ذو الرمة:

ألا رُبَّ من قلبي لهُ اللهُ ناصحٌ ومَنْ قلبُهُ لي في الظباءِ السوانحِ[٣]

وقال الآخر:

إذا ما الخبزُ تأدمُهُ بلحمٍ فذاك أمانةَ اللهِ الثريدُ[٤]

---

[١] الشاهد في كتاب سيبويه ٢١٩/١، وفي ديوان عدي بن الرقاع العاملي أبيات مفردة، وقصيدة طويلة على هذا الوزن ليس منها هذا البيت انظر: العاملي، عدي بن الرقاع، ديوان عدي بن الرقاع العاملي، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني، تحقيق نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م، وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه، ص٢٧٦.

[٢] سيبويه، الكتاب،٢١٩/١.

[٣] الشاهد في كتاب سيبويه ٤٩٨/٣، وهو في ديوان ذي الرمة ص٦٦٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٨٢.

[٤] أشار سيبويه إلى أنه قد يكون من وضع النحاة، والشاهد في كتاب سيبويه ٦١/٣ و ٤٩٨/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٨٢.

فأما تاللهِ فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب. واللهِ مثلها إذا تعجبت ليس إلا.

ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعَلَنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياهُ نوى، فجاز حيثُ كَثُرَ في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه"[1].

وهذا النمط مما يصلح أن يُطبق عليه مفهوم التحويليين فيما يخص البنية العميقة والبنية السطحية، فيمكن القول إن الأصل هو واللهِ لأفعلنَّ وقلبي له واللهِ ناصحٌ، وفذاك وأمانةِ اللهِ الثريدُ، وتفرَّع عن هذا الأصل التوليدي نمطان هما: اللهِ لأفعلنَّ ، واللهِ ناصحٌ وأمانة الله أي أنه هنا تحويل بالحذف وتغيير في الحركة الإعرابية على آخره.

وأما النمط الثاني فهو إبقاء حالة الجر مع حذف حرف القسم (حرف الجر) على نية اللفظ به. ويمكن تمثيله على النحو الآتي:

الأصل	التحويل الأول	التحويل الثاني
واللهِ لأفعلن ←	اللهِ لأفعلن ←	اللهِ لأفعلن
D.S	تحويل بالحذف وتحويل بتغيير الحركة الإعرابية	تحويل بالحذف
	S.S	S.S

كما يمكن أن يُحمل على فكرة هذه الدراسة وهي الصراع النحوي أي أنه قد وُجد في اللغة ثلاثة استعمالات تركيبية تعبر عن الدلالة نفسها، وهي القسم في مثل هذه الأنماط، وقد

---

[1] سيبويه، الكتاب،٣/٤٩٧ – ٤٩٨.

اختارت اللغة النمط الأصلي شعاراً استعمالياً لها، فيما انحاز النمطان الآخـــران (اللهَ، اللهِ) إلى مرتبةٍ تالية لا يمكن وصفها بأنها مشهورة شهرة النمط الأصلي.

٣- الممنوع من الصرف:

الصرف هو التنوين الدال على أمكنية الاسم في باب الاسمية، وهو ما دخله التنويـــن والكسر للضرورة أو الخفة أو التناسب. وأما ما لا يُجر بالكسرة ولا يقبل التنوين فيســـمى الممنوع من الصرف، وغير المُجْرى[١]. وأما سيبويه فيسميه المتروك صرفه أحياناً[٢]. ومـــا لا ينصرف في مواضع أخرى[٣]، وربما سماه الممنوع من الانصراف[٤].

- **مظاهر الصراع في الممنوع من الصرف**

- **المسمى على أوزان الأفعال:**

وقد أطلق عليه سيبويه مصطلحاً وصفياً تعليلياً، وهو ما يُترك صرفه لأنه يشبه الفعـــل ولا يُجعل الحرف الأول فيه زائداً إلا بثبت[٥]. وله أمثلة ليست قليلة منها ما نقله مـــن رأي يونس من أنك إذا سميت رجلاً بصيغة فعل الأمر (ضارِبْ) فهو مصروفٌ، وكذلك إذا سميته على هيئة الماضي المجرد (ضَرَبَ)، أو المزيد (ضاربَ)، وفقاً لما نقله عن أبي عمرو بن العـــلاء والخليل بن أحمد.

---

١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٢٤١/٤ -٢٤٢.

٢) سيبويه، الكتاب،١٩٦/٣.

٣) سيبويه، الكتاب،١٩٧/٣، ١٩٨، ٢١٥، ٢٢٧.

٤) سيبويه، الكتاب،٢١٠/٣ و ٢١٣/٣.

٥) سيبويه، الكتاب،١٩٦/٣.

ولكن هذه الأنماط لا تقبل الصرف من وجهة نظر عيسى بن عمر، وهي وجهة نظر مردودة عند سيبويه، وقد وصفها بأنها خلافُ قول العرب الذين سمعهم يصرفون الرجل المسمى كَعْسَباً، وهو فِعْلٌ من الكعسبةِ وهو العدو الشديد مع تداني الخطى[١].

فالصراع في هذا السياق موجود إذا أخذنا بوجهة نظر الطرفين، ولكنَّ الأخذ بقول سيبويه في رده لرواية عيسى ينفي الصراع الحادث. وهو أمرٌ غيرُ مَحَبَّذٍ لدينا، لأن صرف النظير الذي ساقه سيبويه وهو (كعسب) لا يُجيزُ ردَّ رأي عيسى إذا كان يستند إلى سماع.

- ذِفرى وما يشبهها:

وهي من الألفاظ التي وردت عن العرب مصروفة وغير مصروفة، فيقولون: هذه ذفرىً أسيلةٌ، وهذه ذفرى أسيلة، وقد وصف عدم صرفها بأنها أقل اللغتين[٢]. يعني بالتداول اللغوي. ويمكن القول إن التداول اللغوي يجمع بين الصرف وعدم الصرف في البيئات اللغوية الاستعمالية، مع الإشارة إلى أن الصرف قد تقدم في التداول على عدم الصرف.

وأما (علقى) فإنها قد تُجرى عند بعض العرب مجرى البُهمى، ولذا فإنه قد ورد فيها أنها تُنوَّن في سياقات استعمالية، ولا تنون في أخرى[٣]. وإشارته إلى أن بعض العرب يؤنث (العلقى) يعني أن أكثرهم لا يؤنثها فيصرفها، فتأنيثها وعدم صرفها يحتل المرتبة الثانية في التدريج الاستعمالي.

---

[١] سيبويه، الكتاب،٣/٢٠٦-٢٠٧.

[٢] سيبويه، الكتاب،٣/٢١١.

[٣] سيبويه، الكتاب،٣/٢١٢.

وقد نسب سيبويه إلى أبي الخطاب الأخفش الكبير أن (معـــزى) تُذكّـــر في بعـــض الاستعمالات اللغوية فتُصرف، على الرغم من أن الاستعمال المشهور هو تأنيثها مع عـــدم صرفها[١].

- الصراع بين اسم القبيلة واسم الحي:

ويحدث هذا النوع من الصراع في بعض الاستعمالات الدالة على الاسمية، فإذا دلّـــت على قبيلة فإنها تُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وأما إذا دلت على اسم الحي فإنها تُذَكّـر وتُصْرَف، وقد وصف سيبويه الصرف وعدمه على وفق هذا السياق بأنهما في الكثرة سـواء، فقال: "فأما ثمودُ وسبأُ، فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء، وقـــال تعـــالى: "وعاداً وثموداً"[٢]. وقال تعالى: "ألا إنّ ثموداً كفروا ربَّهم"[٣]، وقال: "وآتينا ثمـــودَ الناقـــةَ مُبصرةً"[٤]، وقال: "وأما ثمودُ فهديناهم"[٥].

وقال: "لقد كان لسبأ في مساكنهم"[٦]، وقال: "من سبإٍ بنبإٍ يقين"[٧]. وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ، يجعله اسماً للقبيلة. وقال الشاعر:

مِنْ سبأَ الحاضرينَ مأرِبَ إذْ يبنونَ من دونِ سيْلِهِ العرِما[٨]

---

١) سيبويه، الكتاب،٣/٢١٩.

٢) الآية ٣٨ من كل من سورتي الفرقان والعنكبوت.

٣) الآية ٦٨ من سورة هود.

٤) الآية ٥٩ من سورة الإسراء.

٥) الآية ١٧ من سورة فصلت.

٦) الآية ١٥ من سورة سبأ.

٧) الآية ٢٢ من سورة النمل.

٨) الجعدي، النابغة، شعر النابغة الجعدي، دمشق، منشورات المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٦٤م، ص١٣٤.

وقال في الصرف، للنابغة الجعدي:

أضحتْ يُنفّرُها الولدان من سبأٍ كأنهم تحتَ دِفّيْها دحاريجُ[١][٢]

وهذه الاستعمالات جميعها تشير إلى أنه يجوز أن نصرف مثل هذه الأنماط الاستعمالية كما يجوز أن نمنعها من الصرف سواءٌ بسواء.

- وزن فعلان:

ربط سيبويه بين تعدد الصيغ الاستعمالية في هذا اللفظ ومؤنثه، فإن كان له مؤنث على وزن فعلى، فهو ممنوع من الصرف، وإذا افتقر إلى هذا المؤنث فإنه يُصرف. وفي هذا المعنى يقول سيبويه "ومثلُهُ كلُّ فعلانٍ كان صفةً، وكانت له فعلى لم ينصرف"[٣].

- الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط:

الأسماء المؤنثة الثلاثية بصورة عامة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، ولكن الاسم المؤنث الثلاثي ساكن العين يجوز فيه الصرفُ وعدمه، وقد نُسب الصرف إلى يونس بن حبيب الذي سمعه من العرب. وأما ما رواه عن أبي عمرو بن العلاء، فهو أنّ العرب منعوه من التنوين لمّا كثر في كلامهم[٤]. ولعل الصرف هو الشائع المتداول في البيئات الاستعمالية العربية، وأما المنع من التنوين فيمكن أن نفهم من كلام سيبويه أنه ناتجٌ عن عملية تصويتية فقد حذفوا نون التنوين بسبب كثرة توسط لفظ بنت بين علمين في لغة من صرف. وأما

---

١) الجعدي، شعر النابغة، ص٢١٧.

٢) سيبويه، الكتاب،٣/٢٥٢- ٢٥٣.

٣) سيبويه، الكتاب،٣/٢٠٥.

٤) سيبويه، الكتاب،٣/٥٠٦.

استعمال مثل هذه الأسماء بمعزل عن سياق الوصف بكلمة بنت فإنه ليس موصوفاً بالقلة أو الكثرة.

- كُراع:

ذكر سيبويه أن اسم كُراع غير مصروف، وهو الوجه الاستعمالي الشائع، وأما النمط الذي انحاز إلى المرتبة الثانية، فهو صرفُهُ، وقد وصف الصرف بأنه أخبث الوجهين[1].

ولعل إشارته إلى استعمال صرف لفظ كراع بالخبث، لا يستند إلى قضية جمالية، ولكنه يستند إلى قضيَّة تداولية، مما يُسوّغ له الحكم على الأنماط الاستعمالية بالخبث أو الرداءة لأنه ينظر فيها إلى القاعدة النحوية، وربما كان المقصود أن يقول إن الصرف تشبيهاً بذراع هو بعيدٌ وليس مستفيضاً في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة. وأما إذا قصد غير هذا فإن الحُكْم على الأنماط الاستعمالية الواردة عن العرب الناطقين باللغة أمرٌ غيرُ محمود. وبالتالي فإن هذه الدراسة لا تعتقد بأنه قصد إلى إطلاق حكمٍ جماليٍّ محض.

---

[1] سيبويه، الكتاب،٣/٢٣٦.

التوابع

يتفق المعنى الاصطلاحي للتابع مع معناه اللغوي، فهو في اللغة من تبع بمعنى سار على أثره، والمتابعة هي المواترة والموالاة، وأما في الاصطلاح فإنه يعني أسماء بعينها لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها[١].

ولذا فقد قال علماء المصطلح في تعريفه إنه "كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمتُ وأعلمتُ، فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة، وهو خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف"[٢].

٦٠٦٦٣٣

وقد كانت هذه المطابقة السبب في قدم مصطلح التابع في الدراسات النحوية، فقد استعمله سيبويه ناضجاً في أكثر من موضع من كتابه[٣].

وقد ظل هذا الاستعمال مضطرباً في مؤلفات من جاء بعد سيبويه، وما زال كذلك[٤].

وفيما يلي حديث عما تعرضت له هذه الأبواب من مظاهر الصراع النحوي، مقسمة على أبواب التوابع:

---

١) ابن منظور، لسان العرب، تبع، ٢٧/٨، وانظر الزمخشري، المفصل،، ص١١٠-١١١.

٢) الشريف الجرجاني، التعريفات،، ص٥١، وانظر في هذا المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، د.ت. ١٣٠/٣.

٣) سيبويه، الكتاب، ٢٦/٢، و ١٨٩/٢، و ٣٨٦/٢، وغيرها.

٤) انظر ابن السراج، الأصول في النحو،١٧٤/١، و ١٧/٢ و ٢٣٤/٢، الزجاجي، الجمل في النحو، ، ص١٣، وابن جني، اللمع، ص٨١ والزمخشري، المفصل،، ص١١٠، و ص١١٨.

- العطف على الموضع:

إذا استحق اسم من الأسماء إعراباً ما، فإن المعطوف يستحق هذا الإعـــراب بالتبعيـــة، ولكن قد يكون الأول يستحق إعراباً في موضعه الأصلي غير الإعراب الذي يبدو عليه بفعل عاملٍ طرأ عليه. ومن أمثلة هذا الصراع ما جاء في قول سيبويه: "وتقول: ما زيدٌ كعمـــــروٍ ولا شبيهاً به، وما عمروٌ كخالدٍ ولا مفلحاً، النصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلانٍ ولا مفلحاً، هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنـــزلة من يشبهُهُ جـــــررتَ، وذلك قولك ما أنت كزيدٍ ولا شبيه به، فإنما أردت ولا كشبيه به"[١].

فهذا المظهر يعني أنه إذا نصب فإنه يعطف على موضع كخالدٍ لأن (كخالد) في أصلها تصلح للنصب على خبر ما الحجازية، ولذا عطف (مفلحاً) عليها فنصب، وقد وُصف هـــذا النصب بأنه جيد بالنظر إلى الدلالة كما هو واضح من نص سيبويه، وهو وجه الكلام. كما أنه يجوز الجر على معنى آخر ليس بعيداً جداً عنه.

وقد جاءت عبارة سيبويه في التعبير عن العطف على المجرور أو النصب على الموضـــع صريحة في هذا الموضع بالذات[٢]. مما يعني استعمالاً قريباً من مصطلح الحمل علـــى اللفـــظ والحمل على الموضع.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٦٩/١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٦٩/١.

ومن ذلك أيضاً المثال المصنوع: مالي إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌ فالنصب جائز على العطف على الاسم المنصوب (زيدا) وأما الرفع فعلى أن الواو استئنافية فكأنه قال: وعمروٌ لي، وقد نسب سيبويه هذا الحكم ليونس والخليل[١].

- في إعمال اسم الفاعل:

أورد سيبويه استعمالين جائزين عن العرب في قضية تتعلق بإعمال اسم الفاعل عمل الفعل المبني للمعلوم، فنحن نعرف أن اسم الفاعل يعمل هذا العمل إذا تحققت فيه بعض الشروط، كالإضافة والتنوين الدال على التنكير التام والتعريف بالألف واللام. ولكنَّ هذا الأمر يختلف إذا فُصل بين اسم الفاعل والمعطوف على المضاف إليه، وذلك كما في قول العرب: هذا ضاربُ زيد فيها وعمراً، فإن النصب في هذا الموضع معلل بطول الكلام، وكلما كان الكلام أطول كان النصب أقوى، وربما أفاد هذا في أن النصب والجر يتساويان في الاستعمال إذا لم يحدث الفصل، مثل: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً، وإن فضَّل سيبويه الجر على النصب بسبب قرب المعطوف من المعطوف عليه[٢].

- العطف على المنادى:

وهو مما يتبع العطف على اللفظ أو الموضع، فحكم المنادى المفرد هو البناء على ما يُرفع به في موضع النصب، وغير المفرد حكمه النصب، وكلاهما مما صنف في باب المحمول على المفعول به. وعند العطف عليه فإنه يجوز لنا أن نعطف على لفظه أو على موضعه،

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣٣٨/٢.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٧٤/١.

فيحدث تعددٌ في الأنماط التركيبية مما يعني وجود صراع نحوي بينها. ويبدو هذا الصراع واضحاً في قول سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله: من قال يا زيدُ والنضرَ فنصبَ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج: "يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ"[١]. فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياسُ، كأنه قال: ويا حارثُ ولو حمل (الحارثُ) على (يا) كان غير جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا "[٢].

وقد حمل سيبويه على هذا الأمر كثيراً من الأنماط الواردة عن العرب التي جاءت معطوفة على الموضع لا على الحرف أو الكلام بتعبير سيبويه، لكنها لا تجترح صراعاً نحوياً، وقد تجنبنا الحديث عنها لأنها استعملت نظائر لحالة واحدة[٣].

- تناوب حروف العطف:

الفصل بين معاني الأدوات قد يبدو أحياناً في متناول أيدينا، ولا سيما أننا نعرف قيلس استعمالها، ولكن هذا الأمر قد لا ينفع معه الحكم القطعي، وبخاصة أننا ندرس اللغة العربية التي انتشرت على رقعة واسعة من الأرض، قد تسمح بتعدد الاستعمالات التي تخرجها عن استيعاب القاعدة، فمن ذلك جواز استعمال (أم) و(أو) عاطفين في نمط واحد، وهو قول

---

[١] الآية ١٠ من سورة سبأ، وقراءة الرفع مروية أيضاً عن ابن مهران متصلة بروح وهي قراءة مضعفة من جهة السند، وقد وجهت على أنها عطف على لفظ الجبال أو على الضمير المستتر في أوبي، انظر البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ، ٣٨٢/٢.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٨٦/٢-١٨٧.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ٢٩٢/٢.

العرب: (أتجلس أم تذهب) و (أتجلس أو تذهب)، وليس أحد الاستعمالين أكثر من الآخر، فـ(أم) و(أو) فيهما سواءٌ، فاللغة تجيز أن نستعملهما متى شئنا[١]. ومثل هذا جواز العطف بالواو أو أو، فإننا نعرف أن معنى الواو هو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه دون مراعاة للترتيب، وأما أو فتكون للتغيير أو الشك[٢].

ومثال ما ورد من صراع تناوبت فيه الواو وأو في معنى واحد قول سيبويه: "وتقول: خذهُ بما عزّ أوهانَ، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي لا يفوتنَّك على كل حال ومن العرب من يقول: خذه بما عزّ وهان، أي: خُذْهُ بالعزيز والهين، وكل واحدة منهما تُجزئ عن أختها"[٣].

وقد نص الكوفيون والأخفش والجرمي كما روى ابن هشام على أن من معاني (أو) الجمع المطلق كالواو، محتجين ببعض الأشعار منها قول توبة بن الحمَير:

وقد زعَمَتْ ليلى بأنيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فُجورُها[٤]

أي لنفسي تقاها وعليها فجورها.

وقول جرير:

جاءَ الخلافةَ أو كانت له قَدَراً كما أتى ربَّهُ موسى على قَدَرِ[٥]

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٨٣/٣.

[٢] الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م، (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة)، ص٦١ وانظر ٣٥٤/٢ و ٣٥٨/٢.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١٨٤/٣ -١٨٥.

[٤] الشاهد في همع الهوامع للسيوطي ٢٤٨/٥.

[٥] الخطفي، أبو حزرة، حرير بن عطية، ديوان حرير، شرح يوسف عيد، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٣٣٣، برواية: نال الخلافة إذ

وعلى ذلك لا شاهد في البيت.

وقد ذكر ابن هشام أنه رأى في ديوان جرير (إذ كانت له قدراً)، وأما على رواية الشاهد فإن المعنى يكون: جاء الخلافة وكانت له قدراً[١].

- العطف على الضمير المرفوع:

استند البصريون في رأيهم بأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلى دليل عقلي بعيد عن الاستعمال، "لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فيه نحو: قام زيدٌ، فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو: قمتُ وزيدٌ، فالتاء تُنَزّلُ بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل"[٢].

وأما الكوفيون فقد جوزوا هذا العطف في سعة الكلام[٣]، مما يعني أن حدوث الصراع بين الاستعمالات التركيبية أمرٌ واردٌ، أما سيبويه فقد وصف هذا العطف بأنه قبيح، وهذا يعني أن الصراع موجود بين خيارين ذكرهما سيبويه وتابعه عليها البصريون، الأول، وهو الاستعمال القياسي: وفيه يجوز هذا العطف إذا أُكد الضمير المستتر بضمير منفصل. والثاني: جوازه على قبح إذا لم يكن مؤكداً مثل فعلتُ وعبدُ الله. ويتضح هذا الصراع في الأوجه الاستعمالية في نص سيبويه الذي يقول فيه: "وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله. وزعم الخليل أن هذا إنما قُبحَ من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيرُ الفعلَ عن حاله إذا بَعُد منه... وأما فعلتُ فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار... فإن نعتَّهُ حَسُنَ أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال اللهُ عزَّ وجل: "اذهب أنت

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٦٢-٦٣.

[٢] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٧٧، المسألة ٦٥.

[٣] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٧٤-٤٧٦، المسألة ٦٦.

وربُّك"[١] و"اسكن أنت وزوجك الجنة"[٢]. وذلك أنك لمّا وصفته حَسُن الكلام حيث طوله وأكده، كما قال: قد علمتُ أن لا تقول ذاك، فإن أخرجت (لا) قبُحَ الرفع"[٣].

وقد ذكر في موضع آخر أن هذا العطف قبيح إلا إذا أُكد أو إذا جاء في الشعر، لأن الضمير المؤكد بمنزلة الاسم الظاهر[٤]. واستشهد عليه بقول الشاعر:

فلمَّا لحِقْنا والجيادُ عشيةً دَعَوْا يالكلْبٍ واعتزينا لعامرِ[٥]

عطف الجياد وهو اسم ظاهر على (نا) وهو ضمير دون أن يفصل بينهما، وعلى الرغم من قدم هذا الشاهد ووجوده في كتاب سيبويه فإن الكوفيين لم يوظفوه في احتجاجهم على إجازة هذا النمط.

وقد أكد سيبويه هذا الصراع في حديثه عن المعطوف على معمول اسم الفعل (رويدكم)، فقال: أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبدُ الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبدُ الله، لأن المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل، فإن قلت: رويدكمُ وعبدُ الله، فهو أيضاً رفعٌ وفيه قبحٌ، لأنك لو قلت: اذهبْ وعبدُ الله كان

---

[١] الآية ٢٤ من سورة المائدة.

[٢] الآية ٣٥ من سورة البقرة، والآية ١٩ من سورة الأعراف.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٧٨.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٨٠.

[٥] الشاهد في الكتاب لسيبويه، ٢/٣١٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٥٤ برواية (الجوادُ) وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد، والراعي، أبو جندل، عبيد بن معاوية، ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت، دار النشر فرانتس شتاينر يفيسبادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م. ص١٣٤، برواية:

فلما التقت فرساننا ورجالهم دعوا يا لكلبٍ واعتزينا لعامر

وعلى هذا لا شاهد في البيت.

ومن مظاهر الصراع فيما يلي الواوَ من أفعالٍ مضارعة ما أورده سيبويه من قول كعب الغنوي:

وما أنا للشيءِ الذي ليسَ نافعي ويغضبُ منهُ صاحبي بقؤولِ[١]

فقد ذكر سيبويه أن هذا النصب مسموع عن العرب في إنشاد هذا البيت، كما ذكر أن الرفع فيه جائز حسنٌ، فإن الفعل (يغضب) معطوف على(الشيء) الذي يمكن تفسيره على أنه في موضع خبر ما، وأما الرفع فهو على أن يكون داخلاً في صلة الذي[٢]، وهذا تفسير نحوي يلتمس البحث عن العلاقات التركيبية داخل الجملة، وأما من الناحية الاستعمالية فإنه يمكن القول إن العرب تنصب مثل هذا النمط بعد الواو وترفعه.

وقد نصّ النحويون على أن اللغة تتحاشى عطف الفعل على الاسم حتى لا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا (أنْ) لأنها مع الفعل في تأويل الاسم[٣].

ومن هذا الصراع أيضاً ما ينتصب بعد (أو) على تقدير (إلا أن) كقول العرب: لألزمنَّكَ أو تقضيَني، فالمعنى لألزمنَّكَ إلا أن تقضيَني، وقد ساق سيبويه نظيراً لهذا النصب، وهو قول امريء القيس:

فقلتُ لهُ: لا تبكِ عينُكَ إنَّما نحاولُ مُلكاً أو نموتُ فنعذرا[٤]

والمعنى على إلا أن نموتَ فنُعذرا.

---

[١] الشاهد في كتاب سيبويه ٤٦/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٦٢.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٤٦/٣.

[٣] السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٤م، ص٣١٧.

[٤] الكندي، ديوان امرئ القيس، ص٦٦.

وقد ذكر سيبويه بأننا لو رفعنا وقلنا نحاول ملكاً أو نموتُ فنعذرا، لكان عربياً جائزاً، على أن تستعمل أو حرف عطف يشرك بين الأول والثاني، أو يكون كلاماً مستأنفاً. يعني أو نحن ممن يموتُ[١].

وعلى هذا فإن الاستعمال اللغوي يجيز النصب والرفع في النمط نفسه، مما يعني أن النمطين كانا موجودين في البيئة الاستعمالية نفسها، وقد ظلا كذلك، وإن كان تفسير كل نمط مختلفاً عن الآخر، فالتفسير لا يلغي الصراع لأنه مؤشر على التفكير النحوي، وليس على الاستعمال اللغوي.

ثانياً: البدل:

يمكن تعريف البدل بأنه تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه، فالحد الأخير (مقصود بما نسب إلى المتبوع) يخرجُ النعت والتأكيد وعطف البيان، لأنها ليست مقصودة بما نسب إلى المتبوع، وأما الحد دونه يُخرج العطف بالحروف. ويتم بلا واسطة، ويمكن حذف المبدل منه دون الإخلال بتركيب الكلام[٢].

وقد ورد مصطلح البدل في كتاب سيبويه مما يدل على أنه مصطلح وصل إليه ناضجاً[٣].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ، ٤٧/٣.

[٢] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٤٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٤٦/٣، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٢٠٥/١، وانظر الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح مصطفى السقا، القاهرة، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، د.ت، ٤٤/١-٤٥.

[٣] انظر سيبويه، الكتاب، ٤٢١/١ و ٤٣٩/١، و ١٤/٢ و ١٦/٢، و١١٧/٢ الخ.

وقد ورد في الكتاب ما يشير إلى وجود صراع استعمالي يخص هذا البـــاب، كمـــا في مثاله الذي ساقه على بدل المعرفة من النكرة، وهو قوله: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، فقد قـــال في تحليل هذا المثال: "كأنه قيل له: بمن مررتَ؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هـــو أعرف منه، ومثلُ ذلك قوله عز وجل ذكره: "وإنك لتهدي إلى صراطٍ مســـتقيم. صـــراطِ الله"[١].

وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُ الله، كأنه قيل له: من هو؟ أو ظننت ذلـــــك"[٢]. يبدو من هذا النص أن سيبويه يشير إلى استعمالين في اللغة، وهما: استعمال الجر والرفع، وأما تصنيفها على البدل لاستعمال الجر، أو الخبر لاستعمال الرفع، فيعود إلى اجتـــــهاد نحـــوي لتفسير العلاقات اللغوية، وتظل القضية المهمة هي وجود هذين النمطين وجوازهما في اللغـــة، ولم يشر سيبويه إلى تفضيله لأي نمط على الآخر، بل وصف الرفع في موضع تالٍ بأنه جيـــد مرة، ووصفه بأنه جائز قوي مرة أخرى[٣]، وهو مثال يخص بدل المعرفة من النكـــــرة، ولا يختلف الحال عندما يتعلق الأمر بالمعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، وقد ساق سيبويه أمثلـــة على هذا في قوله: "وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوك، كأنه قيل له: من هو أو من عبدُ الله؟ فقال: أخوك، وقال الفرزدق:

ورثتُ أبي أخلاقَهُ عاجلَ القِرَى وعَبْطَ المهاري كُومُها وشَبُوبُها[٤]

---

[١] الآيتان ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٤/٢-١٥.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١٥/٢-١٦.

[٤] الشاهد في ديوان الفرزدق ٦٢/١، برواية:

وَرِثْتُ إلى أخلاقِهِ عاجلَ القِرى وضربَ عراقيبَ المتالي شَبُوبُها

وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد.

كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال: كومُها وشبوبُها[١].

وأما ما تفاوت فيه الاستعمال وتغلب فيه أحد النمطين على الآخر فيمكن أن نستخلصه من قول سيبويه: "فإن قيل: حزَّنْتُ قومكَ بعضُهم أفضلُ من بعض، وأبكيتُ قومك بعضهم أكرمُ من بعض، كأن الرفع الوجه؛ لأن الآخر هو الأول، ولم تجعله في موضع مفعول هو غيرُ الأول. وإن شئت نصبته على قولك: حزّنتُ قومك بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً على الحال، لأنك قد تقول: رأيتُ قومكَ أكثرهم، وحزّنتُ قومك بعضهم، فإذا جلز هذا اتبعتَهُ ما يكون حالاً. وإن كان مما يتعدى إلى مفعولين أنفذته إليه، لأنه كأنه لم تذكر قبله شيئاً كأنه رأيتُ قومك، وحزّنتُ قومك. إلا أنَّ أعْرَبَهُ وأكثَرَهُ إذا كان الآخرُ هو الأولُ أن يُبتدأ. وإن أجريته على النصب فهو عربي جيد"[٢].

ووجه الصراع في هذا النص هو أنه يجوز الرفع والنصب، فإذا رفع -وهو الوجه عند سيبويه- فإن الأمر يُحمل على الخبر، وأما النصب فإنه على إتباع الثاني الأول، فهو وإن كان محمولاً على الصفة، لكنه يُفسَّر من حيث الدلالة على البدل، وهذا معنى قوله: لأنك قد تقول: رأيتُ قومك أكثرهم، لأنه بدل بعض من كل، وشبيه بهذا الموضع قول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون: مُطرنا الزرعَ والضَّرْعَ. وإن شئت رفَعتَ على البدل وعلى أن تصيِّره بمنزلة أجمعين تأكيداً. فإن قلت: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ، جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً. وإن نصبته لم يحسُن؛ لأن الفعل إنما أُنْفِذَ في هذه الأسماء

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/١٦-١٧.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/١٥٨.

خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف جر، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مَطَرَتْهُمْ ظهراً وبطناً[١].

- الصراع بين البدل والحال:

من المقرر في الاستعمال اللغوي أنه يجوز أن نقول: دخلوا الأولَ فالأولَ، وهو محمول على قولنا: دخلوا واحداً واحداً، أو دخلوا رجلاً رجلاً، بمعنى (مرتبين). وأما الوجه الثاني فهو الرفع إذ يجوز أن نقول: دخلوا الأولُ فالأولُ، على البدل، فكأنه قيل: دخلوا الأول فالأولُ[٢].

وأما إذا كان الفعلُ أمراً فإن نتيجة الصراع تبدو محسومة لصالح وجه النصب على الحال، وأما الرفع على البدل فإنه غير جائز، فيجوزُ أن نقول: ادخلوا الأولَ فالأول، ولا يجوز أن نقول: ادخلوا الأولُ فالأول، لامتناع أن نقول: ادخل الأولُ فالأولُ، أو ادخل رجلٌ رجلٌ، وقد أجاز عيسى بن عمر كما يذكر سيبويه أن نقول ادخلوا الأولُ فالأولُ حملاً على المعنى، أي: ليدخل الأولُ فالأولُ[٣].

- الصراع بين الصفة والبدل والتمييز:

إذا قلنا له عسلٌ ملءُ جرة، وعليه دينٌ شعرُ كلبين، فالوجه فيه الرفع على الصفة، وأما إذا قلنا: له عسلٌ ملءَ جرة، وعليه دينٌ شعرَ كلبين بالنصب، فإنه جائز وإن لم يكن الوجه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا يكون بعد تمام الجملة، أي بعد تحقق عملية الإسناد، وفي

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/١٥٩-١٦٠.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٣٩٨.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/٣٩٨.

جملة (لي مِثْلُهُ عبدٌ)، فهو وجه كثير الاستعمال في كلام العرب، والصراع فيها في تفسير معنى الجملة التركيبي، فقد يكون الرفع على الصفة وقد يكون على البدل[١].

- بدل الغلط أو النسيان:

المقصود ببدل الغلط أو النسيان هو التركيب الذي يذكر فيه المبدل منه غلطاً أو نسياناً، ثم يتبين للمتكلم فسادُ قصده، فيعدل عنه ويذكر البدل الذي هو الصواب لتصحيح الخطأ، ومثل ذلك لا يكون في القرآن أو في الكلام الفصيح، وإنما يكون في بَدْأة الكلام، والأفضلُ منه أن نأتي بـ(بل) للإضراب عن الأول[٢].

ويبدو أن هذا المصطلح قديم بدليل وجوده في كتاب سيبويه، وذلك كما في قوله: "ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً و لم يكن غيره، لأن هذا يكرِّرُ توكيداً، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً. وقد يجوز أن يكون غيرَ زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً عمراً، لأنه إنما أراد عمراً فنسي فتداركَ"[٣].

فالصراع هنا في هذا النص محكوم بالسياق الاستعمالي، فإذا كان الثاني هو الأول فإنه محمول على التوكيد، وأما إذا كان الثاني غير الأول فإنه يُحْمَلُ على الغلط والنسيان.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٨١/٢.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل ٦٦/٣، وانظر عباس حسن، النحو الوافي، ٦٧٠/٣ - ٦٧١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣٤١/٢.

- بدل التفصيل:

وهو نوع من أنواع البدل المطابق، ولكنّ الثاني لا يبين الأول حسبُ، ولكنه يفصله أيضاً، وقد وردت بعض الأنماط التي رواها سيبويه في كتابه منبئة عن شيء من الصراع الاستعمالي بين الإتباع على هذا النوع من البدل، أو الرفع على الخبر، فمثال الإتباع على البدل: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، بجر البدل (مسلم وكافر)، ويجوز أن نقول في هذا المثال: مررتُ برجلين مسلمٌ وكافرٌ أي هما مسلمٌ وكافرٌ، ومثل ذلك أيضاً المثال الآخر الذي مثّل به سيبويه: مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، فيمكن أن يفسر الجر هنا على بدل التفصيل، كما يمكن أن نقول: مررتُ برجلين رجلٌ صالحٌ ورجلٌ طالحٌ، بالرفع على خبر المبتدأ المحذوف، كأنه قيل ما هما، فقال: هما رجلٌ صالحٌ ورجلٌ طالحٌ[١].

ومثل ذلك إذا كثُر البدل والمبدل منه مثل: مررتُ بثلاثة نفر؛ رجلين مسلمين ورجل كافر، بالجرّ على البدل، ومررتُ بثلاثة نفرٍ؛ رجلان مسلمان ورجلٌ كافرٌ[٢].

وقد حمل عليه سيبويه قول العجاج:

خوّى على مستوياتٍ خمسِ

كِرْكِرَةٍ وثفناتٍ مُلْسِ[٣]

بمعنى بَرَك على خمسٍ: كركرة وأربع ثفنات، والجر هنا على وجهين عند سيبويه على البدل، وعلى الصفة[٤].

---

١) سيبويه، الكتاب، ١/٤٣٩.

٢) سيبويه، الكتاب، ١/٤٣٢.

٣) الشاهد في الكتاب لسيبويه، ١/٤٣٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١١٠، وانظر: العجاج، عبدالله بن رؤبة بن لبيد، ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عني بتحقيقه عزّة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، د.ت، ص٤٧٥-٤٧٦.

٤) سيبويه، الكتاب، ١/٤٣٢.

وقد أورد سيبويه في هذا الموضع صراعاً ثلاثياً بين الرفع على الابتداء، أو الإتباع على الصفة أو البدل، مستشهداً بقوله عزّ وجلّ: "قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا، فئةٌ تقاتلُ في سبيل الله وأخرى كافرة"[١].

فقد قرئت بالجر على الصفة أو على البدل، وأما قراءة الجمهور فهي على الابتداء[٢].

و لم يصف سيبوية أي استعمال من هذه الاستعمالات بما يشي بتغليب أحدها على الآخر، مما يعني أنها متساوية وجائزة في الاستعمال. ولكنه أورد نصاً قد نفهم منه أن الإتباع أفضل من الرفع، وإنْ وَصَفَه بأنه جيد، وهو قوله: " ومن البدل أيضاً: مررت بقوم عبد الله وزيدٍ وخالد ، والرفعُ جيد. وقال الشاعر : وهو بعض الهذليين، وهو مالك بن خويلد الخناعي :

يا ميَّ إنْ تَفْقِدِي قوماً وَلَدْتِهِمُ أو تُخْلَسِيهم فإنَّ الدَّهْرَ خَلاّسُ

عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ بِبطن عَرْعَرَ آبي الضَّيم عَبَّاسُ[٣]

والرفع جائز قوي، لأنه لم ينتقص معنىً كما فعل ذلك في النكرة"[٤]. وقد رواه الخليل بن أحمد بالنصب على البدل(عمراً" وزيد مناةٍ) [٥].

---

١) الآية ١٣ من سورة آل عمران.

٢) وهي قراءة شاذة غير منسوبة في كتاب إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢٦/١.

٣) الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٩٥، برواية وزيدمناة وهي رواية لا تخل بموضع الشاهد.

٤) سيبويه، الكتاب، ١٥/٢-١٦.

٥) النحاس، شرح أبيات سيبويه ، ص٩٥.

ثالثاً: النعت:

يطلق على النعت مصطلحات كثيرة منها الصفة وقد استخدمه سيبويه في كتابه بصورة لافتة، كما استعمل عند غيره من النحويين البصريين[١]. كما استعمل سيبويه مصطلح النعت دون أن يفرق بينهما دلالياً[٢]، زيادة على استعماله مصطلح الوصف[٣]، كما ألمح إلى مصطلح النعت السببي بقوله: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ كريم أخوه، وما أشبه هذا ...، وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له، لأنك تضعها في موضع اسمه، فيكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً، والنعتُ لغيره"[٤].

وقد جاء في هذا الموضوع الكثير من أنماط الصراع من مثل:

أ- صراع الحالة النحوية:

وهو صراع متمثل بتغير الحركات الإعرابية وفقاً للتفسير النحوي والاستعمال اللغوي، ومثال ذلك ما جاء في حديثه عن النصب على المدح والاتباع، والجر على الصفة والرفع على الابتداء في قول العرب: "الحمدُ لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ المُلك.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١١/٢ و ١٢/٢ و ٢٢/٢ و ٢٤/٢ و ٢٦/٢...، والأخفش، معاني القرآن، ، ص١٧، ١٨، والمبرد، المقتضب، ٥٢/٢ و ٣١٢/٢، وابن السراج، الأصول في النحو،٦/٢، و ١٣/٢ و ٢٢/٢ وابن جني، الخصائص ٢٠١/٢ و ٤٠١/٢، والزمخشري، المفصل،، ص١١٤، وص١١٦.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢٢/٢و ١٢٠/٢، و١٢٢/٢.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١٨٨/١.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٢٢/٢.

فيجوز أن نقول أيضاً الحمدُ لله أهلِ الحمد والملك للهِ أهلِ الملك بالجر على الصفة، والحمدُ لله أهلُ الحمد والملك لله أهلُ الملك بالرفع على الابتداء، فهو خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو.

وقد وصف سيبويه استعمال الجر بأنه عربيّ، وأما الإتباع فقد ذكر أنه كثير، في حين ذكر أن الابتداء حسن[١].

واستشهد على هذا الصراع بقول الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُهُ خليفةُ الله يستسقى به المطرُ[٢]

فإنه يجوز أن نقول: خليفةَ بالنصب على المدح، وخليفةُ بالرفع على الابتداء، وخليفةِ بالجر على الصفة للخائض إذا كانت مجرورة وصفاً لأمير المؤمنين.

ومثلُ ذلك أيضاً قولنا: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين وراتعان، فإن النصب في النمط الأول محمول على الاختصاص (النصب على المدح)، وأما الرفع فعلى أنه خبر. وقد وصف سيبويه استعمال النصب بأنه الأكثر في كلام العرب، وأنه القياس في حين وصف الرفع بأنه وجه قد قاله بعض العرب[٣]، مما يدل على أن نمط النصب قد تغلب على نمط الابتداء، وربما كان

---

١) سيبويه، الكتاب، ٢/٦٢-٦٣.

٢) البيتان في الكتاب لسيبويه، ٢/٦٢ برفع خليفة، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١١٥، والجمل المنسوب للخليل ، ص٦٢، وديوان الأخطل ١/١٩٧، برواية مختلفة بين بيت الشاهد والبيت المذكور قبله في رواية سيبويه عشرة أبيات. انظر: يحيى عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبيَّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ص٢٢، مسئلة من أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ١٩٩٣، ص٩-٤٢.

٣) سيبويه، الكتاب، ٢/٨٢.

هذا التغلب لصالح النصب على الاختصاص مرتبطاً بالسياق الاستعمالي لأن هذه الاستعمالات أكثرَ ما ترد في سياقات إفصاحية كالمدح والذم والشتم وما أشبه ذلك.

وقد يقع الصراع بين الحال والصفة في بعض السياقات المرتبطة بهذا المعنى، كما في نص سيبويه: "ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب: هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك، وهو رجُلُ صدقٍ معروفاً ذاك، وهو رجل صدقٍ بيّناً ذاك، كأنه قال: هذا رجُلُ صدقٍ معروفاً صلاحُهُ، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ، لأنك إذا قلت: هو رجُلُ صدقٍ، فقد أخبرت بأمرٍ واقعٍ، ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال. ولو رفعت كان جائزاً على أن تجعله صفة، كأنك قلت: هو رجُلٌ معروفٌ صلاحُهُ. ومثلُ ذلك: مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمُّهُ كريماً أبوها، زعم الخليلُ أنه أخبرَ عن الحُسن أنه وجب لها في هذه الحال. وهو كقولك: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسوراً سرجُها، والأولُ كقولك: هو رجُلُ صدقٍ معروفاً صدقُهُ، وإن شئت قلت معروفٌ ذلك ومعلومٌ ذلك، على قولك: ذاك معروفٌ وذاك معلومٌ. سمعتُهُ عن الخليل"[1].

فالصراع في هذا النص واقع بين النصب على الحال أو الرفع على الصفة، دون أن يكون تركيب منهما مقدماً على الآخر، على العكس من النمط (هذا عربيٌّ محضٌ ومحضاً)، فقد رُوي عن يونس بن حبيب أنه ذكر أن الرفع فيه وجه الكلام[2].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/٩٢.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٠.

ومن مظاهر هذا النمط من الصراع ما أشرنا إليه في باب النداء من وصف المنادى فإنه يجوز فيه الحَمْلُ على لفظ المنادى المفرد وهو الرفع، أو الحملُ على المحل وهو النصب، كما هو الحال في العطف عليه دون تفضيل لحالة على أخرى[١].

ب- الوصف بالأسماء الجامدة:

من المعلوم لدينا أن النعت يكون بالوصف، لأنه إذا تحقق فيه شرط العمل فإنه يستحق فاعلاً، وأما إذا كان اسماً، فإنه من الصعب أن يستحق فاعله، فلا نقول: مررتُ بطينٍ خاتَمُهُ لأن طين اسم، ولكن سيبويه ذكر أنه يمكن استعمال مثل هذا في الشعر على كراهية. وذكر أن العرب يقولون: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها، على هذا الوجه، وأن من العرب من يقول: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّهُ[٢].

فالصراعُ في مثل هذا الموضع متأتٍّ من الاستعمال اللغوي، فالمألوفُ أن نصف بالمشتق، ولكنَّ اللغة تَسمح في بعض سياقاتها باختراق هذا الشرط. ويمكن القول إن فاعل الاسم الجامد وفقاً لهذا الصراع جائز في الشعر فقط على استكراه، وغير جائز في سعة الكلام، وأما فاعل الوصف فجائز فيهما دون قيد.

ج- وصف المنفي:

ونقصد بهذا وصف اسم لا النافية للجنس، فهو مما يجوز تنوينه كقولنا: لا غلامَ ظريفاً لك، على اعتبار أن (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد، كما يجوز أن نقول: لا غلامُ ظريفَ

---

١) سيبويه، الكتاب، ١٨٢/٢ -١٨٣ وانظر ١٨٥/٢ -١٨٦.

٢) سيبويه، الكتاب، ٢٤/٢.

لك، على اعتبار أن الموصوف والوصف بمنـــزلة اسم واحد، فحملوا الصفة على الموصـوف لفظياً. وهذا لا يكون وفقاً لرأي سيبويه في الصفة الثانية إذا تكرر الوصف، كأن نقـول: لا غلام ظريفاً عاقلاً لك، فإنه لا يجوز في الصفة الثانية إلا التنوين، في حين أننـــا مخـيّرون في الصفة الأولى بين التنوين وعدمه[١].

د- في لفظ أي:

وذلك كما في عبارة: (له صوت أيُما صوتٍ) بالرفع على أنها صفة ل(صوت)، فكأنك قلت: له صوتٌ حسنٌ جداً، كما أورد سيبويه أن المُستَعْمِلَ مخيرٌ في هذا بين الرفع والنصـب على المفعول المطلق، فتقول: له صوتٌ أيّما صوتٍ، وقد وصف سيبويه الرفع على الصفة بأنه أحسن، وأما النصبُ فقد وصفه بأنه جائز مما يُدلل على أنه ليس بمنـــزلة الرفع، وهـــو رأي منسوبٌ إلى الخليل، ويقويه أن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر زعما أن رؤبة بن العجـاج كان يُنشد هذا البيت نصباً:

فيها ازدهافٌ أيّما ازدهافِ[٢].

هـ- في الجر على الجوار:

أورد سيبويه الاستعمال العربي المعروف: (هذا جُحرُ ضبٌ خربٍ)، وقـــد ذكـــر أن (خرب) نعت للجحر المرفوع، وليس بنعت للضب فجروه لأنه موافق لتنكير الضـــبّ، ولأن

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٨٨-٢٨٩.

[٢] رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، ص١٠٠، وانظر كتاب سيبويه ١/٣٦٣-٣٦٤.

موقعه يقع فيه نعت الضبّ، كما أنه والضب بمنـــزلة اسم واحد[١]، وقد أشار ســـيبويه في هذا الموضع صراحة إلى أن حمل (خرب) على أنه صفة لجحر بالرفع هو القياس وهو كـــلام أكثر العرب وأفصحهم، وأما جره على أنه صفة لضب فهو لغة لبعض العرب، وهذا يعـــني أنها قليلة في الاستعمال، لأن الحمل على اللفظ(ضب) لا يفضي إلى الدلالة التركيبيـــة لإرادة المتكلم، وإنما هو إتباعٌ موقعيٌ إيقاعي.

و- في أسلوب النداء:

وقد جاء في الكتاب نص يفيد بأن العرب قد تراوح في الاستعمال بين الرفع والنصب، فيما علامة إعرابه الواو وذلك في قوله: "وأما يا تيمُ أجمعون فأنت فيه بالخيـــار، إن شـــئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب على (أعني)، من قبل أنه محالٌ أن تقـــول أعني أجمعين، ويدلك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصفٌ لنمصوب قولُ يونس: المعـــنى في الرفع والنصب واحدٌ، وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفرد ينتصب في الصفة.

قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أقبل، قال: عطفوه على هذا المنصوب فصـــار نصباً مثله، وهو الأصلُ لأنه منصوبٌ في موضع نصب. وقال قومٌ: يا أخانا زيدُ وقد زعـــم يونس أن أبا عمروٍ كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنـــزلة قولنا يا زيد"[٢].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٤٣٦/١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٨٤/٢-١٨٥.

فالصراع الذي نعنيه هنا واقع في كلمة (أجمعون) أو (أجمعين) فإن الرفع فيها يكون صفة لتميم على اللفظ، وأما النصب فإنه يكون على صفة موضع تميم ولا يمكن أن يكون منصوباً على الاختصاص، من قبل أنه محالٌ أن تقول أعني أجمعين.

ز- النعت السببي:

أورد سيبويه في دراسته لغة العرب أنهم يُجرون النعت السببي في بابه أحياناً، كما أنهم قد ينحرفون به عن متبوعه، فيخرجونه من باب النعت إلى باب النصب، فيقولون مثلاً: مررتُ بعبد الله الملازمه أبوه، وهو استعمال العرب الموثوق بعربيتهم كما يقول سيبويه، وذكر سيبويه عن بعض النحاة أن ناساً من العرب ينصبون هذا[١]. ووفقاً لهذا الموضع فإن الحالة التي آل إليها التداول اللغوي هي حالة النعت السببي، ويُراد بعبارة (زعموا) أنه لم يسمع هذه العبارة من العرب، ولم تُروَ عن ثقةٍ، ويدلنا على هذا ما أورده من أن النصب في مثل قولنا: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه بأنها لغة رديئة[٢].

وأما إذا ورد فيه الرفع نعتاً سببياً لمجرور فقد وصفه بأنه أبعدُ لأنه صفة مشبهة بالفاعل[٣].

رابعاً: التوكيد:

إذا نظرنا إلى التوكيد من وجهة نظر لغوية معجمية، فإنه لا يمكننا أن نحصره في التوكيد التابع، فهو أعم من أن يكون تابعاً لأنه في اللغة التوثيق وإزالة اللبس والشك[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٠.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩.

[٤] ابن منظور، لسان العرب، وكد، ٣/٤٦٦.

وأما التوكيد في اصطلاح العلماء فيطلق على اللفظ الدال على التقرير، ويكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ وهو ما نعني به التوكيد التابع[١]، وما يعنينا في هذا المقام هو المعنى الدال على التابعية، وسنستثني التراكيب الأخرى، التي لا يشتمل عليها هذا الباب كالتوكيد بالحروف وبالصفات والقسم والمفعول المطلق، وغيرها.

وقد استعمل سيبويه للتعبير عنه مصطلحات مختلفة إذ سماه التوكيد[٢] والصفة[٣] والنعت كما في قوله فإن نعتَّه حسُنَ أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال عز وجل: "فاذهب أنت وربك"[٤] و "اسكن أنت وزوجك الجنة"[٥]، وذلك أنك لما وصفته حسُنَ الكلام حيث طولّه وأكّده[٦].

كما استعمل سيبويه مصطلح التثنية للدلالة على التوكيد اللفظي، في قوله: "هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً، وليست التثنية بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها--- ومثله في التوكيد والتثنية: لقيت عمراً عمرا"[٧]. وأما مصطلح الصفة فقد أطلقه سيبويه على التوكيد المعنوي[٨].

---

[١] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١/٩٠-٩١، والشريف الجرجاني، التعريفات، ص٥١، وابن عصفور، المقرب، ص٢٦١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٥، و ٢/٣٧٩ و ٣/١٧٢.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٩٠-٣٩١ وانظر ٣/٢٠٣.

[٤] الآية ٢٤ من سورة المائدة.

[٥] الآية ١٩ من سورة الأعراف.

[٦] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٧٨.

[٧] سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٥.

[٨] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٧٩.

مظاهر الصراع في باب التوكيد

- توكيد المبهم:

من المعروف أن اسم الإشارة يكون من المبهمات إذا لم يقترن بإشارة حسية، فإذا اقترن بها، فإنه يصبح من أعرف المعارف، فعند تأكيد اسم الاشارة فإن اللغة تبيح أن تؤكده باسم يكون مؤكداً له إذا رفعناه، فكأنه وصفٌ له، وذلك قولنا: يا هذا زيدٌ أو يا هذان زيدٌ وعمروٌ، فإن الوصف هنا بالاسم مستعمل لغاية التوكيد وهو كثير وفقاً لوصف سيبويه في كلام قبيلة طيء، وأما النصب فإنه يكون على وصف موضع المنادى وهو النصب[١] ، وهذا من متعلقات التوكيد غير التابع. وهو مما يمكن أن نحمله على يا زيدٌ الطويلَ والطويلُ.

- توكيد الضمير المتصل:

ويتبدّى هذا الصراع في بعض المواضع التي درّج سيبويه فيها الاستعمال اللغوي إلى حسنٍ وقبيح، كما في قوله: "وتقول: رويدكم أنتم أنفُسُكم، فيحسُنُ الكلام، كأنك قلت: افعلوا أنتم أنفُسُكُم. فإن قلت: رويدكم أنفُسُكم، رفعت وفيها قبح، لأن قولك: افعلوا أنفسُكم فيها قبح، فإذا قلت: أنتم أنفُسُكُم حسُنَ الكلامُ. وتقول: رويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، كلٌّ حسنٌ لأنه يحسُنُ في المضمر الذي له علامة في الفعل، ألا ترى أنك تقول قوموا أجمعون، وقوموا أنتم أجمعون"[٢].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٩٢/٢.

[٢] سيبويه، الكتاب ٢٤٧/١.

فالصراع هنا استعمالي يتعلق بدرجات الاستعمال، فإن المشهور في اللغة أننا نؤكد الضمير المتصل ب (الضمير المنفصل أنتم) حتى يحسن الكلام، وأما إذا لم يؤكد بهذا الضمير، فإنه استعمال موصوف بالقبح دون نظر إلى المعنى الجمالي أو الأدبي، فالقبح هنا يعني تخلف النمط غير المؤكد بالضمير المنفصل في الاستعمال، ومن ثم فإنه قد افتقد القدرة على مجاراة النمط المؤكد، فانحاز إلى درجة متدنية في الاستعمال، وأما إذا كان التوكيد باللفظ (أجمعون) فإن النمطين يتساويان مثل رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون، وقوموا أجمعون وقوموا أنتم أجمعون. والذي يؤكد هذه الدلالة أن سيبويه أورد استقباحه لتوكيد الضمير المتصل بلفظ (نفسك) دون هذا الضمير في موضع آخر، فقال: "واعلم أنه قبيحٌ أن تصف المضمر في الفعل ب (نفسك) وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك إلا أن تقول: فعلت أنت نفسُك"[1].

و لم تقف الدراسة على أمثلة كثيرة تصارعت فيها الاستعمالات اللغوية في باب التوكيد إلا ما حُمِلَ على المعنى ، وليس من باب التوكيد التابع، وأغلب أنماطه مذكورة في أبوابها، ولكننا نورد مثالاً عليها، وهو قول سيبويه: "وزعم الخليلُ رحمه الله أنهم يقولون: مُطرنا الزرع والضرعَ. وإن شئت رفعت على البدل، وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً. فإن قلت: ضُرب زيدٌ اليدُ والرجلُ، جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً، وإن نصبته لم يحسن؛ لأن الفعل إنما أُنفِذَ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب، إذا حذفت منه

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٣٧٩/٢.

الفصل الخامس

حروف المعاني

حروف المعاني

أكثرُ ما يتعلق الحديث عن حروف المعاني لا يتعلق بمعناه، وإنما يتعلق بوظيفته أو باستعماله التركيبي، فالحروف تبدو كما لو أنها كانت في الأصل كلمات مستقلةً أفرغت من استعمالها عند العرب واستعملت مجردة أو وسائل نحوية مُوضّحة لأجزاء الجملة[١].

وقد عدّها ستيفن أولمان عناصر نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها، فهي ليست شيئاً أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، ومنزلتها في علم النحو تستوي ومكانة التصريف والوسائل النحوية الأخرى التي تستخدم للغرض نفسه، ولكنها على الرغم من افتقارها إلى معنى مستقل خاص بها، تشارك الكلمات الكاملة في قوانين التركيب الصوتي، وما هي إلا حالاتٌ وسطى بين الكلمات الكاملة وبين العناصر النحوية[٢].

وأما دراستنا هذه فستركز على الأنماط المتصارعة انطلاقاً من الاستعمال اللغوي والوظيفة النحوية، وهذا يدعونا إلى الإشارة إلى جهد النحاة العرب القائم على تصنيفها إلى حروف مختصة بالدخول على أحد القبيلين(الأسماء والأفعال) دون الآخر فتعمل فيه، وحروف غير مختصة تجمع بين مباشرة الاسم والفعل على حد سواء فلا تعمل لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء.

---

[١]) فندريس، اللغة ، ص٢١٦.

[٢]) أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، د.ت، ص٥٣-٥٦.

وقد تبدو هذه القاعدة غير قابلة للتعميم في ضوء ما نجده من حروف مختصة و لم تعمل كحرفي التنفيس (السين وسوف)، أو الحرف (قد)، فهي مختصة بمباشرة الأفعال، ولكنها لا تعمل فيها على المستوى التركيبي وإن كان معناها في التركيب غير قابل للطعن فيه.

مظاهر الصراع في باب حروف المعاني

- حذف حروف المعاني:

ويكون هذا الحذف مقدراً على تأويل، أو واضحاً من السياق الاستعمالي، فمن ذلك حذف الجار والمجرور من البنية السطحية تجنباً للتكرار. ومثال ذلك الاستعمال العربي: بمن تمرر أمرر به، فحدُّ الكلام من وجهة نظر سيبويه أن يكون: بمن تمرر به أمرر به، وهذا يعني أن الصراع صراعٌ بنيٌّ لم يظهر في الواقع الاستعمالي الفعلي في مثل هذا النمط، وقد استدل سيبويه على أن الأصل كذلك، بأننا لو قلنا من تضرب أنزل، لم يجُز، حتى نقول: عليه، إلا في الشعر[1]، أي أن الصراع في النمط الأخير موجود في الواقع الاستعمالي الفعلي، فقولنا من تَضربْ أنزلْ عليه استعمالٌ موجودٌ ومتداول، ولكن حذفُ (عليه) منه يحيله إلى ضرورة الشعر.

ومن الشواهد الحية التي ساقها سيبويه على حذف حرف الجر من البنية العميقة للاستعمال اللغوي، قول الفرزدق:

كمْ عمةً لك يا جريرُ وخالةً فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عشاري[2]

---

[1] سيبويه، الكتاب،٢/٨٣.

[2] الفرزدق، ديوان الفرزدق، ١/٣٦١.

وهو استعمالٌ كثيرٌ، الأصل فيه وفقاً لرأي سيبويه(كم من عمةٍ) ولكنه حذف حرف الجر، فنصب على هذا المعنى[١].

وقد فسر سيبويه بعض الأنماط المختلفة تداولياً على هذا الأساس أيضاً كما في قول العرب: مررت برجل صالح، وإن لا صالحاً فطالحٌ، وبعض العرب يقولون: إن لا صالحاً فطالحاً، وبعضهم يقولون: إن لا صالحٍ فطالحٍ.

والأكثر كما يُفهم من نص سيبويه هو النمط الأول، وأما النمطان الثاني والثالث فلم يزد سيبويه على وصفهما بـ (مِن) التبعيضية (من العرب من يقول)، غير أن النمط الثالث موصوف عنده بالقبح والضعف، لأنه لا يجوز أن يُضمر الجارّ، فتقدير الكلام: إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهي رواية منقولة عن يونس[٢].

ويبدو أن السبب في اعتراضه على هذا الإضمار يعود إلى القاعدة النحوية التي ترى أن هذا الأمر يمكن أن يُفسرّ وفقاً لهذا الأمر. وقد رأينا أنه لا يعترض على هذا الإضمار في حديثه عن كم الخبرية السابق، كما لم يعترض عليه في قول النمر بن تولب:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرُّ[٣]

على الرغم من أن تقديره نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه لأن التقدير على ما يبدو لم يُفض إلى تغير إعرابي كما في النمط السابق.

---

[١] سيبويه، الكتاب،٢/١٦٢.

[٢] سيبويه، الكتاب،١/٢٦٢-٢٦٣.

[٣] الشاهد في كتاب سيبويه ١/٨٦، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤٨.

وقد أشار سيبويه إلى تدريج استعمالي متعلق بحذف حرف الجر، أو إثباته، فذكر أن قول العرب: استغفرُ الله ذنباً وأمرتُكَ الخيرَ، ليس أكثر في كلام العرب، وإنما يتكلم بها بعضهم[١]. وهذا يعني أن الاستعمال الأكثر تداولاً هو استغفرُ الله من ذنبٍ وأمرتُكَ بالخير. ذاكراً أن هذه استعمالات كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة، أي حرف الجر[٢].

وقد وصف سيبويه هذا الحذف في موضع آخر بالشذوذ في مثل استعمال ذهبتُ الشامَ، ودخلتُ البيتَ، وقول ساعدة بن جؤية:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يعسِلُ متْنه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[٣]

أي كما عَسَلَ في الطريق[٤]

فالصراع على هذا حادث بين إثبات حرف الجر في الاستعمال العام، وحذفه في مثل هذه الاستعمالات التي وصفت بالشذوذ.

– نواصب الفعل المضارع:

كَثُرت الأنماط المتصارعة في التداول الاستعمالي اللغوي في أربعة حروف من نواصب الفعل المضارع، هي: حتى، وإذن، والفاء، وأو، وفيما يلي عرضٌ لمواضع الصراع في هذه الحروف.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٣٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٣٩.

[٣] الشاهد في كتاب سيبويه ١/٣٦، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤٣، الأنصاري، أبو زيد، سعيد بن أوس، النوادر في اللغة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص١٥.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١/٣٥.

أولاً: حتى:

حتى من الحروف غير المختصة بالدخول على الأفعال، وإنما هي مختصة بالدخول على الأسماء، ولذا فإن القاعدة تنص على عدم إعمالها فيها، ولما رأى النحويون أن الفعل بعدها قد يُنصب فقد كانوا بحاجة إلى تفسير هذا النصب بما لا يخدش القاعدة، فقرروا تأويل النصب على إضمار (أن)[١] رغبةً في اتساق القاعدة.

وقد جاء في الكتاب ما يشير إلى استعمال (حتى) وإعمالها مرة وعدم إعمالها مرة أخرى، كالاستعمال: سرتُ حتى أدخلها وسرتُ حتى أدخُلَها، فالنصب على معنى انتهاء الغاية، وأما الرفع فلا تكون حاملة لمعنى انتهاء الغاية، بل هي حرف ابتداء، وقد أورد سيبويه أمثلة كثيرة مشابهة لهذا الاستعمال مثل رأيتُ عبد الله سار حتى يدخلُها وأرى زيداً سار حتى يدخُلُها، وهي استعمالات يجوز فيها النصب أيضاً على معنى الغاية[٢].

وقد حمل سيبويه وغيره الرفع في هذه الأنماط على قراءة الحجازين: "وزُلزلوا حتى يقولُ الرسولُ"[٣] برفع الفعل المضارع يقول بعد حتى[٤].

وهي قراءة نافع، وذكر النحاس أنها قراءة أهل الحرمين، وأما الكوفيون (عاصم وحمزة والكسائي) وابن عامر وأبو عمرو بن العلاء فقد قرأوا بالنصب[٥].

---

١) سيبويه، الكتاب،٣/١٦-١٧، وابن جني، اللمع، ، ص٧٦، وابن السراج، الأصول في النحو ، ٢/١٥٦، والرماني، معاني الحروف، ص١١٩، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٤٢، ويرى الكوفيون أنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، انظر المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٤.

٢) سيبويه، الكتاب،٣/٢٠-٢١، وانظر استعمالات لغوية أخرى في الكتاب، ٣/٢١، و٢٢و ٢٣ و ٢٤و ٢٦ و ٢٧.

٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

٤) سيبويه، الكتاب،٣/٢٦.

٥) النحاس، إعراب القرآن ١/٢٥٥، وانظر الزمخشري، الكشاف، ١/٣٥٦، والزَرْكَشي، بدرالدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٢م، ٤/٢٧٣.

ثانياً: إذن:

وصف سيبويه إعمال إذن بأنه استعمال لها بمعنى (إعمالُها)، مثل إذن آتيكَ وإذن أُكرِمَكَ بالنصب، وهو القاعدة التي نص عليها النحاة[١]. كما نص سيبويه على جواز إلغائها إذا وقعت بين الفاء والواو من جهة، والفعل من جهة أخرى، موروداً مثالاً من الاستعمال القرآني على جواز إلغائها وهو قوله تعالى: "فإذن لا يؤتون الناس نقيراً"[٢]. كما نص عليه أيضاً في حديثه عن المثال إن تأتني آتك وإذن أُكرِمْكَ فالجزم هنا على العطف على الأول وإذا قلنا أُكرِمَكَ بالنصب فعلى إعمال إذن ويجوز أيضاً وإذن أكرمُك بالرفع على الغاء إذن، وقد نسب سيبويه هذا الرأي إلى يونس بن حبيب فيما يخص الرفع ووصفه بأنه حسنٌ[٣]. على هذا فإن في هذا الرأي ثلاثة استعمالات متداولة بين العرب، لعل أشهرها هو إعمالُ إذن وأقلها تداولاً إبطالها عن العمل، وقد رُوي أيضاً أن عيسى بن عمر زعم أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك في الجواب. وموقعه الحقيقي أن يكون منصوباً، ويبدو أن سيبويه قد أحسَّ بهذا الخروج عن قاعدة النحو التي يعرفها، فهُرِع إلى يونس يسأله عن هذا الأمر، فأجابه: لا تُبعدنَّ ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب،٣/١٣، المبرد، المقتضب٤/٨٤.

[٢] الآية ٥٣ من سورة النساء ، وانظر سيبويه، الكتاب،٣/١٣-١٤.

[٣] سيبويه، الكتاب،٣/١٥.

[٤] سيبويه، الكتاب،٣/١٦.

فيبدو من هذا النص أن التداول اللغوي لا يتيحُ للناطقين إلا مساحة محدودة يتحركون فيها تجعلهم يبطلون عمل إذن، فكأن إعمالها ونصب ما بعدها امرٌ محتوم إلا في أمثلة قليلة هي ما ذكرنا.

ثالثاً: الفاء:

أصل الفاء في هذا الباب أن تكون من حروف العطف، ولذا فإنها لا تنصب بنفسها لأنها حرف غير مختص بل تنصب بإضمار أن بعدها[١].

ويُنصب ما بعدها إذ كان جواباً في ستة أشياء هي الأمر والنهي والاستفهام والجحد والعرض والتمني[٢].

وقد خالف الجرمي نحاة البصرة في هذا الرأي، فذكر أنها تنصب الفعل المضارع بنفسها[٣].

وأما الصراع الواقع في هذا الباب فهو استعمالي أيضاً، إذ يتنازعها في هذا الاستعمال بابان: النصبُ على أنها الفاء السببية، والرفع على أنها فاء العطف. وذلك نحو: ما تأتيني فتحدثَني بالنصب وفتحدثُني بالرفع[٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب،٣/٢٨، المبرد، المقتضب٢/٦-٧ و ٢/١٢-١٥.

[٢] انظر الرماني، معاني الحروف، ص٤٣.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/٢١، الكنغراوي، عبدالقادر، الموفي في النحو الكوفي، دمشق، ١٣٧١هـ، ص١٢٦.

[٤] سيبويه، الكتاب،٣/٣٠ وانظر حديثه عن هذا في الكتاب ٣/٣١ و ٣/٣٤ و ٣/٥٥.

وعلى هذا فإن الاستعمال يجيز الحالتين، أما التفسير النحوي فهو أمر لا يعني العملية اللغوية نفسها، وإنما يعني الرغبة النحوية في تفسير العلاقات التركيبية القائمة بين أجزاء التركيب الكلامي.

وقد رأينا سيبويه قد استدعى نظائر للحالتين من الاستعمال القرآني الكريم، بعد أن فسرهما، فمثلُ النصب قوله عز وجل: "لا يُقضى عليهم فيموتوا"[١]، ومثلُ الرفع قوله تعالى: "هذا يومُ لا ينطقون، ولا يؤذنُ لهم فيعتذرون"[٢].

رابعاً: أو:

وتكون في هذا المجال بمعنى إلا أن، أي أن المنصوب بعدها ينصب بإضمار أن، كقولنا: لألزمنَّكَ أو تعطيني[٣].

وأما مظهر الصراع الوارد في هذا الحرف فهو جواز النصب والرفع في الأمر، فالرفع على الابتداء، قال سيبويه: "وتقول: الزمْهُ أو يتَّقيكَ بحقكَ، واضربْهُ أو يستقيم. وقال زيادٌ الأعجمُ:

وكنتُ إذا غَمزْتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما[٤]

معناه إلا أن، وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء؛ لأنه لا سبيل إلى الإشراك[٥].

---

١) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

٢) الآيتان ٣٥ ، ٣٦ من سورة المرسلات.

٣) سيبويه، الكتاب،٣/٤٦-٤٧ وانظر المبرد، المقتضب ٢/٦-٧ و ٢/٢٨ و ٤/٨٤، وابن السراج، الأصول في النحو ٢/١٦١، والزمخشري، المفصل، ص٢٤٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ١/٦٦.

٤) الشاهد في: الصفار، ابتسام مرهون، زياد الأعجم شاعر العربية في خراسان، بغداد، مطبعة الإرشاد، د.ت، ص١٠٥، برواية:

كسرتُ كعوبها أو تستقيمُ

بالرفع مما يؤيد وجه الرفع الذي أشار إليه سيبويه.

٥) سيبويه، الكتاب،٣/٤٨-٤٩.

التعويض عن حرف النداء المحذوف:

من المعروف أن أداة النداء المسيطرة عليه هي الياء، وهي أم الباب[١]، ويبدو أن النحاة قد اعتقدوا بأن الحرف المسيطر في أي باب هو الأصل من الناحية التداولية أيضا. وربما كان السبب وراء هذه النظرة هي أنها أداة مشتركة ينادى بها القريب والبعيد، كما أن الناحية التداولية هي التي دفعت بهم إلى القول بأنه يكثر حذفها مع بقاء دلالة النداء[٢]. مع ضرورة الاستعانة بالتنغيم الدال على النداء. ومن الأمثلة على حذفها دون تعويض مع الاستعانة بالتنغيم ما جاء في قوله تعالى: "والله ربِّنا ما كنّا مشركين"[٣]. وقد قرأ حمزة والكسائي (ربَّنا) بالنصب على النداء، وهي قراءة خلف المكي، من القراء العشرة أيضاً[٤]. والأمثلة من القرآن الكريم كثيرة نذكر منها قوله تعالى: "يوسفُ أعرضْ عن هذا"[٥]، و "ربَّنا آمنَّا"[٦]. والتقدير يا يوسفُ أعرِض ويا ربَّنا آمنّا. وليس هذا موضع خلاف بين النحويين جميعاً، وهو مما يمكن أن يتفق عليه النحاة كافة، سواء كانوا قدماء أم محدثين، ولكنّ الموضع الذي قد يثير الجدل والخلاف هو ما وقع في مسألة بدأها سيبويه وهي الميم في اللهم، فقد ذكر سيبويه نقلاً عن الخليل بن أحمد أن الميم ههنا بدلٌ من (يا) النداء[٧]. وكأن النمط (يا الله)

---

١) المرادي، الجنى الداني، ص٣٥٤.

٢) المرادي، الجنى الداني، ص٣٥٥.

٣) الآية ٢٣ من سورة الأنعام.

٤) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، (٤٢٧/١، الأندلسي، أبو طاهر، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م، ص٩٠، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٩٥/٤، ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، نشره علي محمد الضبّاع، بيروت، دار الفكر، د.ت، ٢٥٧/٢.

٥) الآية ٣٩ من سورة يوسف.

٦) الآية ٥٣ من سورة آل عمران.

٧) سيبويه، الكتاب، ١٩٦/٢.

هو أصل تفرّع منه نمط (اللهم). ويبدو أن هذا الرأي تمثيلي مصنوع هدف إلى تفسير قيمة النداء لا غير، إذ يستحيل أن نقبل رأي البصريين فيها ممثلاً برأي سيبويه، والخليل كما لا يمكن قبول رأي الكوفيين في أن الأصل فيها (يا الله أُمَّنا بخير) ثم أنها لّما كثرت في التداول الاستعمالي، وجرت على الألسنة تعرضت للحذف وتساقط الأجزاء، فلم يبقَ من (أُمَّنا بخير) إلا الميم المشددة[١].

كما أنه من الصعب قبول ما شاع بين بعض الباحثين من أن الأصل في اللهمّ منقولٌ من استعمالٍ سامي قديم معتمدين على ورودها في العبرية (إلوهيم)[٢].

إلا أن المعتقد لدينا هو أن اليهود عندما انتقلوا إلى ديانة التوحيد لم يتمكنوا من القضاء على مجمع الالهة الكنعاني القديم قضاءً نهائياً، بل إنهم جمعوا الآلهة القديمة في شخص إله واحد مثّله الإله (إلوهيم) الذي نراه قد جاء بصيغة الجمع بدليل أنه مجموع في الكنعانية الأم بصيغة[٣]: (lm< أو lhm<)

وأما ما تعتقده الدراسة فهو أن صيغة (اللهمّ) صيغة عربية قديمة، لا تبدو على صلة بصيغة الجمع العبرية أو الكنعانية؛ لأن العربية لم تتخذ الميم نهاية للجمع في أي مثال وصل

---

[١]) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٤١/١، المسألة ٤٧.

([٢]) Gesenius, w. A Hebrew & English Lexicon of the old testament, Translated by: Brown, Driver & Briggs, Clarendon, press, Oxford, 1979.P.42.

[٣]) العبابنة، يحيى، اللغة الكنعانية، دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء اللغات السامية، عمان – الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ص٢٠٣-٢٠٤ وانظر:

Tomback, R., A Comparative Semitic Lexicon of the Phoenician & Punic languages, published by Scholars press, New York, PHD, Thesis, Copy right, 1978. .p.p 17-19.

وانظر الحديث عن تطورات اسم الوهيم في:

Karel Van der Toorn, Bob Beking & pieter w, Van der Horst. Dictionary of Deities & Demons in the Bible (DDD), 2nd Edition, p.p.352-353.

إلينا حتى الآن، بل اتخذت النون، ولهذا فإن الذي يمكن أن يقال في هذا المقام هو أن العربية قد اتخذت صيغتين لنداء لفظ الجلالة (الله)، الصيغة الأولى هي (اللهم) والثانية (يا الله) بقطع الهمزة أو وصلها. وقد سارتا في ما يبدو جنباً إلى جنب في التداول اللغوي إلى أن تغلبت الصيغة المشهورة (يا الله) على صيغة (اللهم) التي يبدو أنها لم تكن مستعملة إلا في هذا المقام فقط، بسبب أن الأداة (يا) صالحة لكل منادى.

في تركيب (إمّا):

(إمّا) حرف من حروف العطف عند أغلب النحاة ومنهم سيبويه، وبعض النحاة يرى أنها ليست من حروف العطف. وهي أداة من مركب في مذهب سيبويه كما سيأتي، ولكنها لصيقة عند آخرين[١]، وأما ما يهمنا فهو الصراع الاستعمالي الذي انطلق منه هذان الرأيان، فقد ذكر سيبويه أن (إما) حرف مركب من (إن + ما)، وهو تركيب تلازمي على ما يبدو، لأنه لا يجوز حذف (ما) إلا في الشعر[٢]. مستشهداً بقول النمر بن تولب:

سقتْهُ الرواعدُ من صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فلنْ يَعْدَما[٣]

أي (وإما) من خريف: فالصراع المستشهد عليه في هذا البيت هو صراع استعمالي بين (إما) مركبة أو (إن) على أنها جزء من (إما)، وإن كان يجوز أن تكون كل واحدة منهما أداة قائمة بذاتها، ومع ذلك فإنه يمكن وصف استعمال الأداة المركبة بأنه الاستعمال الأفشى، وأما استعمال (إن) في هذا المقام فهو مقصور على ضرورة الشعر دون أن يكون له نصيب من سعة الكلام. وثمة صراع آخر في هذه الأداة ذكره سيبويه على سبيل التشكيك وعدم

---

[١] المرادي، الجنى الداني، ص٥٣٣-٥٣٤.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٢٦٧/١.

[٣] الشاهد في كتاب سيبويه، ٢٦٧/١، والمرادي، الجنى الداني، ص٢١٢.

اليقين، هو عندما ذكر أن من أجاز هذا في سعة الكلام جاز أن يقول: مررتُ برجلٍ إن صالحٍ وإن طالحٍ، فالصراع هنا يمكن وصفه بأنه يشتمل على تقدم الأداة المركبة على المفردة (إن)، وإن كان النمط الأخير جائزاً في سعة الكلام، وقد أورد سيبويه رأياً في هذه المسألة وهو أنه يجوز أن يُحمل على الجزاء[١].

زيادة الباء:

الزيادة تعني عدم التعلّق، أي أن الجار والمجرور لا يتعلقان بشيء، وعلى هذا فإنه يمكن أن يُستعمل الحرفُ بعلائقه التركيبية (أثره التركيبي) ويجوز أن لا يستعمل فيظل الكلام على ما كان عليه قبل دخوله من الناحية التركيبية حسبُ.

ولا يُعتقدُ أن أحد الاستعمالين أصل والثاني فرع، ولكنّ لكل استعمالٍ حاجةً تدعو إليه، قال سيبويه تحت عنوان: "بابٌ يُحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرةً ويُحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل: "ونحو ذلك قولك: خشّنتُ بصدره، فالصدر في موضع نصب، وقد عملت الباء، و "كفى بالله شهيداً بيني وبينه"[٢]، إنما هي كفى اللهُ، ولكنك لما أدخلت الباء عَمِلَتْ، والموضع موضعُ نصبٍ وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله"[٣].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢٦٨/١.

[٢] الآية ٩٦ من سورة الإسراء.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٩٢/١.

عمل كأنْ مخففةً:

من المقرر في الدراسات النحوية العربية أن (كأنَّ) لا تعمل إلا مشددةً، فإذا خففت بطل عملها في سعة الكلام، كما يرى سيبويه والزمخشري[١]، وأما أن تعمل فهو مخصوص بالضرورة الشعرية، قال سيبويه: "ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأنْ إذا خففوا، يريدون معنى كأنّ، و لم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كأنْ وريديه رِشاءُ خُلْبِ[٢]

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أنّ، فلما اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر، لم يغير ذلك أن تنصب بها، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله، ومثلُ ذلك قول الأعشى:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قدْ علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعِلُ[٣]

كأنه قال: أنه هالكٌ"[٤].

وبالنظر إلى هذه الاستعمالات المتعددة في باب حروف المعاني، وغيرها مما لم تتحدث عنه الدراسة يمكن القول بأن أغلب ما جاء فيها من أنماط متعددة يخضع للسياق الاستعمالي، أو التفسير النحوي القائم على احترام القاعدة النحوية وتقديرها، مما يدعو أحياناً إلى أن يُعمِلَ النحاةُ أفكارهم في تأويل النصوص اللغوية لتحقيق مبدأ الشمول، وهو أمرٌ تتطلّبُهُ

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٦٤/٣، وانظر: الزمخشري، المفصل، ص٣٠١.

[٢] في ديوان رؤبة من ص١٥-١٩، أرجوزة طويلة على هذه القافية، و لم يثبت البيت فيها وورد ضمن الأبيات المفردات، ص١٦٩.

[٣] في ديوان الأعشى، ص١٤٧، برواية:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ

وعليه فلا شاهد في البيت، وانظر: الشاهد في كتاب سيبويه ١٦٤/٣، و اليمني، علي بن سليمان، الحيدرة، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية الهلالي، عمان، دار عمار، ٢٠٠٢م، ص٢٣٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٧١/٨.

[٤] سيبويه، الكتاب، ١٦٤/٣.

عملية دراسة اللغة ما لم يُفضِ إلى تعسّف قد يؤدي إلى ليّ عنق اللغة، وإخضاعها للقـــاعدة، وهو أمر لا نجده يتردد كثيراً في كتاب سيبويه إلا في مواضع نادرةٍ كما في حديثه عن الميـــم في اللهم.

الفصـــل السادس

الصراع في أصول العملية اللغوية والتفكير النحوي

الصراع في أصول العملية اللغوية والتفكير النحوي

توطئة:

من المفيد أن نذكر الفرق بين أصول العملية اللغوية وأصول التفكير النحوي، إذ يرتبط القسم الأول باللغة نفسها، في حين يرتبط الثاني بالمستوى الواعي، الـــذي نشـــأت عليـــه الدراسات النحوية في سياقاتها المختلفة، فالمعروف أن دراسة اللغة واستنباط قواعدهـــا، ولا سيما القواعدُ النحويةُ منها، يحتاج إلى مراحل كثيرة تبدأ من افتراض لحظة ثبات اللغـــة في مستوى معين، وجمع المادة عن طريق الاستقراء الناقص من البيئات الاستعمالية المختلفـــة، وقد كانت العربية قد امتدت على رقعة واسعة من الأرض، مما أدى إلى تباين في مســتويات الاستعمال قرباً وبُعداً على المستوى الفصيح. ولا شك أن عملية الجمع وحدها مـــن هـــذه البيئات المختلفة من أصعب المراحل، ولا سيما أننا نتطلب منها السرعة في الإنجاز في ظروف قاسية، استطاع العلماء والرواة أن يتجاوزوها بنجاح كبير، هادفين من هذا إلى ضبط اللغة وتأصيلها، وتقعيدها، من أجل الوصول إلى أحكام تمييزية بين الخطأ والصواب، ولا سيما أن النحاة كانوا مدفوعين إلى هذا بسبب يتعلق بقداسة النص القرآني.

ونعني بالتأصيل، ذلك السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاســـتعمال، بحثـــاً عـــن اندراجهما في نظام متكامل، متماسك، على الرغم من اختلاف معطياته، وتنوّع مكوناتـــه، أو أنه محاولة لوضع جهاز تفسيري نظري، يضبط ما قد يبدو فوضوياً ضبطاً عقلانياً يُرجـــع

الاستعمالات الفردية التي تبدو في المقامات المتباينة والأغراض المختلفة إلى نمط موحد يفي بكل كلام[١].

والذي يقرأ في كتاب سيبويه، يلمس ذلك الجهد العظيم الذي بذله في تصنيف مادته اللغوية، ووضع القواعد لها، فلقد أدرك سيبويه أن قواعد اللغة لا يمكن ضبطها بمعيار صارم يشتمل على جزئياتها المختلفة، ولذا فقد لجأ إلى منهجية دقيقة تتمثل في رصد الاستعمالات اللغوية المتقاربة، وصنّف المتشابه منها وما يقاربه من استعمالات تفضي إلى دلالته نفسها، مازجاً بين أصول العملية اللغوية نفسها، والتفسير النحوي الذي اعتمد فيه على ذوقه اللغوي، وتفسير النحاة السابقين، كالخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم.

ولما كانت الاستعمالات اللغوية متباينة مفضية إلى قبول تفسيرات قد تبدو غير متفقة في حكمها النهائي، فقد جاء في الكتاب كثير مما يمكن نسبته إلى أحد طرفي العملية النحوية: العملية اللغوية والتفكير النحوي، ومن ذلك القضايا الآتية:

أولاً: الحذف والإضمار:

ويعد الحذفُ أو إضمار ما يمكن أن يفسر بعض العلاقات التركيبية من الآليات المحبَّبة لسيبويه والنحاة العرب من أجل تفسير العلاقات اللغوية داخل النمط التركيبي. وقد رأينا في حديثنا عن المحمول على المفعول به في اللفظ، أنه قد استخدم استخداماً أدى إلى وجود

---

[١] المهيري، عبدالقادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، ص١٣١، وانظر: القرالة، حولة، ٢٠٠٠م، في توظيف الرواية وجدلية البرهان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، (غير منشورة)، ص١٣١-١٣٢.

هذا الصنف من المنصوبات، إذ كان لا بد من تقدير عامل محذوف، أو مضمر، سبَّبَ حالة النصب، وإن كان لم يغب عن سيبويه أن هذا الإضمار ما هو في الحقيقة إلا جزء من محاولة خارجة عن جسم اللغة نفسها لتفسير ظاهرة لغوية محضة، ولهذا فقد كان كثيراً ما يكرر عبارة (وهذا تمثيل لا يتكلم به) أو ما يشبهها.

ونذكر فيما يلي بعض الأنماط التي فسر فيها سيبويه علاقة المفردات فيما بينها انطلاقاً من فكرة الإضمار، مختصرين ما وسعنا ذلك، لأن هذا الموضوع قد ارتبط بالفصول السابقة ارتباطاً عضوياً، فمن ذلك:

الإضمار بعد أدوات التحضيض والعرض:

ومنها ألا وهلا، ومعنى ألا التنبيه والافتتاح[1]، وأما هلا فمعناها التحضيض وحكمها أنها تباشر الأفعال[2].

ومما ورد متصارعاً في الاستعمال اللغوي فيما يخصُ هذا الباب ما جاء في قول سيبويه: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه، قولك: هلا خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غير ذلك. كأنك قلت: ألا تفعلُ خيراً من ذلك، وألا تفعلُ غير ذلك، وهلا تأتي خيراً من ذلك. وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: هلا أفعلُ، وألا أفعلُ. وإن شئت رفعته؛ فقد سمعنا رَفْعَ بعضِهِ عن العرب، وممن سمعه من العرب. فجاز إضمارُ ما يرفع كما جاز إضمارُ ما ينصبُ"[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٤/٢٣٥، والرماني، معاني الحروف، ص١١٣.

[2] الرماني، معاني الحروف، ص١٢٤.

[3] سيبويه، الكتاب، ١/٢٦٨.

النحوي الذي استخدم الإضمار وسيلة لتفسير هذه العلاقات، ومثاله ما أورده سيبويه عن أستاذه الخليل في تفسيره لقول الفرزدق:

فلو كنتَ ضبّياً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ[١]

فقال:

"والنصبُ أكثرُ في كلام العرب، كأنه قال: ولكنّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا كما يُضمِر ما بُني على الابتداء"[٢].

والصراع الاستعمالي الذي يحمله هذا الشاهد هو رفع (زنجي) بعد لكن ونصبه، والنصب أكثر من الرفع، وأما فيما يتعلق بالعملية النحوية فينطلق من محاولة تفسير المضمر في حالة الرفع وهو المبتدأ فكأنه قال: ولكن هو زنجيٌّ، وإضمار خبر لكنّ عندما يكون النمط منصوباً، والتقدير: ولكنَّ زنجياً عظيم المشافرَ لا يعرف قرابتي.

واو رُبّ:

(ربّ) حرف جر محمول على (كم) عند سيبويه، ومعناهُ الإضافة[٣]. وينوب عنها حرف الواو، وقد أورد سيبويه استعمالاً لغوياً ينم على الصراع بين نمطين لغويين فيها، وهما الجرُّ والنصب. وهو قول امرئ القيس:

ومثلِكِ بِكراً قد طرقتُ وثيّباً فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيِلِ[٤]

---

[١] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٥٨، و ص١٢٤.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٣٦/٢.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٤٢١/١.

[٤] البيت في ديوان امرئ القيس، ص١٢، برواية:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعاً فألهيتها عن ذي تمائم مغيلِ

والشاهد في شرح ديوان امرئ القيس للنحاس، ص١٩، برواية:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائم محولِ

وقد نقل النحاس عن الأصمعي أن معنى فمثلك: فربّ مثلك.

وهذا يعني أن اللغة قد استعملت الجر على إضمار رب بعد الواو، أو بنيابة الواو عنها أو الفاء، كما ورد في اللغة: ومِثْلَكِ وعند ذلك فإن النصب يُفسَّرُ على أنه مفعولٌ به للفعل طرق[١].

إعمال لام الأمر مضمرة:

المعروف أن لام الأمر التي تدخل على الفعل المضارع تنقله من صيغته الدالة على الزمان الحاضر، إلى صيغة المستقبل مفيدة معنى الأمر، ولا يوجد في سعة الكلام ما يدعو إلى حذفها وبقاء عملها، ولكنها قد تُحذف في لغة الشعر مع بقاء عملها وهو الجزم. أي أن اللغة تجيزُ (لتفعلْ) في الكلام والشعر، كما أنها تجيزُ (تَفْعَلْ) بالجزم مع حذف لام الأمر الجازمة في لغة الشعر خاصة، فهي تعمل مضمرة، ودليل سيبويه في ذلك قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تبالا[٢]

وإنما أراد: لتفْدِ[٣].

ثانياً: في بعض قضايا الاستعمال اللغوي:

ما تود الدراسة أن تشير إليه أولاً هو أن فكرة أي بحث لغوي يجب أن تقوم على الاستعمال اللغوي نفسه، وأما ما نعنيه هنا فيخص بعض القضايا التي يمكن أن تصنف ضمن ما يجيزه الاستعمال اللغوي من أنماط كلامية، لا تخضع للتصنيف ضمن أحد التقسيمات

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢/١٦٣-١٦٤.

[٢] الشاهد في كتاب سيبويه، ٨/٣، وانظر شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص١٥٧، وقد ذكر محققه أنه ينسب لحسان بن ثابت، ولأبي طالب، والأعشى، وليس في دواوينهم.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٨/٣.

الرئيسية للنحو العربي، ومن ذلك استعمال (أم) و (أو) بين الفعلين، وفي ذلك يقول سيبويه: "وإذا قال: أتجلسُ أم تذهبُ، فـ(أم) و (أو) فيه سواءٌ؛ لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمر فتجعلَ لـ(أو) حالاً سوى حال (أم). وكذلك: أتضربُ زيداً أو تقتُل خالداً، لأنك لم تُثبت أحد الفعلين لاسم واحد، وإن أردت معنى أيّهما في هذه المسألة قلت: أتضربُ زيداً أم تقتل خالداً؟ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحدٍ"[١].

فالصراع وفقاً لهذا متحصل بين استعمال (أم) و (أو)، و لم يحمله سيبويه على التناوب لأن (أو) ليست بمعنى (أم) ولا تأتي بالتسوية، فمن معاني (أو) الشك[٢] والتخيير[٣] والإباحة[٤] والتنويع[٥] كما في قوله تعالى: "فهي كالحجارة أو أشدُّ قسوة"[٦].

وأما (أم) فهي حرف عطف معناه التسوية، وتعني التسوية أن اللفظ يكون لفظ الاستفهام، وأما المعنى فهو خبريّ[٧].

ومن ذلك أيضاً ما تعرضت له بعض الكلمات المستفيضة في الاستعمال اللغوي من حتٍّ وتعرية مثل: أيمنُ في القسم، إذ يقول العرب: أيمُنُ الله وأيمُ الله[٨]، وهو استعمال ليس بحاجة إلى تفسير العلاقات اللغوية؛ لأنه نمط استعمالي غير قائم على تغيرات في داخل

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٨٣/٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، ٤٣٨/١، والمبرد المقتضب، ١٠/١، وابن السراج، الأصول في النحو ٥٦/٢، وابن جني، اللمع، ص٩٢، والزمخشري، المفصل، ص٣٠٥.

[٣] المبرد، المقتضب، ١٠/١-١١، وابن السراج، الأصول في النحو ٥٦/٢، والرماني، معاني الحروف، ص٧٧، وابن جني، اللمع، ص٩٢.

[٤] المبرد، المقتضب، ١١/١، وابن السراج، الأصول في النحو ٥٦/٢، والرماني، معاني الحروف، ص٧٧.

[٥] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢١٠/٤.

[٦] الآية ٧٤ من سورة البقرة.

[٧] انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ١٩٨/١، وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١٨٥/٤.

[٨] سيبويه، الكتاب، ٥٠٣/٣.

التركيب، وإنما التغيير محمولٌ على العملية التصويتية. وقد وصفه سيبويه بأنه الأكثر وأنه أكثرُ من أن يصفه لنا.

وقد درسه بعض المعاصرين تحت باب بِلى الألفاظ، فقد ذكر رمضان عبدالتواب أن كثرة الاستعمال تُبلي الألفاظ وتجعلها عرضة لقص أطرافها تماماً كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي تتبادلها أيدي البشر، وذكر من الألفاظ التي تعاني هذا القص، أيْمُنُ الله التي نتج عنها (مُ الله) [1] وأيمُ الله، كما هو الحال في تمثيل سيبويه.

صراع الرفع والنصب بين الصفة والحال:

وقد أشرنا إلى مثل هذا الصراع، عند حديثنا عن بابي النعت والحال، ونذكره هنا للتدليل على أنه صراع استعمالي بعيداً عمّا يمكن أن يُفسَّر عليه من أصول التفكير النحوي القائمة على تلمس علل تُفسّر العلاقات التركيبية داخل النص اللغوي. فمن ذلك قول سيبويه: "وتقول: مررتُ برجل معه كيس مختوم عليه، الرفعُ الوجهُ لأنه صفة الكيس، والنصب جائز على قوله فيها رجلٌ قائماً وهذا رجلٌ ذاهباً"[2].

ويمكن أن نقول في هذا النص إن اللغة تجيز استعمالين لغويين يحملان الدلالة العامة نفسها، الأول: مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه، والثاني: مررت برجلٍ معه كيسٌ مختوماً عليه.

---

[1] رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، ص١٣٥، وانظر: فندريس، اللغة، ص٨٩.

[2] سيبويه، الكتاب، ٥٢/٢.

وأما تفسير سيبويه للرفع بأنه صفه للكيس وللنصب بأنه حال، فما هـــو إلا تفســيرٌ للحركة الإعرابية، وما يرتبط بها من دلالة خاصة تفرقُ بين النعت والحال، وهما متقاربان في الدلالة العامة.

وأما تفسير الصراع الذي أورده سيبويه فهو تدريجه الاستعمالي ووصفه الرفـــع بأنـــه الوجه، والنصب بأنه جائز، وهذا يعني أن اللغة استقرت في المشهور من استعمالها على حالة الرفع، وأما النصبُ فيأتي في المرتبة الثانية في التداول اللغوي.

في قضايا التحويلات الأسلوبية:

ونعني بهذا أن اللغة قد تجري على أسلوب ما، ثم يقوم المتكلم بإجراء تغيير في أســلوب الكلام، فينقله من صورة إعرابية إلى صورة أخرى، وهو ما نص عليه التحويليون بقولهم: إن الكاتب يستخدم أنواعاً معينة من التحويلات في لغته، ولاسيما التحويلات الاختيارية بحيـث تصبح مميزاً أسلوبياً عنده لأن هذا الاختيار دون غيره إنما هو في الأصل استغلال لطاقـــات اللغة الكامنة في النظام اللغوي بتحويلات معينة[1].

كما أوضح أوهمان أن الكثير من هذه التحويلات يمتاز بأنه ذو طابع اختيـلري، أي أن التركيب المستعمل يمكن تحويله إلى عدة تراكيب على المستوى السطحي، دون أن يحـــدث تغييرٌ يؤثر تأثيراً كبيراً في دلالة هذا التركيب، كما أوضح العلاقة بين البنية السطحية والبنيـة العميقة فيما يتصل بالتراكيب التي يمكن استغلالها أسلوبياً، وذلك في التراكيب المحولة عـــن

---

[1] ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص٣٣.

بنية عميقة واحدة. إذ نجد أن هذه التراكيب المحولة تظل تحتفظ بعلاقتها في التراكيب العميقة، ومن ثم نستطيع أن نفسر كيف تتحول عدة تراكيب سطحية إلى بدائل أسلوبية[١].

وتبعاً لهذا يمكن أن نفسر رأي القدماء الذين ذكروا أن العرب يخالفون بين الإعراب: الرفع والنصب إذا طالت النعوت[٢].

وقد جاء مثل هذا الصراع الأسلوبي في قول سيبويه: "ومثلُ ذلك قولُ الله عز وجل: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة"[٣]. فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما المؤتون فمحمولٌ على الابتداء"[٤].

الصراع اللغوي والضرائر الشعرية:

الضرورة الشعرية عند أغلب العلماء هي مخالفة المألوف من القواعد في الشعر، سواء أُلجيء الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يُلجأ، وتبعاً لهذا التعريف فقد رأي أبو هلال العسكري أنه: "ينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشينُ الكلام، وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مَزَلّةٌ، وما كان أيضاً تُنْقَدُ

---

[١] حون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص٣٣-٣٤، وانظر: يحيى عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، ص١٧.

[٢] الفراء، معاني القرآن، ١٠٥/١، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣٣/٨.

[٣] الآية ١٦٢ من سورة النساء.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٦٣/٢.

عليهم أشعارُهم، ولو قد نُقِدت، وبُهرجَ منها المعيب، كما تُنقدُ على شعراءِ هذه الأزمنة ويُبَهْرَجُ من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها"[١].

وبغض النظر عن قناعة هذه الدراسة أو عدمها بما جاء في نص العسكري، فإن الضرورة الشعرية بابٌ من أبواب توليد الاستعمالات اللغوية، إذ تنتُجُ بسببها أنماط تركيبية كان بعضها مورداً من موارد التقعيد، لا شك في ذلك، وولادة هذه التراكيب الكلامية في الاستعمال اللغوي لا شك في أنها تُفضي إلى وجود صراع بين نمطين لا يمكن البتُّ بأن أحدهما أصلٌ للآخر.

ومما ورد على هذا الصراع التخلص من بعض العلاقات اللغوية الموجودة في الاستعمال القياسي العام، كعدم جزم جواب الأمر، كما في قول الشاعر:

كونوا كَمَنْ واسى أخاهُ بنفسهِ نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا[٢]

فالاستعمال العام المتداول في اللغة يقضي بأن تكون (نَعِش جميعاً).

ولكنه في الضرورة الشعرية لم يجزم، ولذا فقد نقل سيبويه عن الخليل أنه قال، إن (نعيشُ) مرفوع بأنه يجوز أن يكون محمولاً على كونوا، كأنه قال: كونوا نعيشُ جميعاً أو

---

[١] العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢م.، ص١٥٠، وانظر، عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط٣، ١٩٩٤م، ١٦٣.

[٢] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٦٩، بدون نسبة، وهو في الكتاب ٩٧/٣، لشاعر اسمه معروف.

نموت كلانا، وأما سيبويه نفسه فقد حمله على القطع، أي: كونوا هكذا إنا نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا[١].

ومن اضطرار الشعراء الذي ولّد نمطاً ضعيفاً في التداول اللغوي ما ورد عن العجاج من قوله:

وأُمّ أَوعالٍ كها أوْ أَقْرَبَا[٢]

وقد وصف هذا الاستعمال بأنه اضطرار دفع الشعراء إلى استعمال الكاف مع الضمير إجراء لها على القياس وتشبيهها بقوله: له ولهن، مما دفع به إلى القول: كها أي كمثلها أو كفلانه، ولكن سيبويه لم يترك الضرورة على إطلاقها، فخطّأ احتمال أن يضطر شاعر إلى إضافة الكاف إلى نفسه فيقول: ما أنت كي بدخول كاف التشبيه على ياء الضمير[٣]. ومن الممكن القول إن باب الضرورات باب واسع، ولكنه ليس باباً مستقلاً، وإنما نجده موزعاً على أبواب النحو المتفرقة، ولذا اكتفينا بهذين المثالين حتى لا نقع في التكرار.

ثالثاً: العامل وسيادة الحركة الإعرابية:

توطئة:

لا نريد أن ندخل في تفاصيل نشأة العامل، والأسس الفكرية واللغوية التي قام عليها، فالذين فعلوا ذلك كُثر، وما أظن أننا في هذه الحالة سنأتي بشيء لم تألفه الدراسات

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣/٩٧.

[٢] الشاهد في كتاب سيبويه، ٢/٣٨٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/٣٨٤-٣٨٥.

السابقة[1]. كما أنه من فضول القول أن نتحدث عن الأسس النظرية للعمل وما تفرع عنها من قضايا لا تمت إلى أصول العملية اللغوية بسبب، فذاك أمرٌ لا يخص الصراع التركيبي من جهة، كما أن الآخرين قد بذلوا جهوداً جبارة هدفت إلى التصنيف والتحليل وجاءت بما كفانا في هذا الموضوع. ولكننا سنتحدث عن أهم القضايا المتعلقة بالعامل وأفضت إلى صراع بين الأنماط التركيبية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن العامل جزء مهم جداً من الفكر النحوي، ولكنه -ضمن مكونات البنية اللغوية- ليس بشيء.

وتحضرُني قصة تثبت أن العامل هكذا، وفيها يسأل أحد النحاة أعرابياً؟ أتجر فلسطين، فيجيبه: إني إذن لقوي، فقد فهم هذا الإعرابي عملية الجر بعيداً عن معناها الاصطلاحي، فانتقل مباشرة إلى المعنى الذي تداول إليه أول وهلة وهو السحب.

فهذه القصة وما يشبهها من قصص رويت بهذا السياق تثبت أن الناطقين باللغة من أبنائها ليسوا على علم بالحالات الإعرابية وحركاتها من الناحية العلمية، لأنها من صناعة علماء النحو الذين حاولوا تكسير مكونات النظام الجملي انطلاقاً من الحركات الإعرابية وما يحكمها داخل التركيب.

---

[1]) ينظر في هذا مؤلفات المعاصرين: الحلواني، محمد خير، في أصول النحو، و عيد، محمد، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣م، حسان، تمام، الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، وعمايره، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، السعودية، دار ثروت للنشر والتوزيع، د.ت، وغيرها كثير في الفصول المخصصة للحديث عن نظرية العامل.

وانطلاقاً من هذه الفكرة فقد رصدت الدراسة كثيراً من المواضع التي تعلقت بالعامل والحركات الإعرابية، وسنورد بعض الأمثلة على قضايا العامل وسيادة الحركات الإعرابية.

- في إعمال الصفات والمصادر:

وقد تحدث سيبويه عن مثل هذه المسألة عن معمول بعض المسائل النحوية كمعمول الأسماء المشتقة من أفعال، مقارناً أحياناً بين التنظير النحوي والمظهر اللغوي، كما في نصه الآتي: "وتقول: مررتُ برجل أعورَ آباؤه، كأنك تكلمت به على حدّ أعورين وإن لم يتكلم به، كما توهموا في هلكى وموتى ومرضى أنه فُعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقَتْلى، ولا يُقالُ هُلك ولا مُرضَ ولا مُوِتَ. قال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

ولا يشعُرُ الرُّمْحُ الأصمُّ كعوبهُ بثروةِ رهطِ الأعيطِ المُتَظَلِّم[1]

وأحسن من هذا أعُورٌ قومُك؟ ومررتُ برجلٍ صمٌّ قومُهُ. وتقول: مررتُ برجل حسانٌ قومُهُ، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنما يجرى مجرى الفعل، ما دخله الألف والنون والواو والنون في التثنية والجمع و لم يغيّره، نحو قولك: حَسَنٌ وحسنانِ"[2].

فالصراع الموجود في هذا النص الذي استشهد عليه ببيت النابغة هو رفع (كعوبُه) بـ (الأصم) مع إفراده، ووجه الكلام: الصمُّ كعوبُه لأن (الأصم) لا يُجمع جمع مذكرٍ سالماً،

---

[1] الشاهد في شعر النابغة الجعدي، ص١٤٤، باختلاف محدود لا يخل بموضع الاستشهاد.

[2] سيبويه، الكتاب، ٤٢/٢.

فهو يجري على التكسير، فالإفراد والجمع مستعملان فيه. وقد وصف سيبويه الجمع كما رأينا بأنه أحسن من الإفراد.

كما أورد صراعاً ينشأ عن إعمال المصدر في الضمير، كما في قوله: "وتقولُ: عجبتُ من ضربي إياك، فإن قلت لمَ، وقد تقع الكاف هاهنا وأخواتها، تقول: عجبتُ من ضربيك ومن ضربيه ومن ضربيكم، فالعرب قد تكلموا بهذا وليس بالكثير"[1].

فالصراع الذي يتحدث عنه هذا النص يتعلق بعمل المصدر لمشابهته الفعل من هذه الناحية، وقد عمل في ضمير النصب المنفصل (إياك)، كما عمل في ضمير النصب المتصل، ولكنّ العمل الأول هو الذي ساد واشتُهر في التداول اللغوي، فيما وصف الاستعمال الثاني بأنه ليس كثيراً.

في الإعمال والإهمال:

لقد رأينا في حديثنا عن (ما) الحجازية و(ما) التميمية كيف تعامل الناطقون مع هذا الحرف، فبنو تميم يجرونها مجرى أما وهل، أي أنهم يهملونها، فلا يبدو أثرٌ تركيبي لها في الجملة، وأما الحجازيون فيعملونها تشبيها بليس إذ كان معناها كمعناها، وقد وصف سيبويه تعامل التميميين معها بأنه القياس، لأن (ما) ليست فعلاً، وليست مثل ليس، ولا يُضمر فيها عامل[2]. وإن كان سيبويه لم يحاول تدريج تداولها في الاستعمال اللغوي العام.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٣٥٧/٢.

[2] سيبويه، الكتاب، ٥٧/١، وانظر: ١٤٦/١-١٤٧.

ومن المسائل التي تتحدث عن الإعمال وعدمه، تقديم معمولي ظنّ عليها، فإذا تقدما فإن النصب ضعيف مثل: زيداً أخاكَ أظنُّ، وضعفه مقيس على ضعف زيداً قائماً ضربتُ، لأن حدّ العمل أن يكون الفعل متصدراً في البداية إذا عمل[١].

ومع هذا التضعيف للاستعمال اللغوي فإنه موجود ومستعمل ومن الحيز الذي يمكن لابن اللغة أن يتحرك فيه دون اصطدام بالقاعدة النحوية، ولكنه استعمالٌ لم يصمد أمام الخيارات الأخرى، مثل مراعاة الترتيب التوليدي أو تقديم أحد المعمولين، فانحاز إلى مرتبة متأخرة مكّنت سيبويه من أن يصفه بالضعف.

ولا يتوقف الأمر عند هذين المثالين، بل يتعداه إلى أبواب أخرى كالنعت السببي، والفعل بعد حتى، وفاء السببية[٢].

في إعمال اسم الفاعل غير المنون:

وهذا يعني أن المتكلم يحذف التنوين استخفافاً، معاقبةً مع المجرور، وقد وصفه سيبويه بالاضطرار[٣] واستشهد عليه بقول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ ولا ذاكر الله إلا قليلا[٤]

فالصراع الذي يمثله هذا البيت يتمثل في أنَّ اللغة تجيز الاستعمالات الآتية:

- ولا ذاكر اللهِ بالإضافة.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/١٢١.

[٢] انظر على التوالي: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠-٢١، ٣/٢٠-٢١، ٣/٣١.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١/١٦٩.

[٤] الشاهد في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٨٢. ولم أعثر على هذا البيت في الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي الحسن السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، د.ت.

- ولا ذاكراً الله بتنوين (ذاكراً) وإعمالها.
- ولا ذاكر الله بعدم التنوين والإعمال.

وقد وصف سيبويه الاستعمال الأخير بأنه اضطرار (ضرورة شعرية). وأما النمطان الأول والثاني فهما يسيران وفقاً للكثير المتاح في لغة الشعر وسعة الكلام.

ونقيضُ هذا ما جاء في حديثه عن بيت المرار الأسدي:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليهِ الطيرُ ترقُبُهُ وقوعا[1]

فعلى الرغم من أن اسم الفاعل (التارك) قد أضيف، إلا أنه لم يعمل[2].

في إعمال واو القسم وتعطيلها محذوفة:

وفي هذا السياق يجوز استعمالان لغويان، الأول: والله لآتينَّك ثم اللهِ لأضربنَّك، والثاني: واللهِ لآتينَّكَ ثم اللهَ لأضربنَّكَ، فقد جاء فيه نمطان متصارعان لم يحاول سيبويه أن يفضل أحدهما على الآخر.

في صراع الحالات الإعرابية:

١- الرفع والنصب: ليست اللغة مما يمكن حصره في أداءٍ ضاغط، يلتزم قاعدة تضيِّق على الاستعمال اللغوي، ولكنها محكومة بالأداء الوارد عن أبنائها، وهذا الأداء مرتبط إلى أبعد الحدود بالبراجماتية التي تناط بالسياقات التداولية التي قد تأتي على وجوه متعددة، وقد تحدثنا

---

[1]) الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ١٠٦/١، وقد ذكر محقق الكتاب روايته الأخرى بنصب (بشراً) على إعمال اسم الفاعل، أما في رواية الجر فقد جاء على تعطيل عمله بالرغم من إضافته.

[2]) سيبويه، الكتاب، ٨٢/١.

عن قسمٍ كبير من أنماط هذا الصراع في باب الإسناد وباب النصب، ولكننا نورد هنا بعض الأمثلة الدالة على أن اللغة تداولت الحالتين الإعرابيتين في التركيب نفسه. ومن أمثلة ذلك قول سيبويه: "ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمدَ لله، فينصبها عامةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثير. وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: الترابَ لك والعجَبَ لك. فتفسيرُ نصب هذا كتفسيره حيثُ كان نكرةً، كأنك قلت: حمداً وعجباً، ثم جئت بـ(لك) لتبين من تعنى، ولم تجعله مبنياً عليه متبدئة"[1].

وبعيداً عن تفسير حركتي الإعراب: على الابتداء في حالة الرفع، وإضمار فعل ناصب في حالة النصب، فإن اللغة قد أجازت النمطين معاً، وهما يحملان الدلالة العامة نفسها، وإن اختلفا في الدلالة الخاصة بين المدح بجملة خبرية عادية، أو المدح بأسلوب انفعالي تحويلي، قائم على المدح.

ومن ذلك أيضاً أننا يمكن أن نقول: وأمّا علماً فعالمٌ، وأما علمٌ فعالمٌ، على إضمار عامل للنصب[2]، وقد وصف سيبويه النمط المنصوب بأنه (أحسن)، في حين أورد النمط الآخر رابطاً بين الحالة وأداة التشكيك قد، أي: قد يُرفعُ مما يدل على أن هذا النمط ليس مستفيضاً عن العرب.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١/٣٢٩-٣٣٠.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/٣٨٤-٣٨٥.

ومن أمثلة ذلك نصب ما بعد كأنْ المخففة ورفعُهُ، فإذا نُصِبَ فإنه محمولٌ عند سيبويه على الضرورة الشعرية، فكأن الناطقين أرادو معنى كأنّ المشددة، و لم يريدوا الإضمار، وإذا رُفع فعلى إهمال (كأن) لأنها مخففة[١]، وقد استشهد على هذا الصراع بقول الراجز:

كأن وريديهِ رشاءُ خُلبِ[٢].

وقد وردت عند سيبويه رواية الرفع أيضاً، فالصراع قائمٌ بين حالتي النصب والرفع بغض النظر عن محاولات تفسير الحركات الإعرابية وسببها.

كما يمكن أن يُحمل على الصراع بين حالتي الرفع والنصب مسألة الحالة الإعرابية التي يستحقها الفعل المضارع بعد الفاء، كما في قول الشاعر:

فما هو إلا أن أُراها فُجاءةً فأُبهتُ حتى ما أكادُ أُجيبُ[٣]

فقد ذكر سيبويه فيه روايتين في (أبهت) بالرفع والنصب، فالرفع على اعتبار أن الفاء غير محمولة على العطف، فكأنها استئنافية، كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأُبهتُ، وأما النصب فعلى أن الفاء حرف عطف، عطفت هذا الفعل على الفعل المنصوب (أُراها)[٤].

وتخيير سيبويه لنا في الأخذ بإحدى الحالتين الإعرابيتين يدل على تساويهما في الاستعمال وعدم سيادة حالة على أخرى.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣/١٦٤-١٦٥.

[٢] الشاهد في ديوان رؤبة ضمن الأبيات المفردات المنسوبة إليه،ص١٦٩، برواية النصب،وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ١/٧٥.

[٣] الشاهد في كتاب سيبويه، ٣/٥٤، لبعض الحجازيين، وفي شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٦٣.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٣/٥٤.

وقد ورد مثل هذا الصراع في أماكن مختلفة من كتاب سيبويه[١].

٢- الرفع والجر:

لقد ورد في الاستعمالات اللغوية عدد من التراكيب التي رصدها العلماء في البيئات اللغوية العربية بالرفع مرة وبالجر مرة أخرى، كما في قول سيبويه: "ومن ذلك أيضاً قولك: مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإنْ لا صالحاً فطالحٌ. ومن العرب من يقول: إنْ لا صالحاً فطالحاً، كأنه يقول: إن لا يكن صالحاً فقد مررتُ به أو لقيتُهُ طالحاً، وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكن مررتُ بصالح فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف، لأنك تضمر بعد (إن لا) فعلاً آخرَ فيه حذفٌ غير الذي تضمر بعد (إن لا) في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يُضمر الجارُّ، ولكنهم لمّا ذكروه في أول كلامهم شبَّهوه بغيره من الفعل"[٢].

وبعيداً عن قضايا الإضمار والتفسير النحوي للعلاقات التركيبية القائمة بين أجزاء التركيب الاستعمالي فإن اللغة قد أجازت في بيئاتها الاستعمالية المختلفة، حالتي الرفع والجر. وُصفت حالة الجر بأنها قبيحة ضعيفة، وهذا التقبيح والتضعيف مُسبَّبٌ عن قاعدة اكتشفها سيبويه وهي أنه يقبح إضمارُ فعلٍ بعد (إنْ لا). وعدم إجازة أن يُضمر الجارُّ.

ونورد أيضاً مثالاً آخر على الصراع بين الرفع والجر، وهو حديث سيبويه عن باب ما يُضمر فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوله، كما في (ما أنت وزيدٌ) في حالة

---

[١] انظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ٣/٥٥، ٣/٩١، ٣/٩٢.. الخ.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١/٢٦٢-٢٦٣.

الرفع و(ما شأنُ عبدالله وزيدٍ) والنمط الأخير موصوف عند سيبويه بأنه أحسن وأجود لعطفه على عبدالله، في حين وصفت حالة الرفع بأنها أجود وأكثر[١]. والكلام ليس متضارباً عند سيبويه لأنه يتحدث عن حالتين، فحالة الرفع في (ما أنت وزيدٌ)، أفضل من حالة الجر فيها، كما أن حالة الجر في المثال الثاني (ما شأنُ عبدِالله وزيدٍ) أحسن وأجودُ من (ما شأنُ عبدِاللهِ وزيدٌ).

٣- الجر والنصب:

جاء في كتاب سيبويه عددٌ من التراكيب الكلامية المتشابهة الدلالة والتركيب ما عدا ما ورد من تعدد في استعمال حالة الإعراب لأحد مكونات النص كما في المتعاطفات على المضاف إليه في قولنا: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو) و قولنا (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً)، فقد وصف حالة الجر بأنها أقوى[٢]، أي أن اللغة استعملت النمطين معاً، ولكن النمط المجرور تصدّر المسألة الأولى تداولياً، أي أن حالة الجر بين المتعاطفات على المجرور أقوى من حالة النصب إذا لم يُفصل بين هذه المتعاطفات بأجنبي، وأما إذا فُصل بينها، فإن النصب أقوى إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، وكلّما طال الكلام كان أقوى.

٤- الصراع الثلاثي بين حالات الإعراب الاسمية:

ونعني بالصراع الثلاثي ورود ثلاثة أنماط استعمالية تعاورت الحالات الإعرابية الثلاث: الرفع والنصب والجر، ووجود مثل هذا النوع من الصراع ينيء في أحد وجوهه عن مرانة

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣٠٩/١.

[٢] سيبويه، الكتاب، ١٧٤/١.

اللغة العربية، أو تعدد البيئات الاستعمالية، كما يحكم على أن اللغة العربية لم تكن تضيّق على الناطقين بها؛ فتُكرههم على حالة استعمالية دون غيرها. ومن ذلك ما جاء في قول سيبويه: "وتقول إذا قلّلت الشيء أو صغرت أمره: ما كان إلا كلاشيء، وإنك ولا شيئاً سواءٌ. ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطفيل:

تركْتَني حين لا مالَ أعيشُ بهِ وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبا[1]

والرفع عربيٌّ على قوله:

حين لا مستصرَخٌ[2]

ولا براحُ[3]

والنصبُ أجودُ وأكثرُ من الرفعِ، لأنك إذا قلتَ لا غلام فهي أكثرُ من الرافعة التي بمنزلة ليس. قال الشاعر، وهو العجاج:

حنَّت قلوصي حين لا حينَ مَحَنّ[4]

وأما قول جرير:

ما بالُ جهلكَ بعدَ الحلمِ والدينِ وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ[5]

فإنما هو حينَ حينٍ، و(لا) بمنزلة (ما) إذا ألغيت"[6]. فالرفع موصوف بأنه عربي، أي أنه متداول ومعروف في البيئات الاستعمالية، وأما النصب فهو أجودُ وأكثر بحسب تعبير

---

[1] الشاهد في كتاب سيبويه، ٣٠٣/٢، استشهد فيه على إضافة حين إلى مال مع إلغاء (لا).

[2] هذا الشاهد جزء من شطر من رجز العجاج، ذكره عبدالسلام هارون في هامش كتاب سيبويه ٣٠٣/٢، ونصه في هذا الهامش: بَلِ الجحيم حين لا مُستصرَخُ.

[3] وهذا أيضاً قطعة من شاهد معروف لسعد بن مالك القيسي يقول فيه:

من فرّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ

انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٦٧.

[4] الشاهد فيه نصب حين الثانية بلا النافية للجنس (التبرئة) مع إضافة حين الأولى إلى الجملة، انظر هامش كتاب سيبويه ٣٠٤/٢.

[5] الشاهد في : حاوي، إيليا، شرح ديوان جرير، الشركة العالمية للكتاب، ط٢، (١٩٩٥، ١٩٨٣م)، ص٦٩٤

[6] سيبويه، الكتاب، ٣٠٣/٢-٣٠٥.

سيبويه وقد وجّهه على أن استعمال (لا) في مقام نفي الجنس أكثر استعمالاً من معاملتها معاملة ليس، وأما الجر فهو أقل شهرة من الحالتين السابقتين ويُوجَّهُ على الإضافة.

رابعاً: في إعراب الفعل المضارع:

من المعروف أن الفعل المضارع يستحق إعراب الرفع انطلاقاً من علاقته بالإسناد، واسمه ينبئ عن هذه العلاقة، فهو مضارع للأسماء أو مشابه لها، ومن هنا فقد أعرب كما أعربت. والحالة الإعرابية التي تسود فيها بمعزل عن العوامل اللفظية هي حالة الرفع، فهو على هذا مرفوع لمضارعته الأسماء، وجواز وقوعه في موقعها، وهذه القاعدة تفسيرٌ لحالة الرفع في الفعل المضارع، لأنه يتغير بحسب العوامل الداخلة عليه، فإن دخل عليه جازم فإنه يُجزم بما يستحق أن يجزم به، وكذلك إذا دخل عليه ناصب فإنه ينصب بالعلامة الضرورية. وهذا كله كلام يخص القاعدة النحوية التي أخذت على عاتقها تفسير العلاقات التركيبية الواقعة ضمن بناء الجملة.

وأما ما يخص الصراع التركيبي النحوي في إعراب الفعل المضارع، فيتمثل في أن اللغة ظاهرة استعمالية اجتماعية، هدفها إقامة الاتصال بين الناس، وتكوين المجتمع، ولذا تُعدُّ أقوى الأدوات المفضية إلى تكوين المجتمع[1]. واستناداً إلى هذا فإن ضبطها بمثل معيار (يجوز) و (لا يجوز) أمرٌ يبدو في غاية الصعوبة، فاللغة استعمال بالدرجة الأولى، وقد وجدت الدراسة

---

[1] بردبائيف، نيكولاي، العزلة والمجتمع، ترجمة فؤاد كامل، بغداد، ١٩٨٦م، ص١١١.

"لا يُقضى عليهم فيموتوا"[١]. ومثل الرفع قوله عز وجل: "هذا يومُ لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون"[٢]. [٣].

وغرضنا من إثبات هذا النص بتمامه هو تأكيد مبدأ الصراع في جملتين متماثلتين في عناصرهما التركيبية تماماً، ما عدا أن الفعل المضارع في الأولى منصوب، وفي الثانية مرفوع، وأما الحديث عن العطف، أو الاستفهام، وغيرهما، مما يطرأ من معانٍ تؤدي إلى تفسير الحالة الإعرابية، فإنه أمر لا يخص الاستعمال الذي بدت فيه البنيتان مستعملتين دون أن يذكر سيبويه أيهما تقدّم على الآخر.

وقد تكرر مثل هذا في مواضع مختلفة من كتاب سيبويه[٤].

- الصراع فيما بعد أو من أفعال مضارعة:

من المقرر في الدرس النحوي أن ما بعد (أو) ينصب على إضمار (إلا أن)، فإن قلنا لألزمنّك أو تقضيني، فالمعنى لألزمنّك إلا أن تقضيني، فقد ذكر سيبويه أن الرفع عربي جائز، مستشهداً على حالة النصب بقول امرئ القيس:

فقلتُ له لاتبكِ عينُكَ إنما نحاولُ مُلْكاً أو نموتَ فَنُعذَرا[٥]

---

[١] الآية ٣٦ من سورة فاطر.

[٢] الآيتان ٣٥، ٣٦ من سورة المرسلات.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣/٣٠.

[٤] انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣١، و ٣/٣٤، و ٣/٣٦، و ٣/٥٤، ٣/٥٥.

[٥] الشاهد في ديوان امرئ القيس، ص٦٦.

وقال: ولو رفعت كان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مرفوعاً من الأول، يعني (أو نحن ممن يموتوا)[١]. ويبدو من هذا النص أن حالة النصب هي المفضلة استعمالياً، وأما الرفع فهي عربية جائزة وإن لم تكن السائدة[٢].

- الفعل المضارع بعد الواو:

إذا كانت هذه الواو للمعية، فإن حكم ما بعدها النصب، وقد جاءت بعضُ الاستعمالات على هذا المعنى منصوباً، وعلى غيره محمولاً على غير وجه النصب، كما في قوله تعالى: "ولما يعلم اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين"[٣].

وذكر سيبويه أن بعض القراء قرأها ويعلمِ الصابرين، بالجزم عطفاً على يَعْلَم الأولى[٤].

وفي قوله تعالى: "يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكَذّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ من المؤمنين"[٥].

فالرفعُ على أن الواو عاطفة، عطفت الفعل (نكون) على (نُكذّبُ)، وأما عبدالله ابن أبي اسحاق، كما يذكر سيبويه، فقد قرأ (ونكونَ) بالنصب، على أن الواو واو المعية. فالصراع المثبت هنا، هو أن النمط مستعملٌ في حالتين إعرابيتين هما: نصب الفعل المضارع (نكون) أو رفعه، وليس أحد الاستعمالين أشيعَ من الآخر، كما أنه ليس أصلاً للآخر أو

---

١) سيبويه، الكتاب، ٣/٤٧.

٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٤٨-٤٩.

٣) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

٤) سيبويه، الكتاب، ٣/٤٤.

٥) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

منقلباً عنه[١]. فالصراع استعماليّ وأما تفسير الحركة الإعرابية فأمر يخص التفكير النحـــوي حسب.

- حالة الجزم:

الجزم كما نعلم يعني قطع الحركة، وهو معنى اصطلاحي، مأخوذ من المعنى اللغوي لمادة جَزَمَ[٢]. وعلامته السكون (حالة انعدام الحركة) وقد أدرج في أقسام الإعراب لأنه يـــزول بزوال العامل الذي أحْدَثه[٣]. وقد سمعَ من العرب من يرفع الفعل المضارع في تركيبٍ مـــا يحتمل الجزم، وقد أورد سيبويه قول الراجز:

متى أنامُ لا يؤرقْني الكَرِي

ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المطي

وذكر سيبويه أنه سمع من العرب من يشمه الرفع[٤]. وهذا الحكم من سيبويه دالٌ علـى التقليل من تداوله في الاستعمال اللغوي. والأكثرُ لا يؤرقْني بالجزم.

- الرفع والجزم:

تحدّث سيبويه عن قول الشاعر:

ومن لا يَزَلْ يستحملُ الناسَ نَفْسَهُ ولا يُغْنِها يوماً من الدهر يُسأمِ[٥]

---

١) سيبويه، الكتاب، ٤٤/٣، وانظر: ٤٦/٣.

٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة جزم، ٩٧/١٢.

٣) العبابنة، يحيى، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، ص٣٠-٣١.

٤) سيبويه، الكتاب، ٩٥/٣.

٥) أبو سلمى، زهير، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، بيروت، المكتبة الثقافية، ١٩٦٨م، ص٣٢، وانظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق فخر الدين قباوة، دمشق، دار الفكر، وبيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٨١م، ص٣٧.

عن جواز رفع الفعل (يُغنها)، كأنه قال: ومن لا يزل لا يُغني نفسه، وأما الجزم وهو الوجه المروي في هذا البيت، فهو معطوف على (لا يزل) المجزوم، أي أنه واردٌ فيه الجزم والرفع، وقد ربط ذلك بقول الحطيئة:

متى تأتِهِ تعشو إلى ضَوْءِ ناوِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقدِ[1]

فالرفع في مثل هذا النمط والنمط السابق جائز حسن، كما أن الجزم جائز، ولكننا نستشف أنه الأكثر تداولاً ، وقد نظّر له سيبويه بنظيره من الأسماء بقولنا: مررتُ برجلٍ عبدالله[2].

وأما استعمال لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ، فقد وصفه سيبويه بأنه قبيح، وليس وجهُ كلامِ الناس، وأما إن قلنا: لا تَدْنُ من الأسدِ يأكُلْكَ، فهو حسن، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكُلُكَ، وإن استعملنا الفاء، فهو حسنٌ أيضاً، وذلك في عبارة: لا تدنُ منه فيأكُلُكَ[3].

- الصراع الثلاثي (الرفع والنصب والجزم):

وهي الحالات الإعرابية التي يتعرض لها الفعل المضارع، ويبدو أن هذا الاستعمال الثلاثي، واردٌ في الاستعمال العربي الفصيح، في مثل جملة: إن تأتيني آتك وإذن أُكرِمْكَ، فالجزم مُفسَّرٌ هنا على أن الواو عاطفة، عطفت الفعل على الفعل المجزوم تأتني، كما يجوز فيه النصب؛ وإذن أُكرمَكَ على الطريقة القياسية المعروفة، كما يجوز أن نقول: وإذن أكرِمُك

---

[1]) الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، د.ت، ص٥١.

[2]) سيبويه، الكتاب، ٣/٨٥-٨٦.

[3]) سيبويه، الكتاب، ٣/٩٧، وانظر مثل هذا في ٣/٩٨، ٣/٩٩.

بتعطيل إذن عن العمل. وقد نسب سيبويه هذا الرأي الأخير إلى يونس بن حبيب ووصفه بأنه حسنٌ"[١].

وبعيداً عن التفسير النحوي الذي يهدف إلى تفسير الحركات الإعرابية، فإن اللغة تجيز الاستعمالات الآتية:

إن تأتني آتكَ وإذن أُكرمْكَ (يجزم الفعل (أُكرم))

إن تأتني آتِكَ وإذن أُكرمَكَ (بنصب الفعل (أُكرم))

إن تأتني آتك وإذن أُكرِمُك (برفع الفعل (أُكرم))

فالتركيب واحدٌ من حيث المكونات المورفيمية، وأما من حيث الدلالة الفرعية، فإن المشترط في حالة النصب مثلاً، أن يكون الفعل مستقبلاً، فإذا كان في زمن الحال، فإن حكمه الرفع[٢].

وأما إلغاءُ إذن مع استيفاء شروط النصب فقد وصفت بأنها لُغيّة لا يقبلُ قولُ من أنكرها[٣].

---

[١]) سيبويه، الكتاب، ١٥/٣، وانظر ١٦٦/٣.

[٢]) المرادي، الجنى الداني، ص٣٦١.

[٣]) المرادي، الجنى الداني، ص٣٦٣.

الخاتمة

تتحدث هذه الخاتمة عن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وهي كما يلي:

أولاً: تشير الدراسة إلى وجود فرق واضح بين فكرتين أساسيتين تبدوان لأول وهلة متقاربتين، وهما: فكرة الأصل والفرع (البنية العميقة والبنية السطحية)، وفكرة صراع الأنماط التركيبية.

فالأولى تقوم على أصل قد يكون مستعملاً، وقد يكون مفترضاً، عملت به القواعد التحويلية، فأدى عملها إلى تحوّله إلى صورة أخرى منبثقة عن صورته الأولى.

وأما فكرة الصراع فلا تقوم بين بنى مفترضة وبنى مستعملة فعلاً، وإنما يشترط أن تكون البنيتان مستعملتين، لأن فكرة الصراع لا يمكن أن تقوم إلا بين ندَّين، وهو أمر تقتضيه الطبيعة البراجماتية التداولية للغة، فالصراع بين بنية استعمالية فعلية وبنية مفترضة أمرٌ يتعارض مع طبيعة اللغة والعملية اللغوية برمتها.

وقد وجدنا أن سيبويه كان يفرق بين هذين النوعين من الفكر اللغوي بعبارات من مثل: سمعت بعض العرب، أو حُدِّثنا أن العرب يقولون، وما أشبه ذلك إذا كان النمط مستعملاً فعلاً، أو أن يقول: وهذا تمثيل ولا يُتكلم به، وما أشبه ذلك من عبارات خصَّ بها الأنماط المفترضة.

ثانياً: وتشير الدراسة أيضاً إلى وجود كلا الفكرتين في كتاب سيبويه، إذ إن كثيراً من القضايا قد جاء مؤيداً لفكرة وجود الأصالة والفرعية، أو (البنية العميقة والبنية

السطحية)، وأغلب ما جاء مؤيداً لهذه الفكرة مرتبط بالقضايا الصرفية والصوتية، كما جاء كثيرٌ من القضايا المرتبطة بصراع الأنماط التركيبية الذي ترصده هذه الدراسة، وأغلبه مرتبط بالقضايا النحوية.

ثالثاً: لم تكن القضايا التي حدث فيها الصراع متصلة على مستوى معين من مستويات النحو، بل جاءت موزعة على الأبواب النحوية المختلفة، فقد حدث الصراع كما رصدت الدراسة في الإسناد، وما يتعلق به من قضايا المبتدأ والخبر، والإسناد الفعلي (الفعل والفاعل والفعل ونائب الفاعل)، والنواسخ الاسمية والنواسخ الحرفية وما يُحمل عليها من أدوات. كما حدث هذا الصراع في المنصوبات كافة، فجاء منه الكثير في باب المفعولين، والمحمول على المفعول به في اللفظ، والمشبه بالمفعول في اللفظ. وأما المجرورات فعلى الرغم من قلة مفردات بابها إلا أن الدراسة أثبتت وجود أنماط متصارعة على المستوى التداولي للغة.

كما أن التوابع لم تخلُ من مثل هذا الصراع التركيبي، وقد رصدت الدراسة أشكاله في التوابع كافة، مستثنية عطف البيان الذي كانت أمثلته محدودة، وكان الصراع فيه متمثلاً في اجتهادات النحويين في تفسيره ونسبته إلى باب نحوي بعينه، بعيداً عما هو مستعمل فعلاً.

وقد رصدت الدراسة أيضاً أمثلة على الصراع في حروف المعاني، ولذا فقد أخرجت الجر بالحروف على سبيل المثال من باب المجرورات وأثبتته في هذا المكان تجنباً للتكرار.

رابعاً: وجدت الدراسة نوعين من الصراع في كتاب سيبويه، أحدهما يفسر تعدد الأنماط التداولية في اللغة، مما يُنسَبُ إلى أصول العملية اللغوية، كقضايا الإضمار والحذف، وقضايا الاستعمال اللغوي والتحويلات الأسلوبية، ولغة الشعر (الضرائر الشعرية)، فقد تمكنت الدراسة من رصد استعمالات لغوية يختلف بعضها عن الآخر في الباب نفسه.

٦٠٦٦٣٣

والآخر يتعلق بعملية التفكير النحوي، ونعني به التضارب في تفسير العلاقات اللغوية بين أجزاء الجملة، أو محاولة الاستئناس بقضايا ذهنية تفسر هذه العلاقات. فمن ذلك قضايا إعمال الصفات والمصادر، وقضايا الإعمال وعدمه (الإهمال)، وفي إعمال واو القسم أو تعطيلها محذوفة، وغيرها من القضايا.

خامساً: لم يكن الصراع التركيبي مقصوراً على الأسماء، وهو ما ركزت عليه الدراسة في الفصول السابقة، بل وُجد أن الصراع يمتد إلى الحالات الاستعمالية المختلفة التي تتعاور الفعل المضارع وأثره في التركيب الجملي، ولذا فقد أخضعت الدراسة الفعل المضارع للرصد والتحليل، فوجدت أنماطاً متصارعة في إعراب الفعل المضارع ما بعد الفاء، وأو، والواو، وحالة الجزم وحالة الرفع أيضاً.

سادساً: اللغة العربية كغيرها من اللغات، لا يمكن ضبطها بقاعدة حصرية تحصرها، بل إنها تتحرك وفقاً لمصلحتها ومصلحة الناطقين بها، وهذا يفسر لنا فكرة تعدد الصيغ الاستعمالية. لأن الاستعمال يخضع لعنصرين أساسين هما: المعنى والتداول.

سابعاً: كان أكثر ما تجلى به الصراع من حيث الكم في الفصل الخاص بالمنصوبات لأنه لا يجمعها جامع دلالي في الحقيقة، وإنما هي أبواب مختلفة اضطر نحاتنا إلى سلكها في باب واحد، انطلاقاً من المسلّمة التي آمنوا بها التي تقول إن الفتحة علامة المفعولية، وهي في الحقيقة ليست علامة عليها، وإنما الفتحة الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.

وفي الدراسة عدد آخر من النتائج منثور في صفحاتها، لم ندرجه هنا حتى نتجنب التكرار.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المنشورة باللغة العربية:

١. ابن الأثير، محمد الدين أبو العباس، النهاية في غريب الحديث الأثر، تحقيق طاهر الزاوي محمد الطناحي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٢. الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث، ديوان الأخطل، تحرير مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

٣. الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٩٨١م.

٤. الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العلمية، د.ت.

٥. أسبر، محمد سعيد، والجندي، بلال، معجم الشامل في علم العربية ومصطلحاتها، بيروت، دار العودة، ط١، ١٩٨١م.

٦. الأسدي، بشر بن أبي خازم، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٧. الأشموني، أحمد بن عبدالكريم بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العلمية، د.ت.

٨. الأصبهاني، أبو بكر، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حاكمي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٦م.

٩. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، بيروت ـ لبنان، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، د.ت.

١٠. الآلوسي، البغدادي، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

١١. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر، د.ت.

١٢. الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ.

١٣. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، الرياض، مطابع النصر الحديثة، ١٩٨٣م.

١٤. ـــــــ، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

١٥. الأندلسي، أبو طاهر، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.

١٦. الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط٢، د.ت.

١٧. الأنصاري، أبو زيد، سعيد بن أوس، النوادر في اللغة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

١٨. الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دارالفكر، د.ت.

١٩. الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٠م.

٢٠. ـــــــ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣م.

٢١. ـــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م، (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة).

٢٢. الأهدل، محمد، الكواكب الدرية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٣٨م.

٢٣. أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، د.ت.

٢٤. باقر، مرتضى جواد، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٢م.

٢٥. باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٧م.

٢٦. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م، نشرها رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

٢٧. برديائيف، نيكولاي، العزلة والمجتمع، ترجمة فؤاد كامل، بغداد، ١٩٨٦م.

٢٨. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

٢٩. تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.

٣٠. ـــــــ، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، البصرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٥م.

٣١. التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبديع، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م.

٣٢. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق فخر الدين قباوة، دمشق، دار الفكر، وبيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٨١م.

٣٣. ـــــ، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.

٣٤. الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٣٥. الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م.

٣٦. ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، نشره علي محمد الضبّاع، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٣٧. الجعدي، النابغة، شعر النابغة الجعدي، دمشق، منشورات المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٦٤م.

٣٨. الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م.

٣٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، د.ت (مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٤٠. ـــــ، اللُّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م.

٤١. ـــــ، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، مطابع مصطفى الباب الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.

٤٢. الجواري، أحمد عبدالستار، نحو المعاني، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

٤٣. حاوي، إيليا، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، بيروت- لبنان، دار الثقافة، ط٢، ١٩٨١م.

٤٤. ـــــ، شرح ديوان جرير، الشركة العالمية للكتاب، ط٢، (١٩٩٥، ١٩٨٣م).

٤٥. الحديثي، بهجة عبدالغفور، أمية بن أبي الصلت حياته وشعره، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١م.

٤٦. حسان، تمام، الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

٤٧. حسن، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، القاهرة، دار المعارف، ط٥، د.ت.

٤٨. الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، د.ت.

٤٩. الحلواني، محمد خير، في أصول النحو، اللاذقية، مطبوعات جامعة تشرين، ١٩٧٩م.

٥٠. ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، نشره المستشرق برجشتراسر، طهران، دار الهجرة، د.ت.

٥١. الخطفي، جرير بن عطية، ديوان جرير، شرح يوسف عيد، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥٢. خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دارسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.

٥٣. الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، صويلح- الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، طبعة، ١٩٩٩م.

٥٤. ـــــــــ، مدخل إلى علم اللغة، صويلح - الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، طبعة ٢٠٠٠م.

٥٥. الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي الحسن السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٥٦. الدقر، عبدالغني، معجم النحو، بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٢م.

٥٧. الدمشقي، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، القاهرة، مطابع عيسى البابي الحلبي، د.ت.

٥٨. الدمياطي، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، نشره شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكب، والقاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧م.

٥٩. الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٢، د.ت.

٦٠. الرازي، الإمام الفخر، التفسير الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، د.ت.

٦١. الراعي، أبو جندل، عبيد بن معاوية، ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت، دار النشر فرانتس شتاينر يفيسبادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

٦٢. الرماني، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، د.ت.

٦٣. الزجاجي، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٢م.

٦٤. ـــــــ، الجمل في النحو، تحقيق الدكتور علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، وإربد، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.

٦٥. الزَرْكَشي، بدرالدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٢م.

٦٦. زكريا، ميشال، الألسنية (علم اللغة الحديث)، قراءات تمهيدية، بيروت - لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٧. الزمخشري، جارالله، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٢م.

٦٨. ـــــــ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٦٩. الزمخشري، جارالله، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي، بيروت، دار الجيل، ط٢، د.ت.

٧٠. السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بغداد، مطبعة سليمان الأعظمي، والنجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٣م.

٧١. سوسور، فردينان دي، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، الموصل، بيت الموصل، ١٩٨٨م.

٧٢. أبو سلمى، زهير، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، بيروت، المكتبة الثقافية، ١٩٦٨م.

٧٣. السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط٢، ١٩٨٤م.

٧٤. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

٧٥. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، حققه محمد علي سلطاني، دمشق وبيروت، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.

٧٦. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٧-١٩٨٠م.

٧٧. الصرايرة، رانيا سالم، صراع الأنماط اللغوية، دراسة في بنية الكلمة العربية، عمان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م.

٧٨. الصعيدي، عبدالمتعال، النحو الجديد، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

٧٩. الصفار، ابتسام مرهون، زياد الأعجم شاعر العربية في خراسان، بغداد، مطبعة الإرشاد، د.ت.

٨٠. الصقلي، ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبدالعزيز مطر، القاهرة، دارالمعارف، د.ت.

٨١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٩٦٠م.

٨٢. العاملي، أحمد قصيد، متن الأجرومية ودروس في النحو، بيروت والكويت، دار التوجيه الإسلامي، ١٩٨٠م.

٨٣. العاملي، عدي بن الرقاع، ديوان عدي بن الرقاع العاملي، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني، تحقيق نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

٨٤. ـــــ، شاعر أهل الشام، جمع وشرح ودراسة حسن محمد نورالدين، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٥. العبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، عمان، دار الشروق، ط١، د.ت.

٨٦. ـــــ، اللغة الكنعانية، دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء اللغات السامية، عمان - الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٧. ـــــ، اللغة المؤابية في نقش ميشع، دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة مؤتة، ط١، ٢٠٠٠م.

٨٨. عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والانجليزية، بنها، دار المعارف، د.ت.

٨٩. عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مطبعة الخانجي، ١٩٩٠م.

٩٠. ـــــ، فصول في فقه العربية، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط٣، ١٩٩٤م.

٩١. ـــــ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٥م.

٩٢. العجاج، رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم إلفرت (ابن الورد))، بيروت، دار الآفاق الجديد، ١٩٨٠م.

٩٣. العجاج، عبدالله بن رؤبة بن لبيد، ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عني بتحقيقه عزّة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، د.ت.

٩٤. العدوي، ذو الرمة غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه عبدالقدوس أبو صالح، بيروت، لبنان، مؤسسة الإيمان، د.ت.

٩٥. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢م.

٩٦. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٦م.

٩٧. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت والقاهرة، دار الفكر للطباعة، ط١٦، ١٩٧٩م.

٩٨. العكبري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٧٩م.

٩٩. العمادي، أبو السعود محمد بن محمد، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث، د.ت.

١٠٠. عمايره، خليل أحمد، العامل النحوي ين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، السعودية، دار ثروت للنشر والتوزيع، د.ت.

١٠١. ـــــ، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، الزرقاء- الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٠٢. ـــــ ، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، عجمان، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٠٣. عيد، محمد، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣م.

١٠٤. العيني، شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبّان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

١٠٥. الفارسي، أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة، مطبوعات مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

١٠٦. الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٠م.

١٠٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

١٠٨. الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر، د.ت.

١٠٩. فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القـــاهرة، ١٩٥٠م.

١١٠. الفهري، عبدالقادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، الـــدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط٣، ١٩٩٣م.

١١١. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح مصطفـــى السقا، القاهرة، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، د.ت.

١١٢. القرشي، أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، بيروت، دار صـــادر، د.ت.

١١٣. القرطبي، ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القـــاهرة، دار المعارف، د.ت.

١١٤. القطامي، عمير بن شييم، ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلـــوب، بيروت، دار الثقافة، د.ت.

١١٥. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨١م.

١١٦. الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقق عدنان درويش، دمشق، ط١، ١٩٧٤م.

١١٧. كللر، جوناثان، فرديناند دي سوسير، تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامـــات، ترجمة محمود حمدي عبدالغني، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.

١١٨. الكندي، امرؤ القيس، أبو وهب، جندح بن حجر، ديوان امرئ القيس، تحقيق حنـــا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩م.

١١٩. ـــــــ، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٤، د.ت.

١٢٠. الكنغراوي، عبدالقادر، الموفي في النحو الكوفي، دمشق، ١٣٧١هـــ.

١٢١. ليبنسكي، إدوارد، نقش الجص الآرامي من دير علا، ترجمة عمر الغـــول، إربـــد، منشورات عمادة البحث العلمي بجامعة اليرموك، ١٩٩٧م.

١٢٢. ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليـــل، الإســـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.

١٢٣. ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، بغداد، مطبعة المجتمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

١٢٤. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.

١٢٥. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

١٢٦. المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، د.ت.

١٢٧. ـــــ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.

١٢٨. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.

١٢٩. ابن منظور، جمال الدين، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥م.

١٣٠. المهيري، عبدالقادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت ـ لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

١٣١. مور تيرنيس، وكارلنغ، كريستين، فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة حامد حسين الحجاج، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨م.

١٣٢. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دمشق، دار النصر، ١٩٨٠م.

١٣٣. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.

١٣٤. ـــــ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب ومطبعة النهضة العربية، ١٩٨٦م.

١٣٥. ـــــ، شرح ديوان امرئ القيس، تحقيق عمر فجاوي، عمان، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٢م.

١٣٦. هفان، الخرنق بنت بدر بن هفان، ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، أخت طرفة بن العبد، رواية أبي عمرو بن العلاء، شرحه وحققه وعلّق عليه يُسري عبدالغني عبدالله، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٣٧. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق محمد حسن أبو العزم الزفيتي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

١٣٨. الورد، عروة، ديوان عروة بن الورد، شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، بيروت - لبنان، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

١٣٩. وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٩م.

١٤٠. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت.

١٤١. اليمني، علي بن سليمان، الحيدرة، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية الهلالي، عمان، دار عمار، ٢٠٠٢م.

ثانياً: البحوث والرسائل الجامعية:

١. الترك، أريج، ٢٠٠٤م، عناصر التحليل التركيبي في المثل العربي في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، (غير منشورة).

٢. الجبالي، حمدي، ١٩٨٢م، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد - الأردن (غير منشورة).

٣. العبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، إربد - الأردن، المجلد ١١، العدد١، ١٩٩٣م.

٤. ـــــ، ١٩٨٤م، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، (غير منشورة).

٥. ـــــ، ١٩٨٩م، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضؤ علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة (غير منشورة).

٦. القرالة، خولة، ٢٠٠٠م، في توظيف الرواية وجدلية البرهان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، (غير منشورة).

ثالثاً: الكتب الأجنبية:

1. Chomsky, N. The Minimalist Program, The MIT press, 2nd Edition, 1996.
2. Gesenius, w. A Hebrew & English Lexicon of the old testament, Translated by: Brown, Driver & Briggs, Clarendon, press, Oxford, 1979.
3. Karel Van der Toorn, Bob Beking & pieter w, Van der Horst. Dictionary of Deities & Demons in the Bible (DDD), 2nd Edition. Leiden, Boston, Koln, 1999.
4. Tomback, R., A Comparative Semitic Lexicon of the Phoenician & Punic languages, published by Scholars press, New York, PHD, Thesis, Copy right, 1978.